

الفصل الأول  
مفاهيم عامة حول المؤسسة  
ومحيطها

### تمهيد:

المؤسسة هي مفهوم ذو طبيعة جد معقدة ، تتميز بالشمولية ويمكن النظر إليها من زوايا متعددة، حيث تعبر المؤسسة عن واقع اقتصادي وبشري واجتماعي، كونها تعمل في بيئة مجتمعية محددة، وتمثل جزءا من البنية الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع فالمؤسسة بوظائفها المختلفة هي في قلب البيئة الاقتصادية الديناميكية، التي ميزتها الرئيسية التطور و التغيير ، فالمحيط الحالي للمؤسسات جد معقد وغير مؤكد.

وقبل الخوض في دراسة وتحليل الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة ، يجدر بنا تقديم بعض المفاهيم العامة الضرورية حول المؤسسة ومحيطها، بحيث يعرض المبحث الأول مفاهيم عامة حول المؤسسة ، مناهج ومداخل تحليل ودراسة المؤسسة بالإضافة إلى النظريات المفسرة لها، وأخيرا أهم أنواع المؤسسات مع توضيح الخصائص المميزة لكل نوع. أما المبحث الثاني فيتناول دراسة محيط المؤسسة ودور حياتها من خلال التعرض لمفهوم محيط المؤسسة، مكوناته، وتأثيراته على نشاط المؤسسة ، وكذلك دورة حياتها وأهم التقسيمات التي تتناول دورة حياة المؤسسة . وفي المبحث الثالث سيتم التطرق إلى وظائف المؤسسة مع التركيز على الوظائف الرئيسية المتمثلة في الوظيفة المالية والإدارية والوظيفة التمويينية والوظيفة الإنتاجية وأخيرا الوظيفة التسويقية.

### المبحث الأول:

#### مفاهيم عامة حول المؤسسة:

نتعرض في هذا المبحث إلى مفهوم المؤسسة، من عدة جوانب وكذلك إلى النظريات المفسرة للمؤسسة، وأخيرا نتطرق لأهم أنواع المؤسسات، مع توضيح الخصائص التي تميز كل نوع عن غيره.

#### المطلب الأول: تعريف المؤسسة:

من الصعب أن نحيط في تعريف واحد معنى كلمة مثل المؤسسة، فهي مفهوم يتميز بالشمولية ويمكن أن ينظر إليه من زوايا متعددة.

هناك تعاريف متعددة أعطيت للمؤسسة، وكل منها يركز على جانب من الجوانب، والاختيار بين تلك التعاريف المختلفة يتوقف على الغرض من استعمالها، والأهمية التي تعطى لكل جانب من الجوانب.

- المؤسسة هي كل وحدة قانونية، سواء كانت شخص مادي أو شخص معنوي، والتي تتمتع باستقلال مالي في صنع القرار، وتنتج سلع وخدمات تجارية<sup>(1)</sup>.

- المؤسسة هي عبارة عن مفهوم وطبيعة جد معقدة، حيث تعبر عن واقع اقتصادي، وبشري واجتماعي<sup>(2)</sup>.

- المؤسسة هي عبارة عن مجموعة من العوامل المنظمة بكيفية تسمح بإنتاج وتبادل السلع والخدمات مع الأعوان الاقتصادية الأخرى.

- المؤسسة هي عبارة عن خلية اقتصادية، والتي تشكل علاقات، وروابط مع أعوان اقتصادية أخرى، تتداخل معها في مختلف الأسواق<sup>(1)</sup>.

1 -JEAN LONGATTE, JACQUES MULLER, ECONOMIE D'ENTREPRISE, DUNOD, PARIS 2004, P01

2 -JEAN LONGATTE, ECONOMIE D'ENTREPRISE, P01

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة ومحيطها

- المؤسسة هي جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات، وتتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي يتم بيعها في الأسواق بغرض تحقيق أرباح من وراء ذلك ويمكن أن تعرف كذلك بأنها وحدة اقتصادية تشمل الموارد المالية والبشرية اللازمة للإنتاج.

- المؤسسة هي عبارة عن خلية اقتصادية، وبشرية، والتي تشكل مركزا مستقلا ماليا في صنع القرار، بحيث إدارة ومراقبة هذا المركز تعتمد على شروط تقسيم رأس المال بين الشركاء، وكذلك حسب خصائص كل مؤسسة<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: تعدد المناهج والمداخل في تحليل ودراسة المؤسسة<sup>(3)</sup>

#### 1- المؤسسة فاعل اقتصادي:

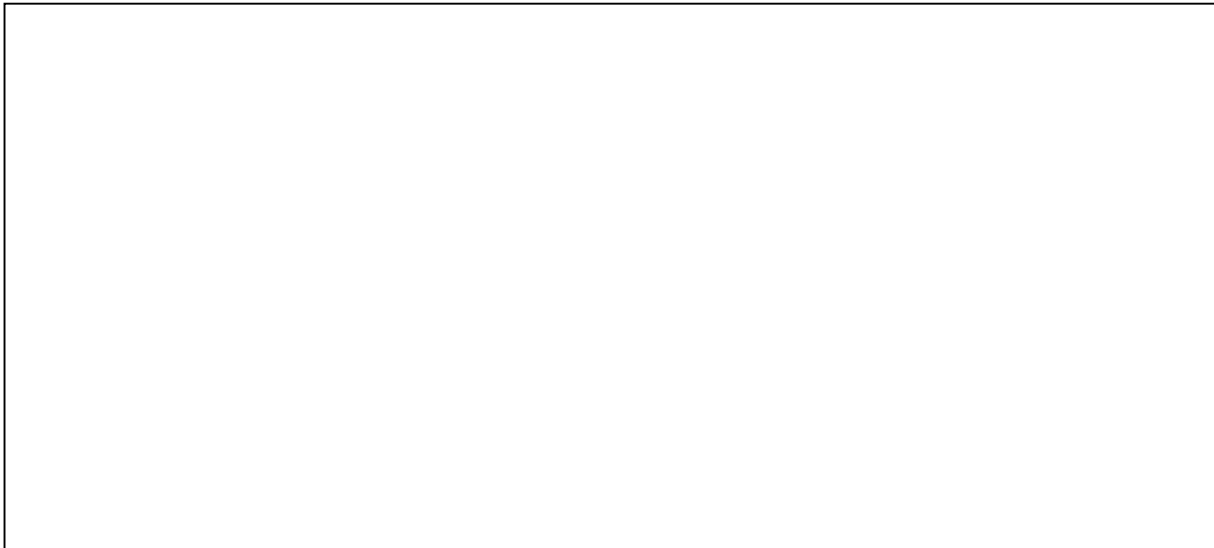
يمكن أن تعرف المؤسسة في هذا الإطار، حسب وجهات نظر مختلفة، أهمها:

- المؤسسة هي عبارة عن لصنع مستقل ماليا.

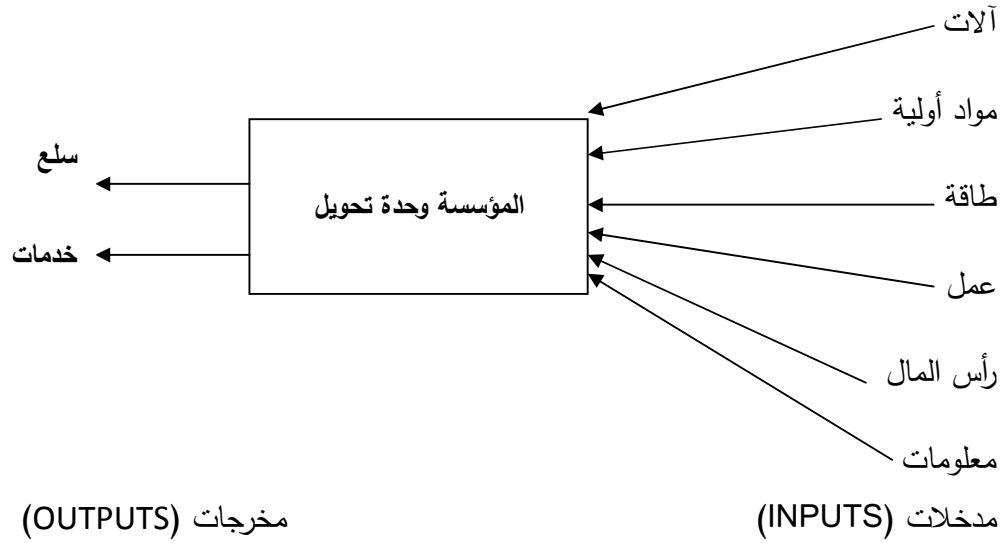
- المؤسسة هي عبارة عن وحدة إنتاج، بحيث تقوم بتحويل المدخلات التي تأخذها من المحيط

إلى مخرجات في شكل سلع وخدمات، تلبي حاجيات المحيط، والشكل رقم (1) يوضح ذلك.

الشكل (1) المؤسسة وحدة تحويل المدخلات إلى مخرجات



## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة ومحيطها



Source : JEAN LONGATTE, JACQUES MULLER, ECONOMIE D'ENTREPRISE PARIS2004, P01.

المؤسسة هي عبارة عن وحدة توزيع العوائد وإنفاق الاستهلاك.

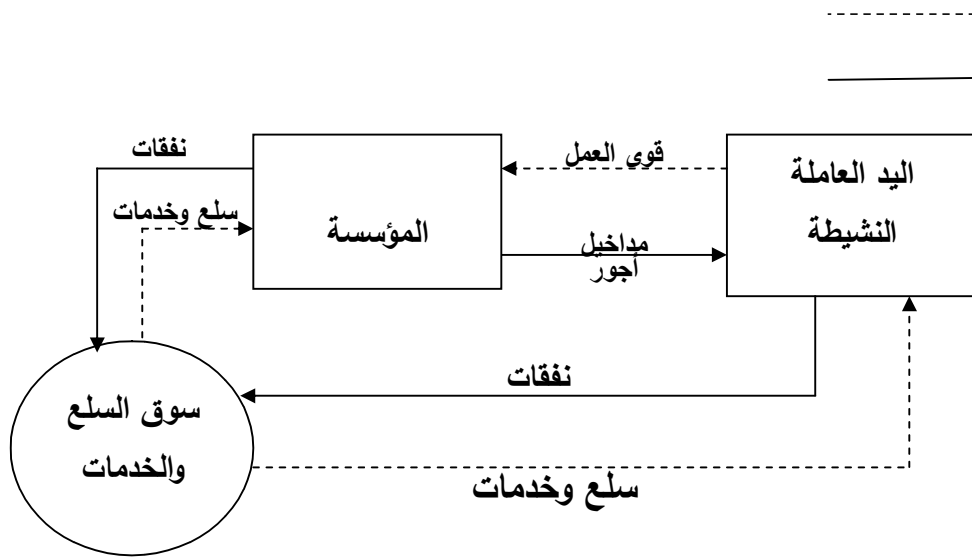
تقسيم أو توزيع القيمة المضافة في المؤسسة يتم بين العمال، والدولة والهيئات الاجتماعية، والمقرضين والشركاء، والمؤسسة نفسها، ونفس الشيء بالنسبة لفائض الإنتاجية، الذي يتم توزيعه بين الأطراف القابضة.

- المؤسسة هي كذلك عبارة عن إطار تنظيمي للنفقات، تعتمد على الاستهلاك لتوفير المواد

اللازمة لعملية الإنتاج، والشكل رقم (2) يوضح ذلك .

الشكل (2) المؤسسة وحدة توزيع وإنفاق.

تدفق مادي  
تدفق مالي



SOURCE : JEAN LONGATTE, JACQUES MULLER, ECONOMIE D'ENTREPRISE, DUNOD, PARIS 2004, P02

## 2- المؤسسة كواقع بشري:

المؤسسة هي عبارة عن تنظيم تسلسلي للأفراد، يأخذ بعين الاعتبار المهام، والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، ويتمتع باستقلال ذاتي في صنع القرار، ويمكن اعتبار المؤسسة كحالة خاصة، من مجموعة واسعة، يطلق عليها، المنظمات.

- المنظمة هي عبارة عن مجموعة من الأشخاص مقسمة إلى فئات (مجموعات) تتفاعل فيما بينها، من أجل تحقيق أهداف معينة، وكل منظمة تقوم على قواعد معينة، ومبادئ وأغراض، وقيم وتقرض نظام قانوني جزائي، يخضع له أعضاء المنظمة بحيث يخدم هذا النظام أغراض المنظمة وأهدافها.

## 3- المؤسسة كواقع اجتماعي :

- المؤسسة تؤثر في المجتمع ، وتساهم بشكل كبير في النشاط الاقتصادي ، ويتجلى ذلك من خلال خلق مناصب العمل، وإنتاج السلع والخدمات (منتجات)، وكذلك في زيادة المداخيل، وتوفير موارد للجماعات العمومية، و المساهمة في تطوير، وتحديث الاقتصاد بفضل التقدم التقني.
- وتساهم المؤسسة في الميدان الاجتماعي، من خلال نشاطها في المجالات التالية : الاجتماعية، التربوية، السياسية والثقافية ... إلخ.

### 4- المؤسسة كنظام:

يعرف (JOËL de ROSNAY) النظام ب: هو مجموعة من العناصر في تداخل ديناميكي منظم لتحقيق هدف ما.

- المؤسسة هي نظام مفتوح على محيطه، يتفاعل معه من خلال علاقات تبادلية، بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، وفي هذا الإطار يمكن أن تتركب المؤسسة من عدد كبير من الأنظمة الفرعية (Sous systèmes) بصفة عامة نعتبر نظام المؤسسة كمجموعة تتكون من ثلاثة أنظمة فرعية، تتمثل فيما يلي:

- نظام العمل يشير إلى العمليات التي تم إجراؤها .
- نظام المعلومات.
- نظام يتعلق بصنع واتخاذ القرار.

المطلب الثالث: المؤسسة في النظرية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

### 1- النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية :

- المؤسسة هي عبارة عن فاعل اقتصادي، تتمثل أهدافها في تعظيم الربح، أما متطلباتها واحتياجاتها فتتمثل في القدرات التكنولوجية (الفنية).
- لا تهتم هذه النظرية بالتحليل الداخلي للمؤسسة.
- إن بحث الفرد عن أساليب تعظيم الربح، تحقق اليد الخفية (La main invisible)، التي تكلم عنها آدم سميث، والتي تساهم في تعظيم الرفاهية الاقتصادية الكلية، ولكن هدف تعظيم الربح قد تعرض لانتقادات شديدة، على أساس أن المسألة تتعدى مجرد تحقيق ربح، ولكنها أيضا تسعى إلى تحقيق خدمات، والكفاءة الاقتصادية، والعدل في توزيع العائد<sup>(1)</sup>.

### 2- نظرية النفقات

- (R.COSAE 1937) و (O.WILLIAMSON 1985) يقدران بأنه على مستوى الأسواق، يتم التعاون بين مختلف الأعوان الاقتصادية، لا إراديا عن طريق نظام الأسعار (اليد الخفية)، ولكن على المستوى الداخلي للمؤسسة، فهي منظمة إراديا، من طرف السلطة القائمة لرجل الأعمال (الهيكل التنظيمي).

- تشكل المؤسسة، والسوق شكلين متناوبين للتنسيق الاختيار بين هذه الأشكال، وتفاعل المؤسسة مع السوق يتم عن طريق المقارنة بين تكاليف الصفقات (العمليات التجارية) مثل نفقات البحث عن المومنين والتفاوض حول العقود، وتكاليف التنظيم.

### 3- نظرية الوكالة:

1- كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن 1997، ص31



نقطة انطلاق هذه النظرية هي دراسة وتحليل علاقة الوكالة، والتي يعرفها ( JENSEN & MECKELING 1976) بأنها عبارة عن عقد ، يقوم بموجبه شخص أو مجموعة أشخاص بتكليف شخص آخر (الوكيل) بتنفيذ مهمة معينة، والتي تستلزم تفويض بعض سلطة القرار للوكيل (L'agent). - تهدف هذه العقود إلى إدارة المنازعات بين الفاعلين وكذلك إلى توجيه السلوكات، في إطار خدمة مصلحة الجميع.

### المطلب الرابع: أنواع المؤسسات.

- يوجد تنوع كبير في أنواع المؤسسات ، ولكن عموما يتم تصنيفها حسب أربعة معايير، وهي : حسب طبيعة النشاط، والأهمية والشكل القانوني، ومصدر الأموال.

#### 1- تصنيف المؤسسات حسب المعايير الاقتصادية<sup>(1)</sup>:

##### 1-1 حسب طبيعة النشاط:

- تصنيف المؤسسات في شكل قطاعات، وعددها ثلاثة ، وهي القطاع الأولي، والقطاع الثانوي و أخيرا قطاع الخدمات ، وهذه القطاعات ، يمكن تقسيمها إلى مجموعات فرعية حسب الاحتياجات ، والأغراض من ذلك، وتقسّم عموما إلى مجموعات محددة بدقة حسب المنتوجات (السلع والخدمات) المعدة من طرف المؤسسة.

- المحاسبة الوطنية الجزائرية، تصنف المؤسسات إلى قطاعات مؤسساتية، وتنظمها حسب نشاطها إلى ثلاثة حالات:

- في شكل قطاعات : وهي مجموعة المؤسسات التي تمارس نفس النشاط الرئيسي.

- في شكل فروع: تصنيف محاسبي لكل وحدات الإنتاج التي تنتج نفس المنتج.

---

1 - JEAN LONGATTE, ECONOMIE D'ENTREPRISE ,P5-6.

- في شكل شعب: تشمل الشعبة جميع النشاطات من الأعلى (المواد الأولية)، إلى الأسفل (التسويق) والتي تشارك في خلق المبيعات لبعض أنواع المنتوجات.

### 1-2- حسب الأهمية (La dimension)

حجم المؤسسة يمكن أن يقاس بطرق مختلفة، باستعمال عدة معايير أهمها عدد العمال ورقم الأعمال السنوي والقيمة المضافة والأرباح المحققة وقيمة التجهيزات الإنتاجية، إلخ، ولكن المعايير الأكثر استخداما تتمثل في رقم العمال، والقيمة المضافة.

- **عدد العمال** : يسمح هذا المعيار بالتمييز بين المؤسسات الصغيرة ( TPE : Très petites entreprises)، والتي توظف ما بين 10 و 500 عامل، والمؤسسات الكبرى التي توظف أكثر من 500 عامل.

- **رقم الأعمال** : يعطينا هذا المعيار فكرة عن أهمية العمليات التجارية للمؤسسة أو المجموعة مع زبائنها.

- **القيمة المضافة** : تشكل القيمة المضافة المقياس الحقيقي للقيمة التي تم خلقها من طرف المؤسسة، ويعد هذا المعيار أكثر دلالة من معيار رقم الأعمال، من الناحية النظرية.

- **نتيجة الاستغلال (EBE)**: وهو الفائض المحقق من طرف المؤسسة ، قبل انتقاص كل من رأس المال التقني و التمويل.

### 2- تصنيف المؤسسات حسب المعايير القانونية(1):

تصنف المؤسسات حسب الشكل القانوني كما يلي:

- **مؤسسات الأفراد**: الشخصية القانونية للمؤسسة تتطابق مع شخصية رجل الأعمال.

- شركات الأشخاص: وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها لمجموعة من الأفراد.

- شركات رؤوس الأموال : وتتمثل في شركات المساهمة.

- الشركات ذات المسؤوليات المحدودة : تتمثل فيما يلي:

- La SARL : société à responsabilité limitée.

- L'EURL : entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée.

هذا الشكل القانوني يسمح لرجال الأعمال بإنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة، بموجبها تقوم

بوظائف مختلفة في نفس الوقت، كسلطة الإدارة، والجمعية العامة.

### 3- تصنيف المؤسسات حسب ملكية رأس المال<sup>(1)</sup>:

ترتبط الطبيعة القانونية للمؤسسات بشكل ملكيتها ، على اعتبار أن شكل الملكية ، هو المحدد

لنمط القوانين والأنظمة التي تحكم إجراءات وقواعد تسييرها وتصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى

نوعين هما:

- المؤسسات الخاصة : وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكية الأموال فيها لفرد، أو لمجموعة

من الأشخاص ، كشركات الأشخاص والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات المساهمة.

- المؤسسات العامة والمختلطة :وهي مؤسسات ذات طبيعة قانونية مختلفة، وتتمثل فيما يلي:

- المؤسسات العامة: وهي التي تعود ملكيتها للدولة كالشركات الوطنية والمحلية.

- المؤسسات المختلطة: وهي التي تشترك الدولة أو أحد هيئاتها مع الأفراد في ملكية

الأموال وفي سلطة القرار .

- إضافة إلى ما تقدم ذكره من أنواع للمؤسسات، هناك مؤسسات و جمعيات تنشط في المجتمع ، ولكن هدفها لا يتمثل في تحقيق الربح، فهي قد تأسست من أجل مساعدة بعض الفئات في المجتمع في بغض القطاعات، ويعتبر التضامن والعلاقات الإنسانية والاجتماعية محور اهتماماتها، وتتمثل هذه المؤسسات في التعاونيات (Coopératives) ، والشركات التبادلية (Mutuelles)، إضافة إلى مؤسسات الإدماج (Les entreprises d'insertion).

### المبحث الثاني: محيط المؤسسة ودورة حياتها.

نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم محيط المؤسسة ، وأهم محدداته وتأثيراته على نشاط المؤسسة ، وكذلك إلى دورة حياتها.

#### المطلب الأول: طبيعة محيط المؤسسة (1):

#### مفهوم محيط المؤسسة :

المؤسسة بوظائفها المختلفة، المتمثلة في إنتاج وتبادل السلع والخدمات وكذلك في توزيع المداخيل و العوائد هي في قلب البيئة الاقتصادية.

المؤسسة تؤثر في المجال الاقتصادي وتتأثر بالظروف الاقتصادية ونشاطات الأعوان الاقتصادية الأخرى، واستمراريتها رهينة بتكيفها مع الظروف الاقتصادية المختلفة وبالتطوير المستمر لبنيتها الاقتصادية في البيئة الديناميكية المتداخلة بحيث هناك تداخل مستمر بين المؤسسة (اقتصاد جزئي MICROECONOMIE) والأعوان الاقتصادية الأخرى (اقتصاد كلي MACROECONOMIE) ومجموعة المؤسسات (MESOECONIMIE)

1 - JEAN LONGATTE, ECONOMIE D'NTREPRISE ,P10-11.

محيط المؤسسة يتشكل من مجموعة من العناصر التي لها علاقة مع المؤسسة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

### 2- مكونات محيط المؤسسة :

محيط المؤسسة يشمل فواعل اقتصادية متعددة ويشمل كذلك البنى الاقتصادية والاجتماعية ،  
عموما يتشكل محيط المؤسسة مما يلي:

#### - الفواعل الاقتصادية:

تتمثل في الزبائن والممولين والمنافسين والسلطات العمومية والنقابات والبنوك... إلخ.

#### - البنى الجغرافية والديموغرافية :

تتمثل في عدد السكان الموارد الطبيعية المناخ الوسط الطبيعي.

#### - البنى الاجتماعية والاقتصادية :

- الإطار القانوني: يتمثل في النظام والقوانين .

- البيئة التكنولوجية : ففي بعض القطاعات ، التطور التكنولوجي سريع جدا (الإعلام

والاتصال...)

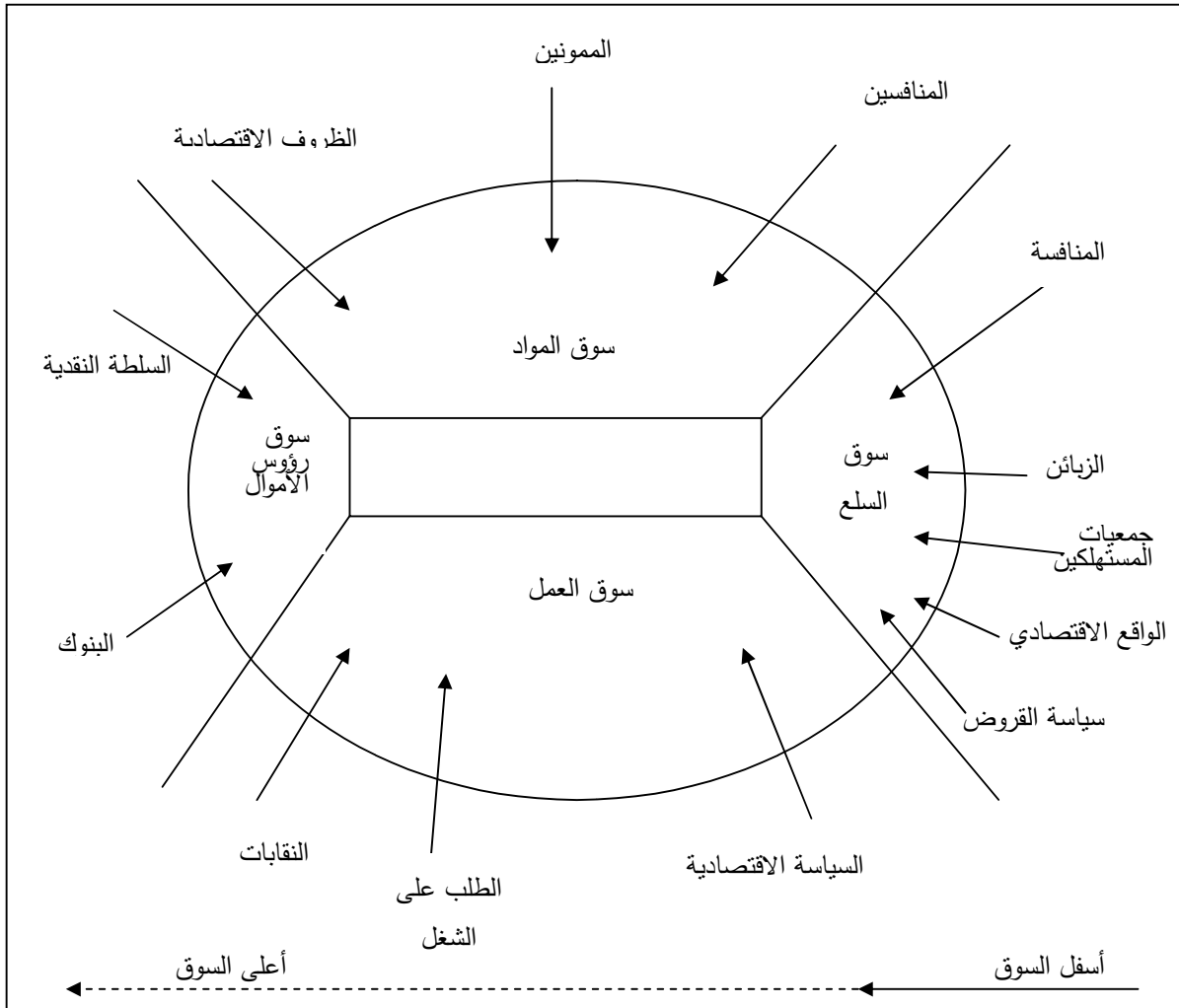
- السلوكيات والثقافات :تتمثل في القيم الأخلاقية، الدين، مبادئ إيديولوجية وفلسفية وكذلك

أنماط وأساليب الحياة ، والعادات الاجتماعية ، إلخ.

كل هذه العوامل ، التي سبق ذكرها تتطور وتتغير اتجاهاتها أحيانا بسرعة كبيرة، فالمحيط الحالي

للمؤسسات جد معقد وغير مؤكد والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3) محيط المؤسسة



Source : JEAN LONGATTE, JACQUES MULLER, ECONOMIE D'ENTREPRISE, DUNOD, PARIS 2004, P11.

المطلب الثاني : تأثير البيئة على المؤسسة (1).

1- دراسة البيئة : دراسة البيئة أو المحيط لا تعني تحليل كل ما يحيط بالمؤسسة إنما تقتصر

دراسة المحيط على البحث عن المعلومات الملائمة أو المناسبة حول العناصر والعوامل التي يمكن أن

تؤثر على تطور المؤسسة .

البيئة يمكن أن تحد أو تزيد من حرية المؤسسة في ممارسة نشاطها ، فهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تحد من حرية المؤسسة ، مثل الإطار القانوني ( الحق في العمل الحق في الاستهلاك، ... ) المنافسة أو هيمنة مؤسسة ما في النشاط الاقتصادي (LE MONOPOLE) إلى غير ذلك من العوامل ، لذلك فالمؤسسة تستخدم كل ما لديها من وسائل متاحة لكي تتكيف مع البيئة الديناميكية.

### 2- الذكاء الاقتصادي:

يجب على المؤسسة أن تراقب باستمرار تطور بعض العوامل التي لها تأثير كبير على المؤسسة وكذلك شركائها في المحيط ، فالمراقبة الفعالة للمحيط تسمح للمؤسسة بتوقع التطورات وتساعد على التكيف في هذه البيئة والمحيط ليس بالضرورة مصدرا للمشاكل والإكراهات فقد يكون كذلك مصدر للفرص ومن بين المفاهيم الشائعة في هذا الإطار الذكاء الاقتصادي وهو عبارة عن مجموعة من أدوات البحث والمعالجة والدراسة للمعلومات الملائمة الواجب توفيرها للفواعل الاقتصادية للاستفادة منها.

الذكاء الاقتصادي يشمل كل الطرق والأساليب الفعالة لدراسة المحيط من عدة جوانب مختلفة (اقتصادية، اجتماعية، تقنية... إلخ) من أجل توفير المعلومات المناسبة للمؤسسة.

كما يمكن أن يكون المحيط مصدرا لأحداث مستقبلية محتملة ، فبنية المؤسسة توجهها مجموعة من العوامل من بينها البيئة المتواجدة فيها، فكلما كانت البيئة مركبة ومختلفة ومتطورة، كلما انعكس ذلك على بيئة المؤسسة التي يجب أن تواكب هذا التغير في البيئة الديناميكية ، بحيث تكون بنيتها (بهيكلها التنظيمي) قابلة للتطور، وأن تتميز باللامركزية.

**المطلب الثالث: دورة حياة المؤسسة (1).**

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة ومحيطها

مثل أي كائن حي المؤسسة تنشأ وتتمو وتتطور ولكن غالباً ما تزول دورة حياة المؤسسة تتميز بعدة مراحل مختلفة ، تتخذ من خلالها المؤسسة أشكالاً و اتجاهات مختلفة وكل مرحلة تتميز بمجموعة من الأهداف المختلفة، أما وضعيتها في السوق ، فلا تتميز دائماً بنفس المستوى من القوة.

بصفة عامة، يمكن أن نمثل بيانياً ، دورة حياة المؤسسة في ثلاث مراحل متتالية وهي:

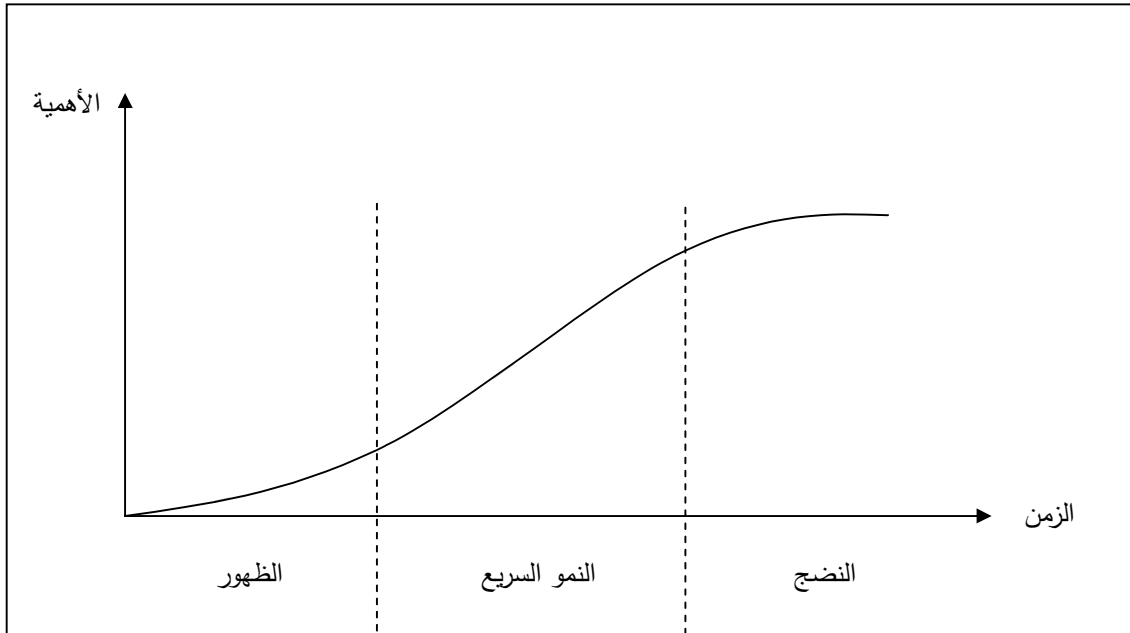
- مرحلة الظهور .

- مرحلة النمو السريع .

مرحلة النضج .

الشكل رقم (4) يوضح ذلك.

الشكل رقم (4) دورة حياة المؤسسة.



Source : PIERRE CONSO, Gestion Financière de l'entreprise, P72.



**المطلب الرابع : أهم التقسيمات التي تتناول دورة حياة المؤسسة (1):**

نظرا للاهتمام الكثير من الباحثين، في الفكر المالي، بالمراحل التي تمر بها حياة المؤسسة، فقد

نتج عن ذلك عدة تقسيمات لمراحل حياة المؤسسة ، أهمها ما يلي:

**1- تقسيم (MILLER & KIMBERLY 1980):** قسم كل من الباحثين المراحل التي تمر بها

حياة المؤسسة إلى 3 مراحل، وهي:

- **مرحلة النشأة:** تعتبر أولى المراحل التي تمر بها المؤسسة ، وتتزامن مع وضع الهيكل

التنظيمي واختيار التخصص في النشاط الاقتصادي.

- **مرحلة التحول:** تعد هذه المرحلة مرحلة نصف العمر يتم العمل فيها على تحسين أداء

المؤسسة ، والبحث عن الموارد اللازمة لتمويل أنشطتها الاستثمارية.

- **مرحلة التدهور:** تعبر هذه المرحلة عن الركود، والفشل الذي قد يصيب المؤسسة، ويمكن

القول أن نهاية وتصفية المؤسسة ليس مؤشرا كفشلها دائما، فقد يكون بسبب تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

**2- تقسيم (FULD & HOUSE 1995):** قسم هذان الباحثان مراحل حياة المؤسسة إلى خمسة

مراحل وهي:

- **مرحلة النشأة:** تعتبر هذه المرحلة بداية حياة المؤسسة ويتم فيها تطوير إستراتيجيتها واتخاذ

أهم القرارات المرتبطة بالتخصص في النشاط.

1- حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2000

- **مرحلة الشباب**: تعكس هذه المرحلة بداية تطبيق المفاهيم والقرارات المرتبطة بالتخصص ووضع السياسات الموجهة للعمل ولنشاط المؤسسة.

- **مرحلة منتصف العمر**: تعكس هذه المرحلة درجة التوسع، والتوجه البيروقراطي في عملياتها الداخلية والأساليب المتبعة في تنسيق العمل، وتفويض السلطة.

- **مرحلة النضج**: يتم العمل في هذه المرحلة على تحقيق الأهداف المسطرة، بناء على فرق العمل المستخدمة.

- **مرحلة الفناء والتدهور والفناء**: تعبر هذه المرحلة عن الوضع الذي وصلت إليه المؤسسة من عدم القدرة على التوسع و النمو وتحقيق الاستقرار، مما يعني توجه المؤسسة تدريجياً إلى التدهور والفناء.

### 3- تقسيم (GUP):

يعتبر من التقسيمات الأكثر شيوعاً، حيث عمد (GUP) إلى تقسيم حياة المؤسسة إلى أربعة مراحل وهي:

- **مرحلة النشأة و الانطلاق**: وهي مرحلة دخول السوق، وتتمثل في السنوات الأولى من تأسيس المؤسسة وتتميز هذه المرحلة بالخصائص التالية :

- وجود رأس مال كاف لتأسيس المؤسسة.

- وجود السيولة.

- ارتفاع في تكاليف الإنتاج و البحث العلمي.

- القدرة على تحمل الخسائر المبدئية، والمتاجرة بالملكية.

- القدرة على الحصول على مصادر تمويل طويلة الأجل.

- المرونة في تغيير نوع المنتجات والخدمات.

- **مرحلة النمو والتوسع** : تعبر هذه المرحلة عن مدى الانتعاش ، والتوسع الذي حققته المؤسسة

، وأهم مميزات هذه المرحلة ما يلي:

- وجود علامات تجارية .

- الدعاية، الإعلان، والترويج.

- زيادة الطلب على منتجات المؤسسة.

- ارتفاع المبيعات وهذا بتحقيقها لمستويات عالية.

- القدرة على التحكم في التكاليف.

- البحث عن الكفاءة، وجلبها.

- العمل من أجل الحصول على مصادر تمويل قصير الجل.

- **مرحلة النضج و الاستقرار** : ما يميز هذه المرحلة عن باقي المراحل ما يلي:

- القدرة على المنافسة والتحكم في الأسعار.

- البحث عن أسواق جديدة، لتسويق منتجاتها.

- العمل على تطوير الإنتاج.

- السمعة الجيدة التي حققتها المؤسسة.

- حسن العلاقة مع العملاء.

- القدرة على معالجة الانحرافات، والتراجع إن وجد.

- ولاء العملاء للعلامة التجارية.

- مرحلة التدهور و التراجع : تعبر هذه المرحلة عن الفشل الذي أصبح يهدد استقرار نشاطها

وتتميز بما يلي:

- البحث عن تخفيض عن عدد العمال والتكاليف .
- التخلص من بعض الأنشطة المكلفة.
- التنازل عن بعض الأصول غير الضرورية، وهذا لتوفير السيولة.
- التراجع في مستويات المبيعات، مقارنة بالمراحل السابقة.
- مطالبة الدائنين بمستحققاتهم.

#### المبحث الثالث : وظائف المؤسسة .

يمكن تصنيف وظائف المؤسسة الصناعية إلى وظائف رئيسية وأخرى ثانوية، نقتصر في هذا

المبحث على دراسة الوظائف الرئيسية للمؤسسة والمتمثلة فيما يلي :

- الوظيفة المالية والإدارية.
- الوظيفة التموينية.
- الوظيفة الإنتاجية.
- الوظيفة التسويقية.

المطلب الأول : الوظيفة المالية والإدارية:

1- الوظيفة المالية (1):

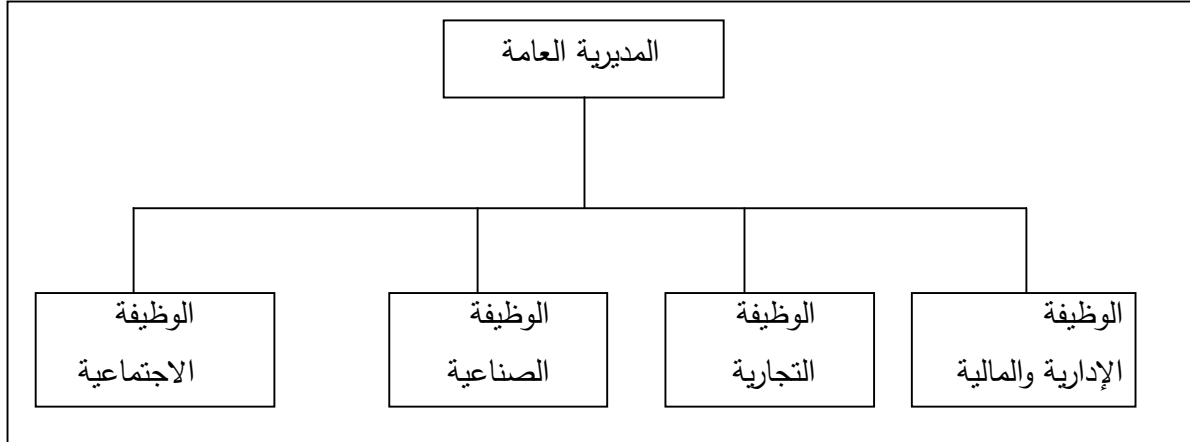
**1-1 مفهوم الوظيفة المالية:** ترتبط الوظيفة المالية في المؤسسة بشكل كبير بالعمليات المالية والتي تشكل الحياة المالية للمؤسسة، باعتبار أن كل نشاط اقتصادي يعتمد على الموارد المالية وتتمثل مهام الوظيفة المالية في هذا الإطار في التفاوض وفي إعداد برامج لتمويل المؤسسة والإشراف على تنفيذها وتتمثل المهمة الرئيسية لهذه الوظيفة في إدارة وتسيير الخزينة ( La gestion de la trésorerie )

من جهة أخرى ترتبط الوظيفة المالية (La fonction financière) بوظيفة أخرى وهي مساعدة المديرية العامة للمؤسسة والتنسيق معها من خلال الخدمات التي يمكن أن تقدمها لها، بفضل الخبرة والمهارة التي اكتسبها القائمون على إدارة الوظيفة المالية ( La fonction d'assistance et d'expertise ) وهذا الدور المتميز للوظيفة المالية في علاقتها مع الإدارة العليا للمؤسسة أكسبها تأثير ونفوذ كبيرين في المؤسسة مقارنة بالوظائف الأخرى وتتمثل مهامها في هذا الإطار في التوفيق بين الموارد المالية المتاحة للمؤسسة ، وحاجياتها مع الأخذ في الحسبان إمكانياتها ومواردها الحقيقية ( Les contraintes ) وكذلك الملاءمة بين أهداف المؤسسة وأهداف المساهمين فالهدف النهائي للمؤسسة هو تحقيق القدرة على تعظيم القيمة السوقية للأسهم وهو الهدف الإستراتيجي الذي تسعى لتحقيقه معظم المؤسسات وتدور حوله جميع القرارات المالية.

**2-1 هيكل الوظيفة المالية والإدارية (1):** لا توجد قاعدة عامة تسمح بتحديد مكان الوظيفة المالية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، لأن هذا الأخير يختلف باختلاف أشكال المؤسسات ، بصفة عامة ، تعد الوظيفة المالية جزءا لا يتجزأ من الوظيفة الإدارية وهذا على خلاف الوظائف الأخرى في المؤسسة المستقلة ذاتيا عن الوظيفة الإدارية والتي تتمثل في الوظيفة الصناعية والتجارية و الاجتماعية بحيث يتم

التنسيق بين مختلف هذه الوظائف من طرف المديرية العامة بحيث هذا التقسيم يعد كمثال وليس على سبيل الحصر والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (5) هيكل الوظيفة المالية والإدارية.



Source : PIERRE CONSO, GESTION FINANCIERE DE L'ENTREPRISE, 8EME EDITION, PARIS 2000, P67.

### 3-1 مهام الوظيفة المالية والإدارية<sup>(1)</sup>:

بصفة عامة الوظيفة المالية هي عبارة عن مجموعة من المهام والمسؤوليات والعمليات المرتبطة بالبحث عن الموارد المالية من مصادرها الممكنة، وفي إطار محيطها المالي، وهذا بعد تحديد الحاجات الضرورية، من خلال إعداد برامجها، وخطتها الاستثمارية وكل ما يتعلق بالتمويل، ثم يتم اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة التي تسمح بتحقيق برامجها وخطتها ولضمان استمرار نشاطها بصفة عادية، وصولاً إلى تحقيق أهدافها المتعلقة.

1- عبد النور مدب، خالد طاهري، دراسة تقييمية للوضع المالي والاقتصادية للمؤسسة ، مذكرة مهندس دولة في التخطيط ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ، الجزائر 2005 ، ص7.

الإنتاجية والتوزيعية ، وتعظيم أرباحها في ظل الظروف الاقتصادية المحيطة بها مع الأخذ بعين الاعتبار العامل الزمني بغية تغطية احتياجاتها المالية بصفة دائمة.

ولضمان فعالية الوظيفة المالية يجب تسجيل جميع العمليات التي تم تحقيقها كعمليات الشراء والبيع ثم تلخيص هذه العمليات المالية في نهاية السنة المالية في شكل قوائم مالية تتمثل في الميزانية، وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقة الأخرى، وهي عبارة عن مخرجات نظام للمحاسبة في المؤسسة. ويمكن القول أن مهام الوظيفة المالية تنحصر في:

- أ- **التخطيط**: تحديد الأهداف المالية وتهيئة البرامج والميزانيات.
- ب- **التنسيق**: اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق البرامج وتنسيق النشاطات.
- ج- **الرقابة**: لضمان تحقيق الأهداف والبرامج المسطرة.

- تتحدد الوظيفة المالية بمتغيرين أساسيين هما السيولة و الربحية، فالسيولة تعد مؤشرا يعبر عن مدى احتمال نعرض المؤسسة لمخاطر الإفلاس، والتي تنجم عن ضعفها في تسديد ما عليها من التزامات ، أما الربحية فهي انعكاس للكفاءة ، وفعالية الإدارة المالية في استغلال الأموال المستثمرة في خلق الأرباح ليتوج كل هذا الأداء بقدرة الإدارة المالية على تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم القيمة السوقية لأسهمها في السوق.

### 2- الوظيفة الإدارية :

**1-2 مفهوم الوظيفة الإدارية<sup>(1)</sup>**: تقصد بالوظيفة الإدارية هيكل المؤسسة ، وتقسيم الأدوار والمسؤوليات والتنسيق بين مختلف أجزاء وأقسام المؤسسة ، وكذلك تحديد العلاقات و القنوات التنظيمية المختلفة ، من أجل بلوغ الأهداف المسطرة .

1- عبد النور مدب، خالد طاهري، مرجع سبق ذكره، ص09

هناك تداخل بين الوظيفة المالية والوظيفة الإدارية بحيث الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة إنتاجية عالية والوفاء بالتزاماته المستحقة في المواعيد المحددة وبأقل تكلفة.

ويمكن حصر وظائف الإدارة فيما يلي:

أ- **التخطيط**: يقصد به عملية استشراف المستقبل ، والتنبؤ به ووضع السياسات العامة التي يمكن للمؤسسة السير عليها في المستقبل.

ب- **التنظيم**: يعني التنظيم في الإدارة تحديد السلطات ومسؤوليات العاملين، وتصميم الهيكل التنظيمي والتنسيق بين مختلف أجزاء ومصالح المؤسسة المختلفة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.

ج - **الرقابة**: هي عملية متابعة تنفيذ السياسات الموضوعة والعمل على تقييمها.

**المطلب الثاني : الوظيفة التموينية .**

1- **مفهوم الوظيفة التموينية (1)**: تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية في المؤسسة وتشمل وظيفة الشراء ووظيفة التخزين.

تظهر أهمية الأهمية التموينية من خلال تزويد المؤسسة باحتياجاتها الضرورية اللازمة للإنتاج وتعرف هذه الوظيفة في المؤسسة التجارية على أنها نشاط اقتصادي يستهدف الحصول على المنتوجات من السلع والخدمات التي سوف يعاد بيعها ، وإن كان هذا التعريف متقفاً عليه بالنسبة للمؤسسة التجارية، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمؤسسة الصناعية وهذا يعود إلى مفهوم التمويل الذي يتميز بالشمولية، ويمكن النظر إليه من زوايا مختلفة، وفيما يلي بعض التعاريف:

- التمويل يهدف إلى تقديم المنتج ليستطيع القيام بخدمة معينة في المؤسسة بالكمية المحددة،

وفي الأجل المحدد وبأدنى تكلفة، وبجودة عالية.

1 - عبد النور مدب، خالد طاهري، مرجع سبق ذكره ، ص08.



- التمويين في المؤسسة الصناعية هو عملية تهدف إلى الحصول على منتوجات سواء كانت سلع أو خدمات ضرورية لضمان السير العادي لعملية الإنتاج.
- وظيفة التمويين تتمثل في تسيير التدفقات المادية والتدفقات غير المادية والمالية.
- إن التمويين في المؤسسة الصناعية هو عبارة عن مرحلة من مراحل الدورة التشغيلية (التمويين، الإنتاج، التوزيع) وهو نشاط يتم في إطار منظم تربطه علاقات بجميع مراحل الدورة التشغيلية، وتعتبر وظيفة الشراء مجرد مرحلة في نشاط التمويين.

### 2- الوظائف الأساسية لإدارة التمويين (1):

- تزويد المؤسسة بالكميات الضرورية والكافية في الوقت المناسب وبالجودة المرغوب فيها وبأدنى تكلفة لاحتياجات العملية الإنتاجية في المؤسسة.
- تزويد المصالح والوظائف المختلفة الأخرى في المؤسسة بالمعلومات المتعلقة بالمنتوجات المتواجدة في السوق.
- دراسة ومعرفة السوق، بغرض إيجاد طريقة مثلى للتمويين بالسلع والخدمات العلى جودة، والأقل تكلفة.

- التنسيق مع الإدارات الأخرى في المؤسسة مثل إدارة الإنتاج أو إدارة التسويق.
- إدارة المخزون.
- تحديد الحاجات اللازمة.
- المراقبة.

### 3- المراقبة اللوجيستية (Logistique) (1):

1- عبد النور مدب ، نفس المرجع السابق ، ص 8-9.

### 3-1 مفهوم الوظيفة اللوجيستية :

يمكن تعريف الوظيفة اللوجيستية (La logistique) التدفقات المادية والتدفقات المعلوماتية المصاحبة للنشاطات التموينية والتي تمتد منذ وضع برنامج الإنتاج إلى غاية وصول التموينات إلى المصلحة التجارية .

### 3-2 أهداف الوظيفة اللوجيستية :

أهداف الوظيفة اللوجيستية تتمثل فيما يلي:

- التقليل من التكاليف.

- تحسين جودة الخدمات عند التعامل مع العملاء.

- تدور وظيفة اللوجيستيك حول 3 محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

أ- عمليات التخطيط ( تنبؤ المبيعات ، التخطيط للإنتاج ، وضع برامج للتموين...).

ب- العمليات الإدارية (معالجة طلبات الزبائن ، إدارة وتوجيه المخزون، معالجة طلبات

(الموردين...)

ج- العمليات المادية ( تسليم طلبات الزبائن ، نقل وتحويل المواد والسلع بين الورشات واستقبال

طلبات الموردين...)

### 3-3 هيكل الوظيفة اللوجيستية<sup>(2)</sup>:

تحتل وظيفة اللوجيستيك مكانة هامة في هيكل التنظيم في المؤسسة، بسبب تأثير التطورات

التالية:

---

1 - JEAN LONGATTE , ECONOMIE D'ENTREPRISE, P57.

2 - JEAN LONGATTE, ECONOMIE D'ENTREPRISE, P61.

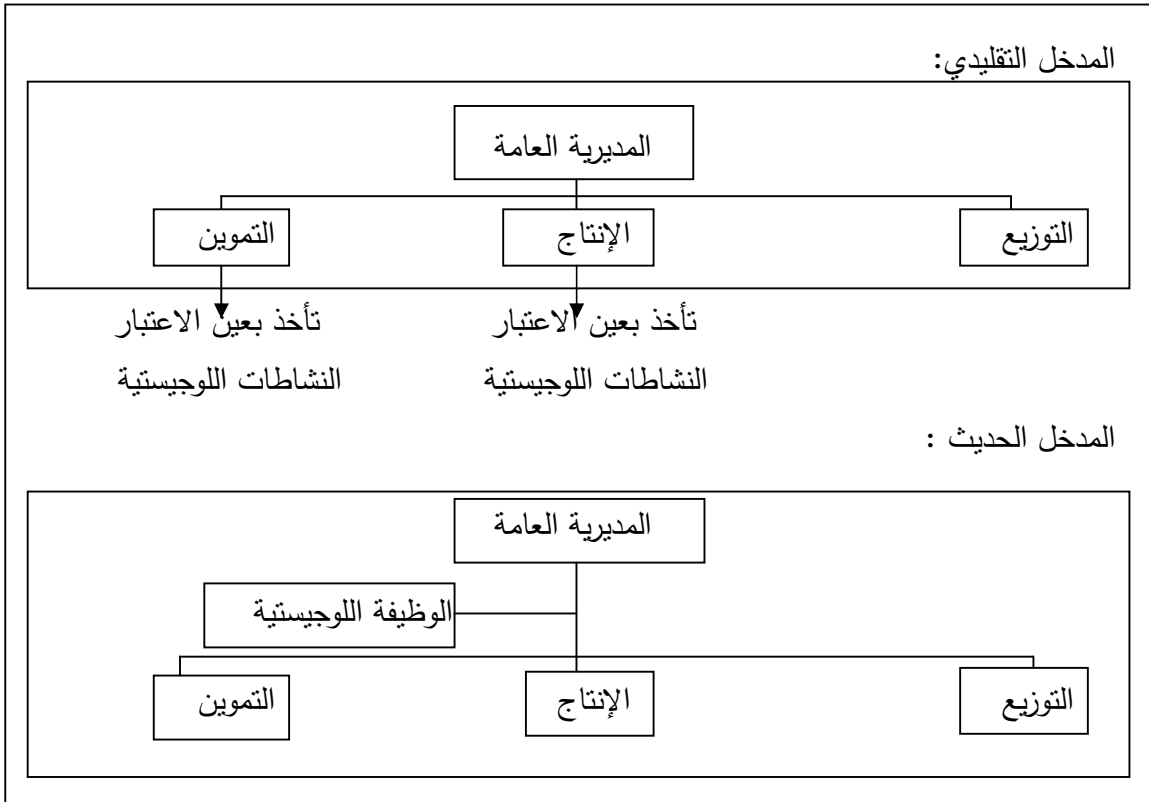
## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة ومحيطها

- المنظمات الإنتاجية الحديثة التي أصبحت تتميز بالمرونة العالية تعمل على التقليل من تكاليف التموين، ومن الوقت غير المنتج المرتبط بحركة التدفقات المادية المتعلقة بنشاط التموين ( تخزين السلع، تنظيم السلع والمواد...).

- جودة الخدمات والسرعة في تلبية الحاجات التي أصبحت تميز النشاط الاقتصادي وهذا لضمان علاقة جيدة مع الزبائن وبالتالي تكوين ميزة تنافسية للمؤسسة في السوق خاصة في ظل اشتداد المنافسة.

- أما فيما يخص موقع الوظيفة اللوجيستية من الهيكل التنظيمي للمؤسسة فالشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (6) : هيكل الوظيفة اللوجيستية.



Source : JEAN LON GATTE, ECONOMIE D'ENTREPRISE, DUNOD, PARIS2004,  
P61

### المطلب الثالث : الوظيفة الإنتاجية.

#### 1- مفهوم الوظيفة الإنتاجية (1):

من الناحية الاقتصادية ، المؤسسة هي عبارة عن توليفة بين مجموعة من العوامل بغية إنتاج وتبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصادية أخرى، يتمثل هدفها في تحويل السلع والخدمات المتاحة لها إلى منتوجات موجهة للأعوان الاقتصادية الأخرى، فالنشاط الأساسي للمؤسسة قائم على الإنتاج والتبادل. وظيفة الإنتاج هي عبارة عن عملية تقنية (Processus technologique) تتميز بفترة زمنية التي تتعلق بتحويل السلع والخدمات وكذلك بالجانب المتعلق بالعوامل الضرورية لاستمرارية نشاطها كرأس المال والمواد الأولية والعمل.

هذه العملية التقنية تؤثر في طبيعة هيكل رأس مال المؤسسة وكذلك على شكل التبادلات سواء من أعلى أو من أسفل مستويات النشاط الإنتاجي.

رأس المال بالمعنى الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة من العوامل الاقتصادية والتي تساهم في إنتاج السلع والخدمات، ويشمل موارد مادية وغير مادية مثل مجموعة المعارف المتراكمة في المؤسسة و الإطارات.

شروط التبادل مع الأعوان الاقتصادية الأخرى يختلف حسب طبيعة نشاط الإنتاج، الذي يتحدد بمستويات من الأعلى بالأسواق التي من خلالها تحصل المؤسسة على السلع والخدمات الضرورية التي هي بحاجة إليها ، ويتحدد من الأسفل بالأسواق التي من خلالها تصرف منتوجاتها.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة ومحيطها

بعد صياغة المنتج سواء كان سلعة أو خدمة المراد إنتاجها ، يتم تصنيعه ثم بيعه هذه المجموعة من العمليات تشكل ما يسمى بدورة الاستغلال التي تتجدد باستمرار .

### 2- دورة الاستغلال :

**1-2 من الناحية الاقتصادية<sup>(1)</sup>**: تعرف دورة الاستغلال من الناحية الاقتصادية بأنها مجموعة من العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أجل تحقيق هدفها المتمثل في إنتاج السلع، والخدمات بغرض تبادلها ، وتتكون دورة الاستغلال من ثلاثة مراحل متعاقبة تتمثل في:

أ- الحصول على السلع والخدمات التي تدخل في عملية الإنتاج (مرحلة التموين).

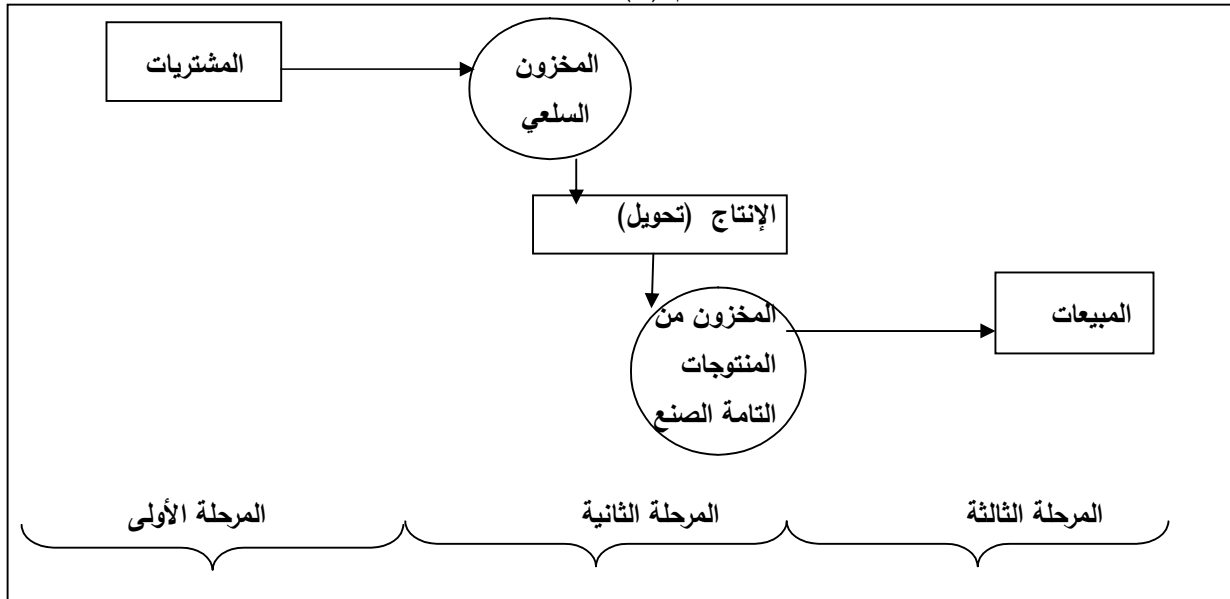
ب- تحويل السلع والخدمات (المدخلات) إلى منتجات تامة الصنع (مرحلة الإنتاج).

ج- بيع المنتجات (مرحلة التسويق).

هذه العملية يجب أن تتم باستمرار لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتمثلة في رأس المال

والعمل، ويمكن توضيح هذه العملية بالشكل التالي.

الشكل رقم (7) دورة الاستغلال.



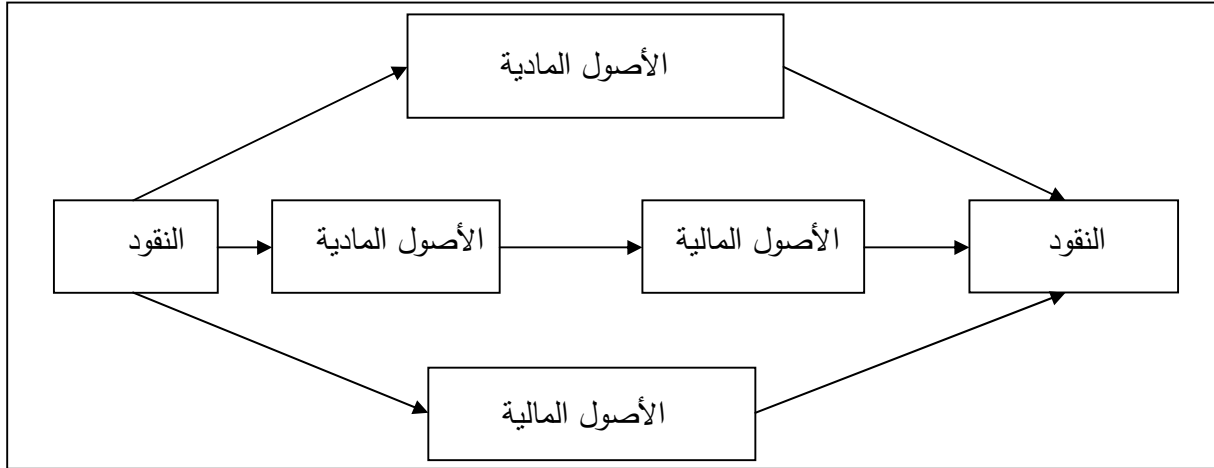
1 - PIERRE CONSO, GESTION FINANCIERE DE L'ENTREPRISE, P28.

التسويق الإنتاج التموين  
SOURCE : PIERRE CONSO, GESTION FINANCIERE DE L'ENTREPRISE, P28

2-2 من الناحية المالية<sup>(1)</sup>:

دورة الاستغلال (CYCLE D'EXPLOITATION) تعني من الناحية المالية شبكة من التدفقات المالية التي تضمن سير العمليات التبادلية بين المؤسسة والأعوان الاقتصادية الأخرى. يمكن تعريف الدورة المالية (Un cycle financier) بأنها كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة، انطلاقاً من تحويل الأموال التي بحوزتها ، أو التي تحصل عليها من خلال القروض إلى منتجات سواء كانت سلع أو خدمات إلى غاية اللحظة التي تسترجع فيها أموالها. الدورة المالية هي طريقة أو أداة للمؤسسة والتي من خلالها تضمن تحقيق التوازن والتحكيم بين حيازة الأصول المادية، الأصول المالية، و الأموال (النقود)، لكي تضمن استمرار نشاطها وتطورها ، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (8) : الدورة المالية



Source : PIERRE CONSO, GESTION FINANCIERE DE L'ENTREPRISE, P27

1- PIERRE CONSO, GESTION FINANCIERE DE L'ENTREPRISE, P27.

هناك ثلاثة دورات مالية أساسية في المؤسسة وهي: دورة الاستغلال ، دورة الاستثمار ودورة العمليات المالية، هذا التصنيف يأخذ بعين الاعتبار معيارين وهما المدة الزمنية (طويلة أو قصيرة الأجل) ، من جهة وطبيعة التدفقات المالية.

### 3- النظام الإنتاجي ( Le système de production )<sup>(1)</sup>:

أداء الوظيفة الإنتاجية لمهامها يستدعي وجود نظام إنتاجي، والذي يمكن تعريفه كإطار تنظيمي لتدفقات الإنتاج يأخذ بعين الاعتبار متغيرين رئيسيين هما المدة اللازمة للإنتاج، وكذلك عدد العمليات التي يجب القيام بها للحصول على المنتجات النهائية ، ويهدف هذا النظام إلى ما يلي:

أ- الإنتاجية : وهي العلاقة بين مستوى الإنتاج والوسائل المستخدمة في تحقيقه.

ب- المرونة : وهي قدرة الجهاز الإنتاجي للاستجابة للتغيرات الكمية والنوعية للسوق.

ج- الجودة : التي تستدعي من المؤسسة إنتاج منتجات ترضي احتياجات الزبائن خاصة في

ظل زيادة المنافسة واشتدادها بين المؤسسات، فلم يعد السعر والتكلفة هما المتغيران الرئيسيان في اللعبة التنافسية ، بل أصبحت القدرة على الاستجابة للاحتياجات المتنوعة بصورة دقيقة وسريعة تشكل الميزة التنافسية للمؤسسة.

إضافة إلى العوامل التي سبق ذكرها ، فإن الوظيفة الإنتاجية عليها مسؤولية التوفيق بين الأهداف المختلفة للمؤسسة، فالبحث عن تحقيق أقصى الأرباح من خلال الإنتاجية الكبيرة قد لا يتلاءم مع عامل المرونة الديناميكية، خاصة في ظل التنوع الكبير في المنتجات والتي تتطور باستمرار ( La

1- JEAN LONGATTE, ECONOMIE D'ENTREPRISE, P38.

(différenciation) لذلك فإن توسيع مجال الإنتاج في المؤسسة ليشمل منتجات أخرى قد يؤدي إلى اختلال الإنتاج في المؤسسة ، وينعكس سلبا على جودة المنتجات.(1)

المؤسسة مطالبة بوضع نظام متكامل لتخطيط الإنتاج وإعداد برنامج الإنتاج مسبقا ، ومتابعة تنفيذ هذا البرنامج ثم الرقابة والتقييم.

### المطلب الرابع : الوظيفة التسويقية.

#### 1- مفهوم التسويق (2):

كل مؤسسة مطالبة بإشباع بعض الحاجات من خلال بيعها لمنتجاتها من سلع وخدمات المستهلكين في مختلف الأسواق ، ويمكن تحقيق هذا الغرض عن طريق التبادلات التي تتم بين المؤسسة والأسواق المختلفة والتسويق لا يختلف في مفهومه العام، عن هذا الإطار .

يمكن أن نعرف التسويق بأنه مجموعة من الأفعال والأنشطة التي تساعد على معرفة وتوجيه حاجات المستهلكين وتسعى إلى إشباع رغباتهم ، وكذلك إلى التكيف وباستمرار بين الإنتاج والاستهلاك .

التسويق (بالانجليزية MARKETING) هو كلمة مشتقة من المصطلح اللاتيني (MERCATUS)

والذي يعني السوق.

التسويق قبل كل شيء هو حالة معنوية لأنه قائم على دراسة حاجيات المستهلكين وعلى فكرة

التميز في السوق.

منهج التسويق علمي، يعتمد على المناهج العلمية ، ويسعى لتفادي الصدفة عن طريق القياس

والإحصائيات والنماذج وأدوات معلوماتية ...إلخ.

1 - JEAN LONGATTE, ECONOMIE D'ENTREPRISE, P40.

2 - JEAN LONGATTE, ECONOMIE D'ENTREPRISE, P17



## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة ومحيطها

التسويق منهج شامل، يساعد في إحداث تكامل بين جميع وظائف المؤسسة المتعلقة بالسوق إضافة إلى أنه يساهم في التخطيط.

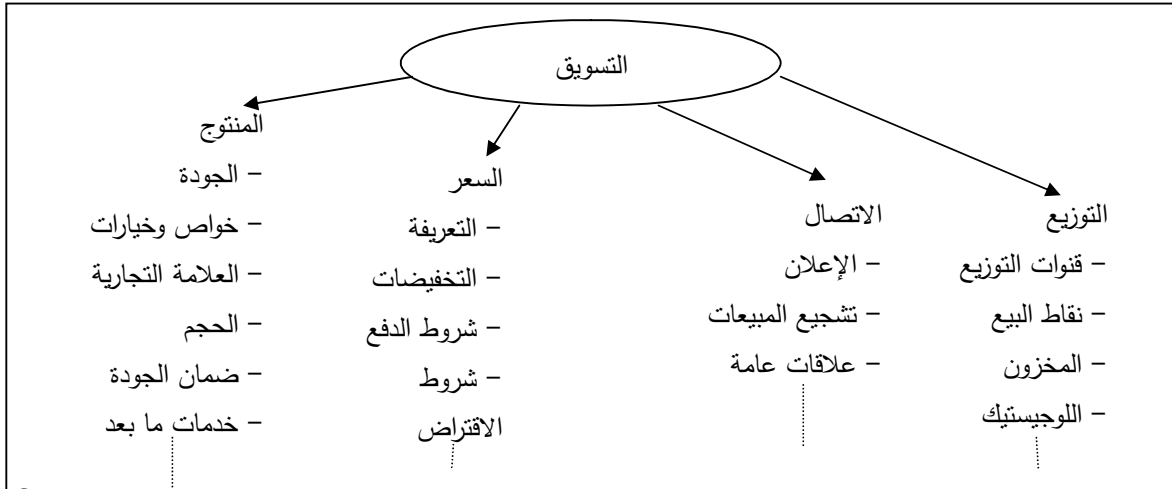
بعد أن كان التسويق يختص بالمنتجات الأكثر استهلاكاً فقط (التسويق الصناعي) أصبح اليوم يشمل مجالات شتى فقد شهد مجال التسويق توسعاً معتبراً ، وأصبح يهتم بمجال الخدمات، ومجالات أخرى ليست تجارية كالمجال السياسي و الاجتماعي.

### 2- دراسة التسويق (1):

معرفة السوق تمكن المؤسسة من التحكم في عدد معين من المتغيرات الرئيسية التي تتمثل في المنتج، السعر، الاتصال والتوزيع.

من أجل تحقيق فعالية قصوى لنشاطات المؤسسة يجب على المؤسسة دراسة كيفية توزيع وتوجيه جهودها بين المتغيرات التي سبق ذكرها والتنسيق بين مختلف أنظمتها، والشكل التالي يوضح ذلك.

### الشكل رقم (9) المتغيرات الأساسية في عملية التسويق.



Source : JEAN LONGATTE, ECONOMIE D'ENTREPRISE, P19

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة ومحيطها

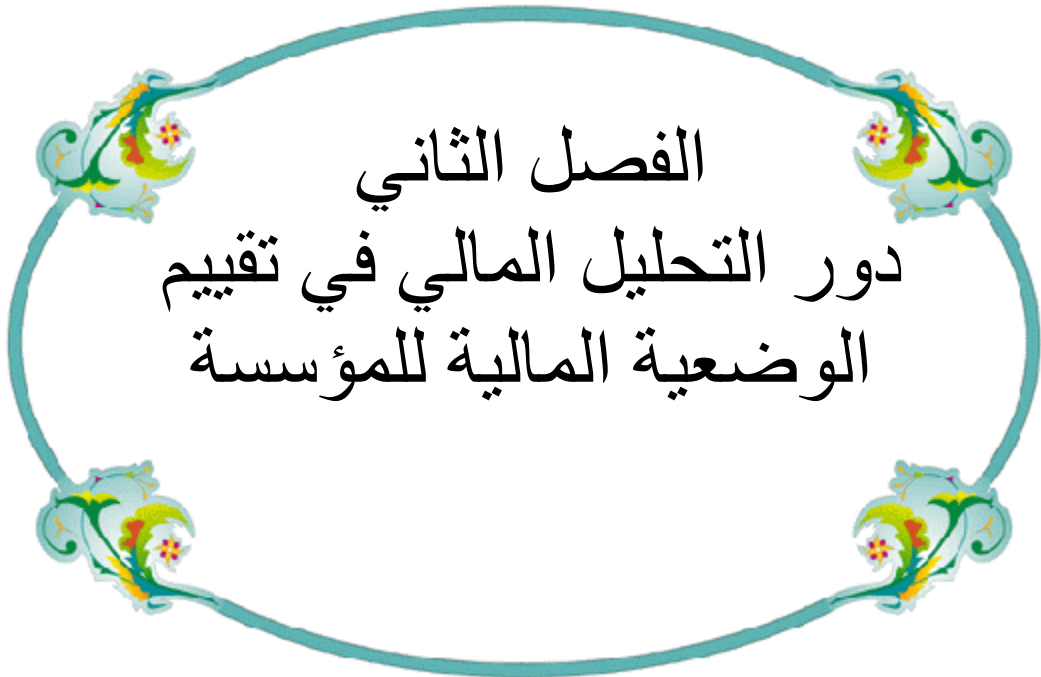
تعتبر دراسة السوق من المهام الرئيسية لإدارة التسويق في المؤسسة، بحيث تتعدى أغراضها مثل دراسة العرض والطلب و تطور حاجات المستهلكين ، وتهدف دراسة السوق إلى توفير المعلومات اللازمة التي تخدم مصلحة المؤسسة.

تشمل دراسة السوق على مجموعة من التحقيقات والدراسات وهي على نوعين، دراسات كمية، التي تهدف إلى تقدير حجم المنتوجات التي يحتاجها السوق والدراسات النوعية، والتي تهدف إلى تحليل مبررات ، ودوافع سلوكيات المستهلكين العميقة تجاه المنتج أو المؤسسة أو العلامة التجارية. دراسة السوق تتمثل في جمع وتحليل واستغلال كل المعلومات الضرورية واللازمة لعملية صنع واتخاذ القرار في المؤسسة.

إن كل مؤسسة لها أهداف عامة تسعى دائما إلى تحقيقها والنشاط التسويقي له أيضا مجموعة من الأهداف المحددة مهما تعددت هذه الأهداف ، فإنها عادة ما تصب في هدفين رئيسيين هما:

- الإشباع الكامل لحاجات ورغبات المستهلكين والحصول على رضاهم فلا توجد مؤسسة تستطيع البقاء في السوق لفترة طويلة دون أن تستطيع إشباع احتياجات المستهلكين.

- تحقيق مجموعة من المزايا التنافسية التي تميز المؤسسة عن بقية المنافسين لها في الأسواق.



الفصل الثاني  
دور التحليل المالي في تقييم  
الوضعية المالية للمؤسسة

### تمهيد :

تشكل البيانات المالية الأساس لمعظم العمليات التحليلية المتعلقة بالانضباط الاقتصادي ولذلك من استعراض طبيعة هذه البيانات ، ومحدداتها من أجل فهم مدى المنفعة والدور الذي يمكن أن تؤديه في التحليل المالي، وتعتبر الميزانية المحاسبية، وحسابات النتائج مخرجات نظام المحاسبة المالية ، أهم البيانات المالية ولكن نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها تلك القوائم كافية لأغراض الاستثمار والتمويل وصناعة القرارات المختلفة ولذلك كان لابد من خضوع تلك البيانات للتحليل بهدف الوقوف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ودراسة أسباب نجاحها وفشلها ويعد التحليل المالي أداة فعالة في هذا المجال فهو يساعد في تقييم الأداء وفي التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة.

يسعى المبحث الأول إلى توضيح طبيعة التحليل المالي من حيث مفهومه وتطوره وأغراضه ومقوماته وحدود استخداماته ، أما المبحث الثاني فيتعرض إلى طبيعة البيانات المالية المستخدمة في التحليل المالي وأساليب معالجتها ، والمتمثلة أساسا في الميزانية المحاسبية ، وجدول حسابات النتائج وفي المبحث الثالث سيتم التطرق إلى التحليل المالي للبيانات المالية بحيث سنوضح أهميتها، وأنواعها ومضمون كل منها لل فقرات المختلفة في قائمتي الدخل (حسابات النتائج) والميزانية المحاسبية ، أما المبحث الرابع فيتناول استخدامات التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي.

**المبحث الأول : طبيعة التحليل المالي:**

تعتبر قائمة المركز المالي (الميزانية) والحسابات الختامية مخرجات نظام المحاسبة المالية، والتي تظهر نتيجة أعمال الوحدة من ربح أو خسارة ، وتوضح كذلك المركز المالي للوحدة، وحقوق أصحاب الوحدة ، ونتيجة للتطورات الاقتصادية، لم تعد النتائج التي تظهرها تلك القوائم كافية لأغراض الاستثمار والتمويل وصناعة القرارات المختلفة، ولذلك كان لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف الوقوف على حقيقة وضع الوحدة ودراسة أسباب نجاحها، وفشلها، خاصة وأن النجاح والتقدم يجب أن يكون وليد الصدفة ، أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للوحدة عليها أية تأثير، كالأحوال الاقتصادية، وتغيرات مستويات الأسعار، ولذلك لابد للوحدة الاقتصادية من تخطيط نشاطاتها للفترة المقبلة ، ويحتاج التخطيط إلى رقابة التنفيذ وتقييم الأداء ، وتحديد الانحرافات باللجوء إلى أدوات التحليل المالي، الذي أصبح يساعد في تقييم الأداء ، ويساعد في التقييم المستقبلي لكافة النشاطات، حتى يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة.

سنحاول من خلال هذا المبحث ، تقديم نظرة شاملة وواضحة عن التحليل المالي، بالطرق إلى نشأته والعوامل التي ساهمت في زيادة أهميته ، إضافة إلى أهدافه ومقوماته ، وخطواته وأيضاً طبيعة البيانات اللازمة للتحليل المالي ، ومصادرها وأخيراً ، نواحي القصور في البيانات المالية المنشورة باعتبارها المادة الأساسية للتحليل المالي، ودور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية.

**المطلب الأول: تطورات التحليل المالي، والعوامل التي ساهمت في زيادة أهميته:**

**1- تطور التحليل المالي<sup>(1)</sup> :**

---

1 - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان 2005 ، ص10-11.

بدء الاهتمام بالتحليل مع بدايات هذا القرن وخاصة مع زيادة انتشار الشركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الإدارة والملكية ، وفي البداية انصب الاهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية) باعتبارها القائمة الهم وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل.

ومع اتساع الدور المصرفي ، وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية أصبح للميزانية دورا أساسيا في الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المنشآت ويعود ذلك إلى تاريخ 1895/2/9 وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفيين ولاية نيويورك « التوصية إلى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودونهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم، وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة والالتزامات الخاصة بهم، وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة».

ومنذ تلك الفترة تم بحث هذا الموضوع باستفاضة ، وقد أوصى كبار المصرفيين المعروفين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية ، ولقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1906 وكان الرأي حينئذ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق الدراسة ، والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط الضعف والقوة في تلك البيانات ، ولقد لاقى فكرة المقارنة قبولا جيدا ، وبدأوا يفكرون في أي البيانات ينبغي مقارنتها، وفي عام 1908 تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب.

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933) بما أفرزته من إفلاس لشركات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المنشآت الأولى وهي دراسة سيولة المنشآت وخاصة أن غالبية الشركات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها .

والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة ، وهكذا تنامي الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقته في أهميتها قائمة المركز المالي (الميزانية).

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضا، حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمنشأة بناء على تحليل بياناته المالية، ولقد استخدم لورنس تشيمبر لين في كتابه «مبادئ الاستثمار في السندات» المنشور لأول مرة في عام 1911 عدة نسب.

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار ، وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل ، وينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة، وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة ، واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة، ولم يعد هناك اهتماما بقائمة أكثر من قائمة، بل أصبح الهدف من التحليل ، والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات، ولم يعد الأمر أيضا مقتصرًا على قائمة المركز المالي ، أو قائمة الدخل بل تعدى ذلك إلى كل البيانات المحاسبية ، فالتحليل المالي حاليا يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضا بيانات خارجية تتعلق بالوحدة.

فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الأداء ، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات.

### 2- العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي (1):

يرجع تغير النظرة إلى القوائم المالية بالشكل المجرد لما تحويه من معلومات ، إلى ضرورة

تحليلها ودراستها إلى عدة أسباب، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- منير شاکر محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 8-9.

## 1-2 التطور الصناعي الكبير :

لقد أدى التطور الصناعي الكبير إلى ظهور الحاجة إلى رأس مال ضخم من أجل إنشاء الصناعة، وتجهيزها وهذا يتطلب توفير مبالغ كبيرة من الأموال عجزت المنشآت الفردية ، وشركات الأشخاص على توفيرها وكان لابد من ظهور الشركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير الأموال، وبالتالي تم الفصل بين الإدارة، والملكية أي أصبح من الضروري الاعتماد على طبقة مهنية من المديرين، تدير الوحدات نيابة عن المساهمين وقد أدى هذا إلى ضرورة تقييم أداء المديرين، وبالتالي زاد اهتمام المساهمين، بالقوائم المالية، التي توفر الفرصة والأساس في تقييم الأداء المالي لهؤلاء المديرين .

## 2-2 الائتمان :

الائتمان هو عصب الحياة الاقتصادية ، والائتمان سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه انقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأثير على بقية الحلقات فتأخر بعض المدينين عن السداد ، سيؤثر على الأطراف الأخرى ، ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية ، ولذلك تهتم بيوت المال، والإقراض المتخصصة كالبنوك اهتماما خاصا بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للاقتراض قبل منحها، ولذا نرى أن الاهتمام ينصب على دراسة وتحليل القوائم المالية.

## 3-2 أسواق الأوراق المالية (الأسهم والسندات):

يمثل الشركات المساهمة في الدول الرأسمالية الشكل القانوني السائد لتكوين واستثمار الأموال على نطاق واسع ، ولقد تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية في هذه الدول، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بوضع اللوائح التي تهدف إلى ضمان نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح ، وأمكنها أن تفرض هذه المستويات على الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص بتداول أسهمها في البورصة ، ويعتبر هذا التدخل اعترافا من هذه الهيئات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين



الشركات بشكل موضوعي من واقع قوائم مالية معبرة، وقادرة على أن توضح له كفاءة أداء الشركات التي يرغب الاستثمار فيها.

### 2-4 تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

إن نجاح الشركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين ، لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان الحماية، سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات ، أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافاً منها بأحقية إطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين، وغيرهم) عليها.

### المطلب الثاني : أغراض ومقومات التحليل المالي

#### 1- مفهوم التحليل المالي:

- التحليل المالي يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية، والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي ، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية ، والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية، ومصادر أخرى ، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات<sup>(1)</sup>.

- يهدف التحليل المالي إلى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات، ويعتمد التحليل المالي أصلاً على القوائم المالية المنشورة، وقائمة المركز المالي ، وإضافة لذلك يمكن استخدام بيانات محاسبية أخرى تفيد عملية التحليل والدراسة، ويمكننا تعريف التحليل المالي بأنها دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر ، وحجم وأثر هذه التغيرات ،

1- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب و الأدوات والاستخدامات العملية الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان، 2005، ص03.

واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية، والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة<sup>(1)</sup>.

- التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار ، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

- إن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضعية المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة بموضوع التحليل مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة ، والتحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه ، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمؤسسة موضوع التحليل، وإدارتها ، وقدرات هذه الإدارة ، ومن هذا المنطلق فإن التحليل المالي قائم على المعرفة والخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة<sup>(2)</sup>.

- التحليل المالي هو دراسة النشاط والمردودية والمركز المالي للمؤسسة، في الحاضر (المعطيات التاريخية المتاحة ) وفي المستقبل (التنبؤ) ، يتم التحليل المالي أساسا باستعمال البيانات المحاسبية ، وعلى وجه الخصوص القوائم المالية السنوية كحسابات النتائج ، والميزانية والملاحق، فالتحليل المالي هو

1- منير شاكر محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص12.

2- مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع عمان 2006، ص233.

عبارة عن معالجة منظمة لهذه البيانات، حسب الغاية من التحليل المزمع إجراؤه ومن أجل اشتقاق معلومات مجدية، تساهم في التعبير عن الوضعية المالية ، والاقتصادية للمؤسسة (1).

التحليل المالي يتشكل من مجموعة من المفاهيم والطرق والأساليب التي تسمح بمعالجة البيانات المحاسبية ، وبيانات التسيير من أجل تشكيل رؤية أو تصور شامل متعلق بالوضعية المالية للمؤسسة يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ولكن يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:

- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ، ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (دراسة الجدوى الاقتصادية).

- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.

- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة، ومواطن الضعف في نشاط المشروع بل أن يسعى وهو الأهم إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.

- أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحمور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها أو المنظمة ، ودراسة المخاطر التي تهدد المؤسسة بالإضافة إلى دراسة الجودة و الجدوى ويفضل

## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

شمولية مناهج ومداخل التحليل المالي فقد أصبحت مناهجه تستخدم في جميع المنشآت التي تتمتع

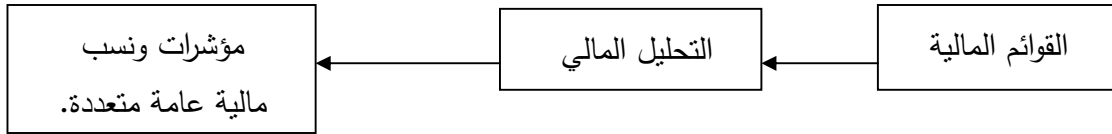
باستقلالية مالية وبمختلف أشكالها (منظمات ، تعاونيات ومعظم المؤسسات العمومية) (1)

إن التحليل المالي باتجاهاته المعاصرة أضحت أداة تخطيط وأداة رقابة فعالة ، إن الشكلين

التاليين يوضحان المدخل التقليدي والمدخل الحديث للتحليل المالي حيث أصبح الهدف الأساسي للمدخل

الحديث هو اتخاذ القرارات الرشيدة.

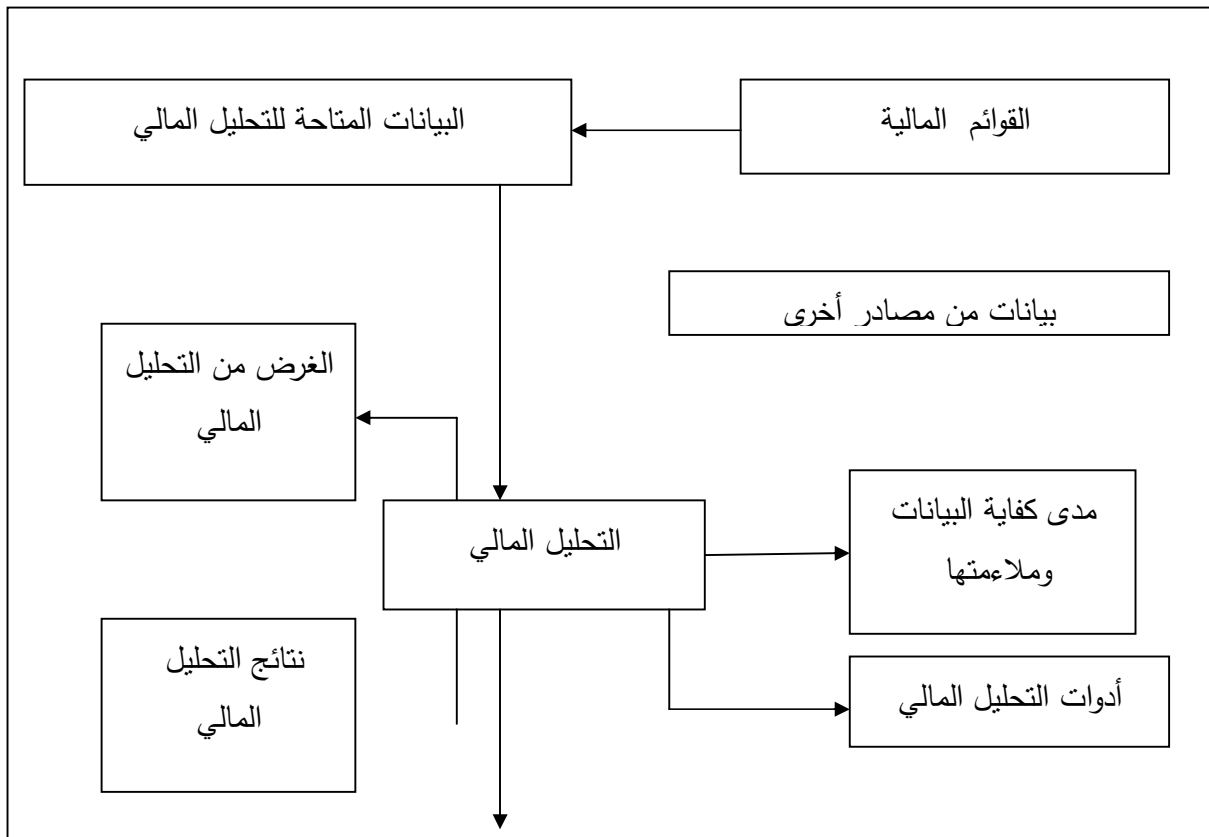
### الشكل رقم (10) : المدخل التقليدي للتحليل المالي



المصدر: صادق الحسني التحليل المالي والمحاسبي ، مطابع المؤسسة الصحافية الأردنية، الأردن

1993 ، ص 65.

### الشكل رقم (11) : المدخل الحديث للتحليل المالي.



المصدر: صادق الحسني التحليل المالي والمحاسبي ، مطابع المؤسسة الصحافية الأردنية، الأردن  
1993 ، ص65.

## 2- أغراض التحليل المالي<sup>(1)</sup>:

- يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة، من زوايا متعددة ، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع، وذلك بقصد تحديد جوانب القوة، ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع، ويمكننا بشكل عام تحديد أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية:

- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.

- تقييم الأداء للإدارة ، والأقسام وكذلك تقييم السياسات الإدارية.

- دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة.

- دراسة وتقييم ربحية المنشأة.

---

1- منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص22.

- دراسة وتقييم مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها المالية (دراسة السيولة).

- دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة.

- دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار (ال فشل المالي).

### 3- مقومات التحليل المالي<sup>(1)</sup> :

لكي تتجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات، أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه ، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

بناء لما تقدم ، يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية ، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.

- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا، يتناسب مع أهداف عملية التحليل

كما أن

---

1- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص4-5.

المطلب الثالث : خطوات التحليل المالي و الأطراف المهمة به.

### 1- خطوات التحليل المالي<sup>(1)</sup>:

يعتمد التحليل المالي على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل،

ويمكن انجازها في ما يلي:

- تحديد الغاية، أو الهدف من التحليل.

- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل .

- تحديد أدوات التحليل المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج، وبأسرع وقت وهذه الخطوة تعتمد

بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للقائم بعملية التحليل ومقدار درايته بالأساليب المختلفة لعملية

التحليل .

---

1- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل ، الطبعة الأولى، الوراق

للنشر والتوزيع عمان 2004، ص25-26.

- تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد على الأدوات للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.

- تحليل المؤشرات التي يتم التواصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.

- كتابة الاستنتاجات، والتوصيات النهائية.

## 2- الأطراف المهتمة بالتحليل المالي (1):

تتعدد الأطراف المستفيدة ، والمهتمة بمعلومات التحليل المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمنشأة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، ويمكن تحديد الأطراف المهتمة بالتحليل المالي بما يلي:

**1-2 إدارة المنشأة:** يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال،

وعرضها على مالكي الوحدة، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها ، إذا يعتبر التحليل المالي أداة من أجل :

- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها.

- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد، وكذلك السياسات الإدارية.

- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

**2-2 أصحاب المنشأة:** وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المنشآت الفردية، ويرتبط هؤلاء

بالمنشأة الاقتصادية بشكل رئيسي ، لذا نجد أن اهتماماتهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل

الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي و الخارجي والربحية، والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك

---

1- منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص18-19.



مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم أصحاب المنشأة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية، لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

### 2-3 الدائنون : تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين:

- الديون طويلة الأجل: إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

- الديون قصيرة الأجل : إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل ، والمركز النقدي، والسيولة في الوحدة.

### 2-4 جهات أخرى :

- **الغرف التجارية والصناعية** : حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

- **أجهزة التخطيط** : وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المستخلصة من نتائج التحليل المالي.

- **المستثمرون المحتملون** : لغرض دراسة إمكانية استثمار أموالهم في منشآت الأعمال فإن المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج التحليل المالي للمنشأة المختلفة.

- **المصارف وشركات التأمين** : لدراسة مدى قدرة الوحدة في سداد القروض التي يمكن منحها لها، وكذلك في إمكانية التأمين على أنشطتها إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو وسداد

الأقساط فإن المصارف وشركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها.

- العملاء والموردون .

- آخرون

المطلب الرابع: حدود الاستفادة من التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات الإدارية.

#### 1- حدود الاستفادة من التحليل المالي (1):

على الرغم من أهمية نتائج التحليل المالي في تقييم أداء المنشآت الاقتصادية، واعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة ، إلا أنه يعتري هذه المعلومات بعض السلبيات وأوجه قصور كثيرة تجعل إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل المالي يشوبها شيء من الخدر ويمكن أن تؤدي إلى نتائج ليست على المستوى المطلوب من الدقة.

ويمكن أن تقسم هذه العيوب إلى عيوب في البيانات المحاسبية باعتبارها المادة الأساسية للتحليل المالي أو عيوب في ذات التحليل.

على الرغم من أهمية البيانات المحاسبية كمصدر من مصادر البيانات المستخدمة في التحليل المالي ، إلا أن هناك حدودا معينة للاستفادة منها، ترجع إلى:

- الطبيعة التحكمية لعملية القياس المحاسبي ، ذلك على اعتبار أن الأرقام التي تحويها البيانات المحاسبية المنشورة هي في النهاية محصلة لعمليات قياس تخضع مخرجاتها إلى حد كبير لتأثير نوع، وطبيعة الأسس التي تتبعها المنشأة بشأن الاعتراف بكل من الإيرادات ، والمصروفات وكذلك لنوع الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في قياسهما كالسياسات المتبعة مثلا في مجال: استهلاك

---

1- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص13-14.

الموجودات الثابتة ، وتقييم المخزون، والرسملة وكذلك حسب درجة تحفظ السياسات التي تتبناها إدارة المنشأة في مجال تكوين المخصصات والاحتياطات.

- كما تعد البيانات المحاسبية المنشورة بموجب مجموعة من المبادئ والافتراضات أو القروض منها مثلاً: فرض القياس النقدي ، وفرض ثبات وحدة النقد ، ومبدأ التكلفة التاريخية، وفرض استمرارية المشروع، وتترك هذه الفروض بصمات واضحة على طبيعة المعلومات التي تظهرها البيانات المحاسبية المنشورة فتحد من استخداماتها في اتخاذ القرارات فهي تاريخية بطبيعتها، في حين يفضل متخذ القرار البيانات المستقبلية التي توفر له معلومات عن اتجاهات نشاط المشروع، كما أن التمسك بفرض ثبات وحدة النقد، وبمبدأ التكلفة التاريخية يجعل البيانات المالية المنشورة في فترات تسودها معدلات مرتفعة للتضخم تبدو مضللة وغير صالحة للتحليل المالي خصوصاً في الحالات التي تكون فيها الفترة الزمنية مجال المقارنة طويلة نسبياً.

زد على ذلك فإن فرض الاستمرارية لا تعتمد صحته في جميع الظروف ، فيصبح مجالاً للشك وبالتالي يفقد تلك البيانات أهم ركيزة لها.

- من جانب آخر فالبيانات المالية المنشورة ذات طبيعة كمية، ومع أن البيانات الكمية عنصر هام من مدخلات القرار، إلا أن البيانات الوصفية (النوعية) خاصة في مجال التحليل المالي لأغراض الائتمان لا تقل أهمية إن لم تزد عنها في كثير من الأحوال .

### 2- دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية<sup>(1)</sup>:

#### 1-2 القرارات الأساسية للنشاط الاقتصادي :

1- منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.

## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

إن قوة أداء أي نشاط اقتصادي، ونجاحه ترتبط بقرارات الإدارة ، هذه القرارات تتطلب أساسا سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمنشأة وحركة الموارد المالية فيها، وكما هو معروف فإن الإدارة تتخذ القرارات المتعلقة بالمنشأة نيابة عن مالكيها ، ويهدف تحقيق أهداف المنشأة ، وبالتالي أهداف المالكين ، ويمكننا تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا في ثلاثة مجالات أساسية وهي:

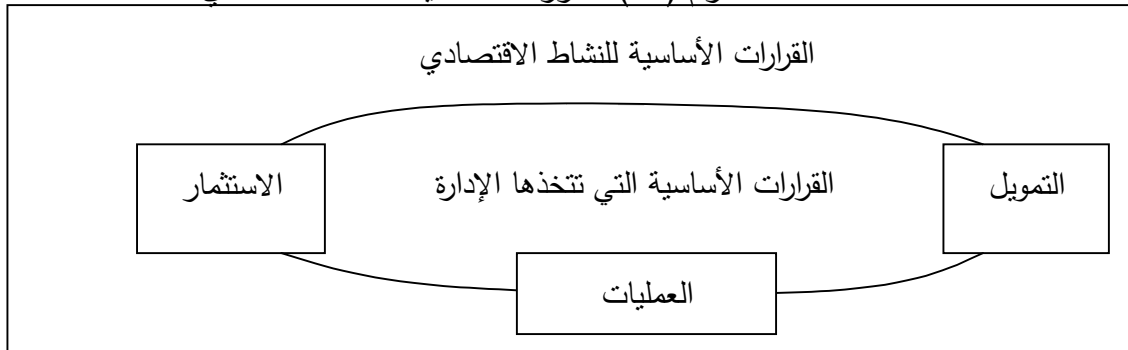
- استثمار الموارد.

- ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد

- تمويل الموارد المالية.

والشكل رقم (12) يظهر العلاقة المتبادلة بين هذه المجالات الثلاث .

الشكل رقم (12) :القرارات الأساسية للنشاط الاقتصادي.



المصدر: منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار

وائل للنشر ، عمان 2005، ص27.

### 2-2 عملية خلق القيمة:

- مهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشأة (تجاري، صناعي، زراعي، خدمي) ومهما

كانت أحجام هذه النشاطات (كبيرة، متوسطة، صغيرة) ومهما كان شكلها القانوني ( شركات أشخاص

## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

شركات مساهمة، منشآت فردية، منشآت حكومية) فإن وظيفة الإدارة في هذه المنشآت هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترداد جميع الموارد المستخدمة وتحقيق مردود مقبول على هذه الموارد ضمن ظروف تكون مطابقة لتوقعات المخاطر لمالكي المنشأة.

- إن خلق قيم إضافية للمساهمين يعتمد أساسا على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاث المذكورة وهي:

- اختيار الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم ، والإدارة الاقتصادية السليمة.

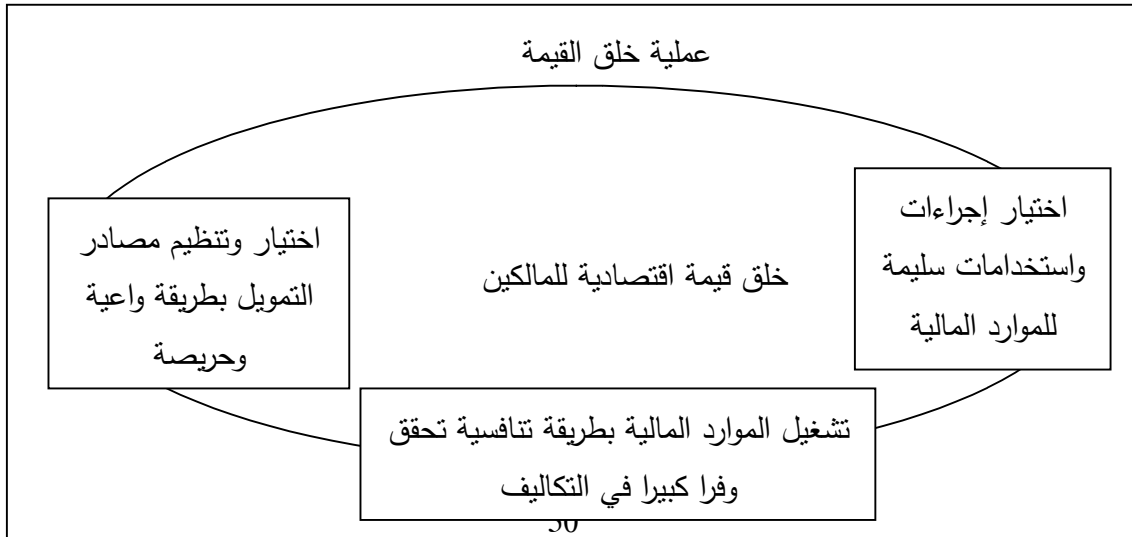
- توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة.

- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر اقراض خارجية.

- إن التوصل إلى هذه القرارات الناجحة للموازنة يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم.

والشكل رقم (13) يصور العلاقة المتبادلة بين مجالات القرارات الثلاثة في مجال خلق القيم.

### الشكل رقم (13) : عملية خلق القيمة



المصدر: منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ص28.

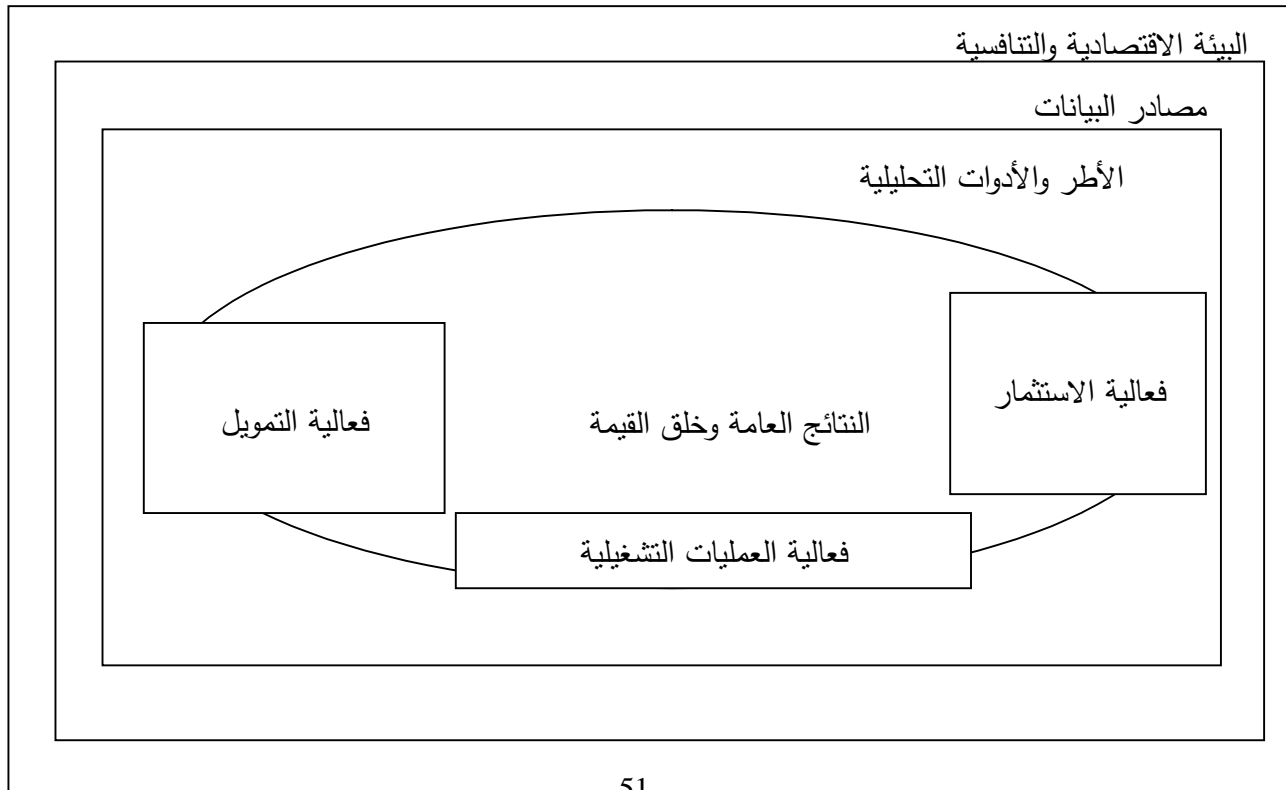
### 3-2 السياق الواسع للتحليل المالي:

إن التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ، ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر وأدوات تحليلية مناسبة وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة في المجالات الثلاثة المذكورة سابقا.

والشكل رقم (14) يوضح السياق الواسع للتحليل المالي، والذي يخلق مجموعة متكاملة من المفاهيم

التي يجب أن يحدث ضمنها التفاعل بين قرارات الإدارة والتحليل المالي ، وتفسير النتائج.

### الشكل رقم (14) : السياق الواسع للتحليل المالي



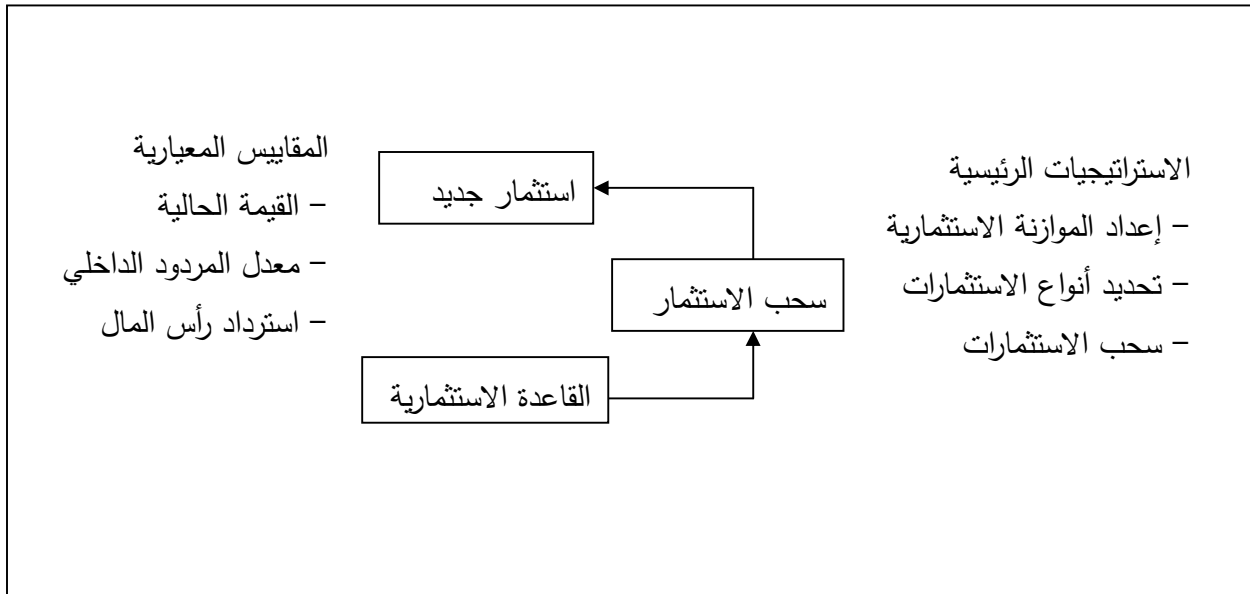
المصدر: منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ص29.

- إن جميع قرارات الإدارة تسبب تغيرات في حجم تدفقات الأموال، ونمطها سواء في مصادر الأموال أو استخدامات هذه الأموال (1).

### 2-3-1 العمليات الاستثمارية :

في القسم العلوي يظهر لنا الجزء الاستثماري، ومن أجل تنفيذ هذه العملية واتخاذ القرارات المناسبة يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة، وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة ، والشكل رقم (15) يوضح لنا ذلك.

### الشكل رقم (15) العمليات الاستثمارية

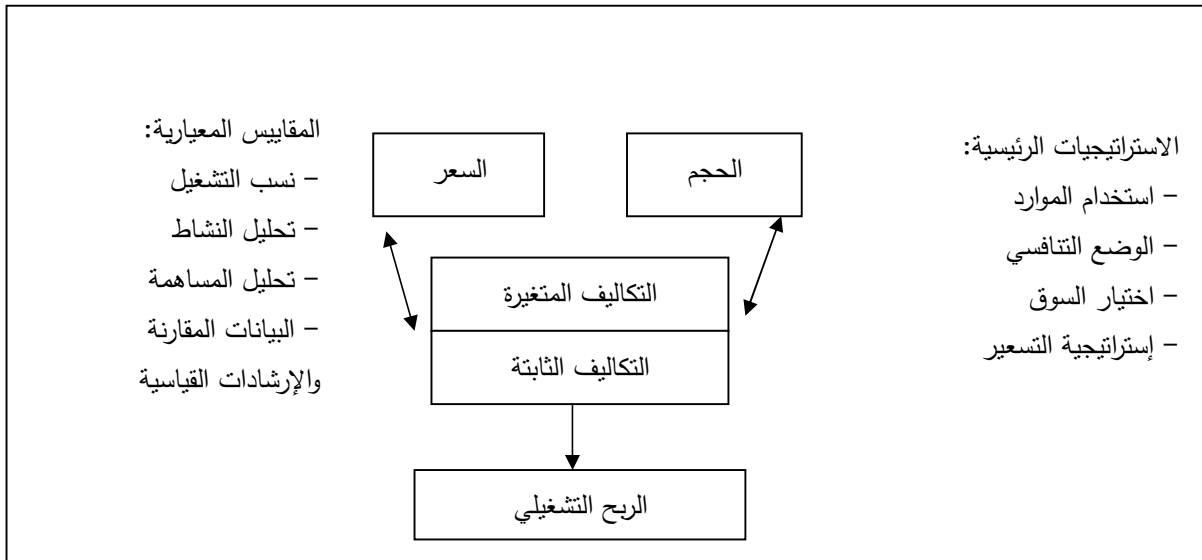


المصدر: منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ص31.

### 2-3-2 العمليات التشغيلية:

كذلك فإن القسم الأوسط يظهر لنا الجزء العملياتي (التشغيلي) ومن أجل تنفيذ هذه العمليات واتخاذ القرارات المناسبة أيضا يمكننا تحديد الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة لذلك، وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة ، والشكل رقم (16) يوضح لنا ذلك.

#### الشكل رقم (16) : العمليات التشغيلية



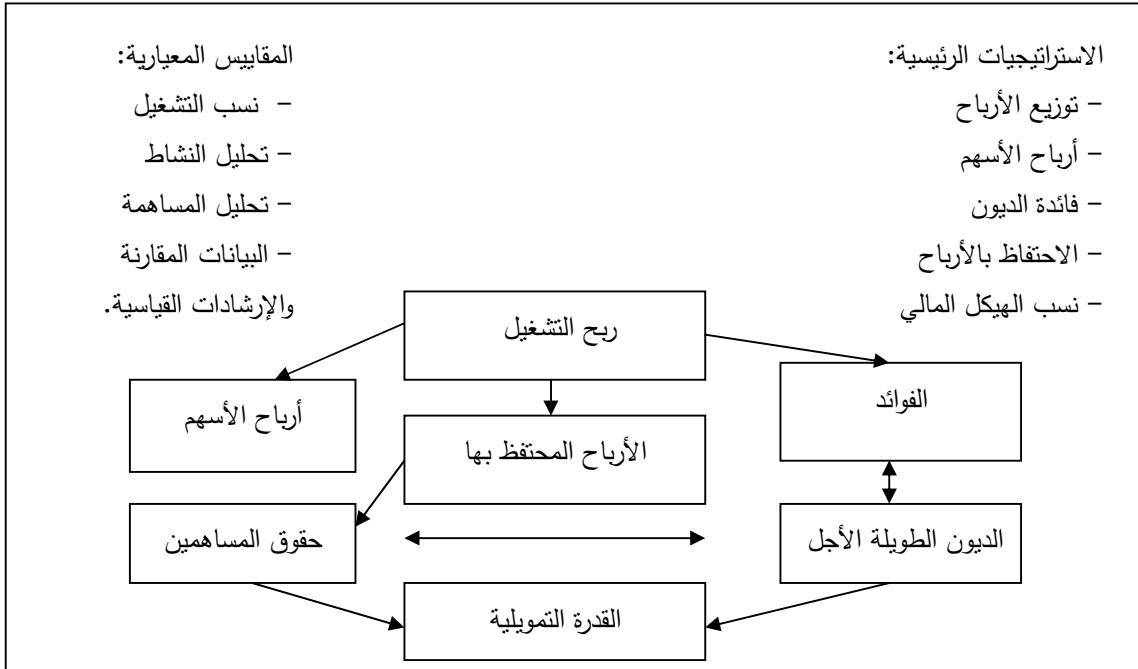
المصدر: منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ص31.

### 3-3-2 العمليات التمويلية:



أما القسم السفلي فإنه يظهر لنا العمليات التمويلية و سنوضح أيضا الاستراتيجيات الرئيسية المطلوبة وكذلك المقاييس المعيارية اللازمة لاتخاذ القرارات التمويلية المناسبة، والشكل رقم (17) يوضح ذلك.

الشكل رقم (17) العمليات التمويلية



المصدر: منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ص32.

### المبحث الرابع : استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي

سوف نتعرف في هذا المبحث إلى كيفية استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي، فقد أظهرت العقود الأخيرة مدى أهمية الاستفادة من التحليل المالي باستخدام النسب المالية، ليس في تقييم نشاط المؤسسات، وإنما أيضا في التنبؤ بمدى الكفاءة المالية لأنشطتها المستقبلية، وفي توفير وسيلة الإنذار المبكر للمنشأة لمساعدتها في الاحتياط المطلوب لاحتمالات الفشل المستقبلي.

نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الفشل المالي وإلى أغراضه ومظاهره ، إضافة إلى الأسباب التي تؤدي إلى الفشل المالي للمؤسسات وكذلك إلى أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.

### المطلب الأول : مفهوم الفشل المالي.

نجاح المشروع يعني أن المشروع يحقق عائدا يساوي على الأقل أو يزيد عن تكلفة رأس المال، أما فشل المشروع يعني أن المشروع يحقق عائدا غير مناسب أي يقل عن تكلفة رأس المال<sup>(1)</sup>.

- الفشل المالي له وجهان :

الأول مالي: ويتمثل في العجز المالي للوحدة إلى درجة إعلان الإفلاس ووضع المنشأة في حالة التصفية والعجز المالي يعني أن القيمة الدفترية لأصولها وبالتالي تكون المنشأة في حال عجز عن تسديد التزاماتها

والثاني اقتصادي: ويتمثل في عجز المنشأة عن تحقيق عائد الاستثمار المطلوب على الأموال المستثمرة ، أي أن عائد الاستثمار في المنشأة أقل من عائد استثماره في مجالات أخرى، وأقل من تكلفة الأموال المستثمرة في المنشأة<sup>(1)</sup>.

1- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص363-364.

- الفشل المالي هو عدم قدرة المؤسسة ، أو المشروع على مقابلة التزاماته لدى استحقاقها ، وذلك بالرغم من أن مجموع أصوله يزيد عن مجموع مطلوباته، ويعبر عن هذه الحالة بمصطلح الفشل الفني، أما حالة الإفلاس أو الفشل الحقيقي فتحدث بحكم القانون عندما يعجز المشروع عن دفع ديونه<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: أعراض مظاهر الفشل المالي:

#### 1- أعراض الفشل المالي<sup>(3)</sup>:

هناك مجموعة من الأعراض التي تصيب المؤسسات الفاشلة الآيلة إلى الإفلاس ، ومن أهم هذه الأعراض والتي يمكن لإدارة الائتمان الاسترشاد بها كمؤشرات في متابعة المؤسسات المقترضة ما يلي:

- عجز المؤسسة عن تسديد الأقساط في تواريخ استحقاقها
- تكرار الطلب على تأجيل تسديد الأقساط
- طلب تسهيلات جديدة في ظروف غير مبررة.
- تغيير متكرر في إدارة المؤسسة .
- تغيير متكرر في الطرق والسياسات المحاسبية، أو في مدقق حساباتها.
- الإحجام عن تزويد البنك، بمعلومات مالية يطلبها منها.
- ظهور دائنين جدد للشركة، لم تكن قد كشفت عنها للبنك سابقا.
- إعداد الموازنات والتوقعات المستقبلية على افتراضات غير معقولة.
- الممانعة والتردد تجاه زيارة موظفي البنك لإدارة الشركة ، ومواقع عملها المختلفة .
- مرض مزمن أو وفاة لبعض الأشخاص الرئيسيين المؤثرين في نشاط الشركة.

---

1- منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص178.

2- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 178.

3- نفس المرجع السابق ، ص363.

- بروز ظروف اقتصادية ومالية عامة تؤثر على نشاط الشركة، بشكل مباشر أو غير مباشر.
- تعرض أصول الشركة الخاضعة للرهن للحجز من قبل دائنين آخرين.

## 2- مظاهر الفشل المالي (1):

للفشل المالي مظهران مظهر اقتصادي يتمثل بفشل المشروع في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة فيه، وتطبق هذه الحالة على مشروع يحقق عائدا على الاستثمار أقل من التكلفة المرجحة للأموال المستثمرة فيه.

- مظهر مالي يتمثل في وصول المشروع إلى درجة العسر المالي، أو إلى ما هو أبعد من ذلك، أي إلى وضع التصفية القانونية ويعتبر المشروع معسرا من الناحية القانونية عندما تصبح القيمة الدفترية لموجوداته، أقل من القيمة الدفترية لالتزاماته ، لكنه يصل إلى حد التصفية، أو الإفلاس المالي عندما يعجز عن تسديد ديونه.

## المطلب الثالث: أسباب الفشل المالي (2).

إن الفشل المالي هو نتيجة لتفاعل عدة أسباب أو عوامل بعضها داخلية، وأخرى خارجية.

### الأسباب أو العوامل الداخلية:

يمكن تلخيصها كما يلي:

- ضعف إدارة المؤسسة.

- عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع، التسيير والإنتاج وإجراء التوسعات

غير المطلوبة واللجوء إلى تكنولوجيا تشغيلية غير متطورة.

1- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 163.

2- حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان 2000،

ص271.

- الاعتماد الكلي على مصادر التمويل المقترضة كأساس في تمويل الاستثمار في الموجودات.
- عدم كفاءة إدارة البيع في تحصيل المستحقات من المبيعات الآجلة وغيرها.
- انخفاض القدرة الإنتاجية للمشروع بسبب وجود عطل على مستوى خطوط الإنتاج ، ما يعني أن السياسة الإنتاجية المتبعة غير سليمة.
- صعوبة تصريف منتجات المؤسسة، وانخفاض القدرة التسويقية، مما يؤدي إلى تباطؤ على مستوى المبيعات أي انخفاض الإيرادات.
- انخفاض القدرة التحصيلية للمشروع ، يؤدي إلى انخفاض أرباحه، أي عدم تناسب الأرباح مع مصاريف البيع، بالإضافة إلى أسباب أخرى.

#### الأسباب الخارجية<sup>(1)</sup>:

- تتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة المؤسسة وبيئة المنافسة وعدم توفر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الضرورية وارتفاع كلفة تلك المصادر والتوقعات المتشائمة لعموم المستثمرين في سوق الأوراق المالية
- بصفة عامة ، يحدث الفشل المالي عندما يحدث انخفاض كبير في المبيعات أو بسبب تقادم تكنولوجيا المؤسسة أو التوسع المفرط أو بسبب عدم كفاءة صافي رأس المال العامل ، والاقتران الكبير بأسعار فائدة عالية، أو زيادة الشراء بالأجل والإنتاج غير الكفاء والقيود الاقراضية الصارمة، والاحتيايل والتزوير والتغيرات في قوانين الدولة المنظمة للحياة الاقتصادية وكذلك المنافسة الشديدة في السوق إضافة إلى الكوارث الطبيعية وغيرها<sup>(2)</sup>.

-1

-2 حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص278.

إلا أن السبب الرئيسي للفشل المالي يكمن في عدم القدرة على تسديد الالتزامات المستحقة، وينتج ذلك من نقص النقد في المؤسسة، باعتباره أحد أهم عناصر التشغيل ، إضافة إلى عدم كفاءة الإدارة، فالإدارة الناجحة هي التي تضمن تحقيق كل من الكفاءة والفاعلية، ويقصد بالكفاءة قدرة المؤسسة على انجاز النتائج المحددة بأقل استخدام للموارد، حيث تركز على مفهوم الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة بأقل التكاليف ، أما الفاعلية فيقصد بها تحقيق الأهداف، والتأكد من استخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات المرجوة، كما تعني كذلك القدرة على عمل الفعل الصحيح وبالطريقة الصحيحة، وفي الوقت المناسب.

### المطلب الرابع: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

#### 1-تطور دراسة نماذج التنبؤ بالفشل المالي (1):

- نشط الباحثون من الولايات المتحدة، منذ بداية الستينات، في إجراء الدراسات الهادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي، وذلك بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA ، وهيئة البورصات SEC، وذلك في خضم الجدل الذي احتدم حينئذ حول مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن حوادث إفلاس الشركات، التي أخذت تتزايد ملحقة أضرار كبيرة بالمساهمين، والمقرضين وغيرهم وكان (BEAVER1966) أول باحث أنجز دراسة في هذا المجال ، فبنى نموذجاً للتنبؤ لتعثر الشركات، ثم تبعه في ذلك (ALTMAN1968) فتبنى هو الآخر نمودجه الخاص، والذي شاع استخدامه فيما بعد تحت مسمى نموذج (Z.SCORE) وقد تبنى كل منهما نمودجه الخاص على مجموعة من النسب المالية المركبة والمترابطة ضمن سلاسل زمنية يمتد أفقها الزمني على مدار عدة فترات محاسبية ليتشكل منها نموذج إحصائي يضيفي على تلك النسب سمة الديناميكية ويقدم

1- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص364-365.

يجعلها أداة صالحة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات ومنذ ذلك الحين، وحتى عصرنا الحاضر، سعى كثير من الباحثين إلى تطوير نماذج جديدة للتنبؤ، ومن ثم تطوير القدرة التنبؤية لها، وفي هذا السياق قام (ALTMAN) نفسه بتطوير نموذج السابق (Z.SCORE) إلى نموذج جديد عرف فيما بعد تحت مصطلح (ZETAMODEL) وذلك عام 1977 ، وقد تمكن من خلاله القدرة التنبؤية للنموذج، وبعد أن كان استخدام هذه النماذج محصورا في الولايات المتحدة الأمريكية ، اتسع نطاق استخدامها ليشمل دولا أخرى.

من جانب آخر وبعد أن كانت النسب المالية المستخدمة في بناء النموذج هي من تلك النسب التقليدية المستخلصة من القوائم المالية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق ، جمع البعض في بناء هذا النموذج ، فيما بعد بين تلك النسب والنسب الأخرى المستخلصة من قائمة التدفق النقدي، ولم يتوقف التطوير الحادث في بناء تلك النماذج على نوع النسب المالية المستخدمة في بنائها بل امتد أيضا إلى طبيعة المتغيرات التي تتشكل منها هذه النماذج ، وكذلك الأساليب المتبعة في بنائها، فمن حيث طبيعة المتغيرات لم يعد الأمر محصورا على متغيرات ذات طبيعة مالية، بل أدخل في بناء البعض منها ، متغيرات غير مالية (نوعية) مثل مؤهلات إدارة الشركة ، معدل دوران الموظفين، فاعلية التنظيم ، حجم الشركة ، عمر الشركة ... إلخ.

وقد كان ( ARGENTI1983 ) أول من تبنى نموذجا من هذا النوع ، كما سلك هذا الاتجاه أيضا فيما بعد (LENNOX1999) حيث تبنى نموذجه، فضمنه متغيرات غير مالية مستمدة من البيئة الخارجية للشركة مثل الظروف الاقتصادية العامة، وظروف السوق، ومعدلات التضخم، والقوانين والتشريعات السائدة ... إلخ، أما في جانب الأساليب المتبعة في بناء تلك النماذج فبعد أن كان أسلوب تحليل

الانحدار المتعدد هو الأكثر شيوعاً قام البعض مثل (WILCOX 1971) باستخدام نظرية الاحتمالات والدالة اللوغارتمية.

وفيما يلي قائمة من النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي، والتي نعرضها حسب التوقيت الزمني للدراسات ، التي تم تطوير تلك النماذج من خلالها.

- نموذج BEAVER 1966

- نموذج ALTMAN 1968

- نموذج ALTMAN & MC COUGH 1974

- نموذج ARGENTI 1976

- نموذج OHLSON 1980

- نموذج KIDA 1981

- نموذج CASEY 1986

- نموذج SHERROD 1987

- نموذج CAMMPELL 1993

- نموذج LENNOX 1999

## 2- صدور استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي (1):

- ما يجب التأكيد عليه ، هو أن أياً من النماذج المشتقة المشار إليها أعلاه، لا يمكن تطبيقه كما هو في صيغة الأصلية، لدراسة احتمالات التعثر المالي، وفي كل الظروف وذلك لاحتمال أن تكون المنشأة محل الدراسة مختلفة في طبيعة نشاطها ، أو نشاط في الظروف البيئية المحيطة بها عن طبيعة

---

1- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص366.



## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

نشاط ، أو الظروف البيئية التي كانت محيطة بالعينة التي شملتها الدراسة، والتي كان من خلالها قد تبنى النموذج.

### 3- أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي :

- سنقوم بشرح نموذجين من النماذج الأكثر شيوعا واستخداما وهي:

- نموذج ALTMAN & MC COUGH 1974

- نموذج KIDA

### 3-1 نموذج ALTMAN 1 MC COUGH 1974<sup>(1)</sup>:

يعرف هذا النموذج بنموذج التحليل المميز، أو ما يعرف بـ (Z.SCORE) والتحليل المميز هو أسلوب إحصائي من خلاله استطاع (ALTMAN) اختيار أفضل النسب المالية المميزة للأداء ، والمحددة لاحتمالات الفشل المالي، يساعد على استنباط علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات (النسب المالية). يعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية معروفة، تدرس خمسة متغيرات مستقلة، ومتغير تابع يرمز له بالرمز (Z) ويعتبر هذا النموذج تعديلا لنموذج (ALTMAN) الذي تم وضعه عام 1968،

ويعبر عن هذا النموذج رياضيا بالمعادلة التالية:

$$Z=0.012X_1+0.014X_2+0.03X_3+0.006X_4+0.010X_5$$

والنسب المستخدمة في هذا النموذج هي:

صافي رأس المال العامل

$$\frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{مجموع الأصول}} = X_1$$

الأرباح المحتجزة في الميزانية

$$\frac{\text{الأرباح المحتجزة في الميزانية}}{\text{مجموع الأصول}} = X_2$$

الربح قبل الفوائد والضرائب

$$\frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مجموع الخصوم}} = X_3$$

$$X_4 = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق المساهمين}}{\text{مجموع الخصوم}}$$
$$X_5 = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

Z = دليل أو مؤشر الاستمرارية.

وبموجب هذا النموذج فإن المنشآت إلى ثلاثة فئات من أجل قياس قدرتها على الاستمرارية وهذه

الفئات هي:

- الفئة الأولى: فئة الوحدات القادرة على الاستمرارية ( المنشآت الناجحة) وهي تلك المنشآت التي

تكون قيمة (z) فيها 2.99.

- الفئة الثانية: فئة المنشآت المشكوك في إمكانية استمراريته ، أي التي يحتمل إفلاسها، وهي

تلك المنشآت التي تكون قيمة (z) فيها أقل من 1.81.

- الفئة الثالثة: فئة المنشآت التي يصعب التنبؤ بوضعها وهي التي تكون قيمة (Z) فيها بين

1.81 و 2.99 ومن أجل تقرير وضعها لابد من إجراء دراسة تفصيلية لوضعها.

يعتبر هذا النموذج، من النماذج الجيدة لإجراء دراسة الفشل المالي، فقد أثبت قدرته على التنبؤ

بالفشل المالي بنسبة عالية قبل حدوث الإفلاس بسنة.

3-2 نموذج KIDA 1981<sup>(1)</sup>:

ويبنى هذا النموذج على خمسة متغيرات مرجحة بأرقام مبنية على خمسة نسب مالية رئيسية وهذه

المتغيرات هي:

$$\begin{aligned} \frac{\text{صافى الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}} &= X_1 \\ \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{مجموع الخصوم}} &= X_2 \\ \frac{\text{الأصول النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}} &= X_3 \\ \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} &= X_4 \\ \frac{\text{الأصول النقدية}}{\text{مجموع الأصول}} &= X_5 \end{aligned}$$

وتكون معادلة هذا النموذج الرياضية كما يلي:

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5.$$

---

1 - منير شاكر محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 184-185.

وحسب هذا النموذج ، إذا كانت النتيجة (Z) إيجابية تكون الوحدة في حالة أمان من الفشل المالي ، أما إذا كانت النتيجة (Z) سالبة، فتكون احتمالات الفشل مرتفعة.

ويعتبر هذا النموذج من النماذج الجيدة التي أثبتت مقدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي للمنشآت موضع الدراسة .

### 3-3 نموذج J. CONAN & M. HOLDER 1978 :

يعتمد هذا النموذج على خمسة متغيرات مرجحة بأرقام مبنية على خمسة نسب مالية رئيسية ، وهذه المتغيرات هي :

R<sub>1</sub>: الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الديون

R<sub>2</sub>: الأموال الدائمة / مجموع الخصوم.

R<sub>3</sub>: الأصول المتداولة / مجموع الأصول

R<sub>4</sub>: المصاريف المالية / رقم الأعمال الإجمالي

R<sub>5</sub>: مصاريف العمال / القيمة المضافة الإجمالية.

وتكون معادلة النموذج الرياضية كما يلي:

$$Z=24R_1+22R_2+16R_3-87R_4-10R_5$$

تعتبر (Z) مؤشرا ماليا يعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة وكذلك عن احتمال الإفلاس في المؤسسة وتسمح (Z) بتصنيف المؤسسات إلى ثلاثة فئات وهذا من أجل قياس قدرتها الاستمرارية، وهذه الفئة هي (1):

الفئة الأولى: المؤسسات التي وضعيتها المالية جيدة (المنشآت الناجحة) حيث تكون  $Z > +9$  واحتمال الفشل في هذه الحالة:  $PR < 30\%$ .

الفئة الثانية : فئة المؤسسات المشكوك في إمكانية استمراريتها والتي يحتمل إفلاسها، ووضعيتها المالية تستدعي الحذر، وتكون (Z) في هذه الحالة :  $+4 \leq Z < +9$ ، واحتمال الفشل  $30\% \leq PR < 65\%$

الفئة الثالثة : فئة المؤسسات التي هي في وضعية خطيرة بحيث تكون:  $Z < 4$  واحتمال فشلها  $PR > 65\%$ .

### المبحث الثاني : طبيعة البيانات المالية المستخدمة في التحليل المالي وأساليب معالجتها.

يهدف التحليل المالي إلى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات ، والتحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية ، والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات ، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة.

إن فاليبيانات المالية هي الأساس لمعظم العمليات التحليلية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي ولذلك لابد من استعراض طبيعة هذه البيانات ومحدداتها من أجل فهم مدى المنفعة والدور الذي يمكن أن تؤديه في التحليل المالي.

نتطرق في هذا المبحث إلى الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج باعتبارهما أهم القوائم المالية التي تلخص العناصر الرئيسية لعمليات المشروع.

### المطلب الأول: الميزانية العامة.

1- مفهوم الميزانية العامة:

يطلق على الميزانية أيضا بيان المركز المالي (بيان الحالة المالية) ويجب أن تكون الميزانية دائما متوازنة لأن الأصول الإجمالية المستثمرة في النشاط الاقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب أن تقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها، وبمعنى آخر نقول أن الميزانية تظهر لنا في طرق الخصوم مصادر الأموال الرئيسية في المؤسسة وهي:

- حقوق المالكين.

- التزامات طويلة الأجل.

- التزامات قصيرة الأجل.

وتظهر لنا في طرف الأصول استخدامات هذه الأموال في المؤسسة وهي:

- الأصول الثابتة.

- الأصول المتداولة.

وتشبه الميزانية الصورة الفوتوغرافية حيث أنها تعكس الوضع المالي للمؤسسة لحظة إعدادها وتعتبر الميزانية ذات صفة تراكمية حيث أنها تمثل آثار جميع القرارات والأعمال الاقتصادية التي حدثت وتم بيانها حتى تاريخ أعداد تلك الميزانية<sup>(1)</sup>.

يمثل بيان الميزانية العمومية أصول المنشأة مقارنة بالالتزامات المترتبة على هذه الأصول في لحظة زمنية هي نهاية الفترة المالية المعدة عنها البيانات وبعبارة أخرى توضح الميزانية العمومية مصادر الأموال (المطلوبات وحقوق الملاك) مع أوجه استخدامات هذه الأموال (الأصول) وتختلف صور الميزانية العمومية فيما بينما يتخذ شكلها التقليدي صورة حساب يظهر أصول المؤسسة في الجانب الأيمن مقابل

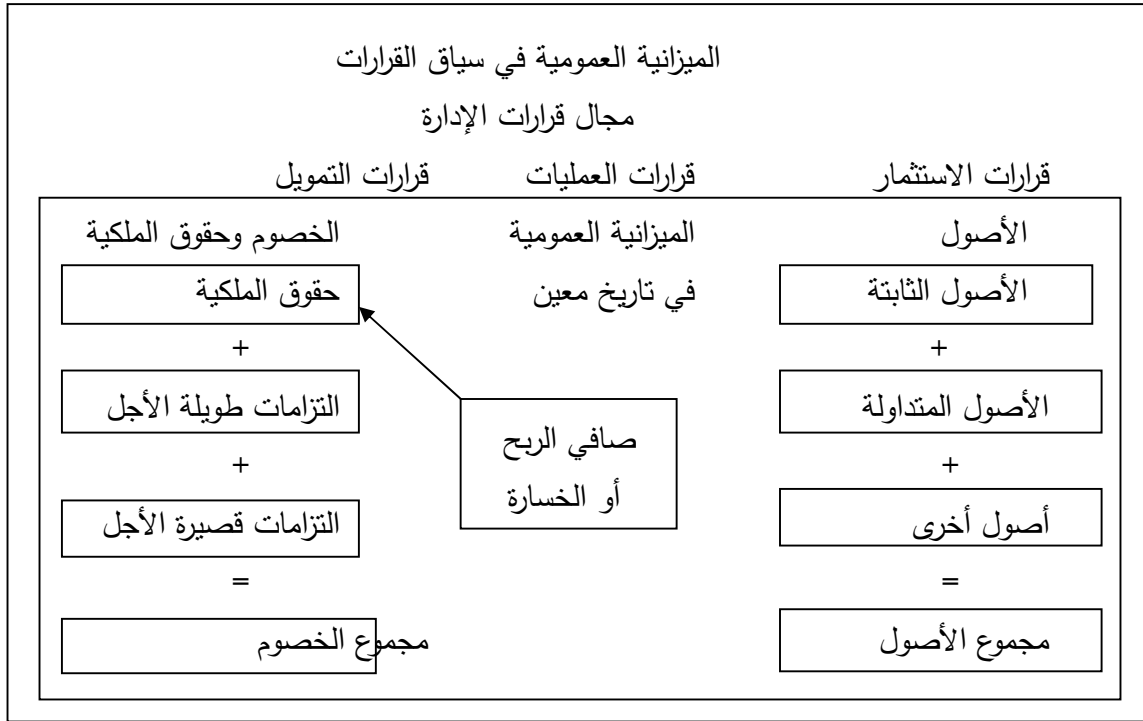
1- منير شاعر محمد ، مرجع سبق ذكره، ص13-14.

## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

الخصوم في الجانب الأيسر، هناك اتجاه متزايد نحو تصويرها في شكل قائمة تظهر الأصول معروضة مع الخصوم في جانب واحد ولكن بطريقة تربط مصادر الأموال باستخداماتها<sup>(1)</sup>.

الميزانية العامة هي سجل تراكمي لتأثير القرارات الإدارية السابقة في مجال الاستثمار والتمويل أي أنها سجل تاريخي لجميع العمليات السابقة والتي تؤثر على النشاط الحالي، بالإضافة إلى ذلك ينعكس الأثر الصافي للعمليات في شكل ربح أو خسارة دورية يظهر أثره على حساب حقوق المالكين<sup>(2)</sup>. ويمثل الشكل (18) تصويرا مبسطا للميزانية العمومية وعلاقتها بالمجالات الثلاث موضوع قرارات الإدارة.

### الشكل رقم (18) الميزانية العمومية في سياق القرارات



المصدر : منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي ، مدخل صناعة القرارات ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر، عمان 2005، ص15.

1- محمد مطر ، مرجع سبق ذكره، ص06.

2 - منير شاكر محمد ، مرجع سبق ذكره، ص15.

## 2- العناصر المكونة للميزانية العامة:

قبل البدء في إجراءات التحليل المالي لابد من ترتيب عناصر القوائم المالية ضمن مجموعات متجانسة تساعد المحلل على إجراء التحليل ، وفي الواقع فإن هذا الترتيب يتعلق بشكل رئيسي بالميزانية ويجب الأخذ بعين الاعتبار ، ترتيب عناصر الميزانية ضمن مجموعات متجانسة مصنفة حسب درجة السيولة بالنسبة للأصول وحسب درجة الاستحقاق بالنسبة للخصوم وكذلك حسب المدة التي تستغرقها للتحويل إلى نقد.

مما سبق ذكره فإن الميزانية هي عبارة عن جدول يقابل فيه بين مصادر أموال المؤسسة واستخدامات هذه المصادر، فهي تتكون من جانبين: جانب الموارد ويطلق عليه اسم الخصوم، وجانب الاستخدامات ويطلق عليه اسم الأصول.

### 2-1 الأصول (1):

يبين كيفية استخدام موارد المؤسسة وترتب حسب درجة السيولة المتزايدة، أي حسب سرعة تحولها إلى سيولة ، ويمكن تقسيم الأصول إلى ثلاث مجموعات.

### 2-1-1 الاستثمارات (الصنف 2):

هي عبارة عن تلك الاستخدامات التي تستعملها المؤسسة لتحقيق النشاط الإنتاجي، الخدماتي التجاري وتتكون من مجموعة من الأملاك والقيم الدائمة التي اشترتها المؤسسة، أو أنشأتها وتشمل كذلك القيم المعنوية ولقد صنفت الاستثمارات بالصنف رقم (2) طبقاً للمخطط المحاسبي الوطني (1975).

أ- القيم المعنوية : تتمثل في المصاريف المالية للعناصر غير المادية والتكاليف المتعلقة باكتساب الوسائل المختلفة لفترة تفوق السنة.

---

1- رمضان مبروكي، فضيل شوية، دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ، مذكرة مهندس دولة في التخطيط، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ، الجزائر 2003، ص16-17.



## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

- المصاريف الإعدادية (ح/20) : هي مصاريف تدفعها المؤسسة عند إنشائها أو عند توسيع طاقتها الإنتاجية ونذكر منها: مصاريف عقد الشركة ، مصاريف القروض والاستثمارات، مصاريف الأبحاث والدراسات والتكوين.

- شهرة المحل (ح/210) : هي قيمة العناصر المعنوية للمحل التجاري كالاسم التجاري ، العلامات التجارية، وتضاف إلى ذلك براءات الاختراع وغيرها من القيم ذات الأهمية الكبيرة للمؤسسة لمساهمتها في تطوير نشاطها، وهي غير قابلة للاهلاك.

ب- الأصول الثابتة : هي تلك الموجودات التي تستعملها المؤسسة في نشاطها الإنتاجي على امتداد دورة الاستثمار و تتمثل في :

- الأراضي (ح/22) : وتشمل جميع الأراضي التي بحوزة المؤسسة بما تحتها وفوقها وهي لا تتعرض للاهلاك إلا في حالات استثنائية كاستغلال المناجم فيها.

- المباني (ح/240) : يدرج ضمنها كل البنائيات التابعة للمؤسسة سواء كانت صناعية أو سكنية وهي قابلة للاهلاك لمدة تتراوح بين 20 و 25 سنة.

- المعدات والأدوات (ح/243) : تشمل جميع المعدات والتجهيزات التي تستعملها المؤسسة في نشاطها الإنتاجي، وهي قابلة للاهلاك لمدة تتراوح بين 05 و 10 سنوات.

- معدات النقل (ح/244): هي كل معدات ووسائل النقل التي تستخدمها المؤسسة في نشاطها الإنتاجي وتتراوح مدة اهتلاكها بين 4 و 5 سنوات.

- معدات وأدوات المكتب (ح/245): تضم كل الأدوات التي تستعملها المؤسسة من عتاد آلات...، وهي قابلة للاهلاك وعادة تكون مدة اهتلاكها 10 سنوات.

- غلافات قابلة للاسترجاع(ح/246): وهي كل الغلافات والوسائل المستعملة كالعلب والأوعية للمنتجات المباعة ، والتي يمكن للمؤسسة استرجاعها وتختلف مدة اهتلاكها حسب طبيعتها أو عمرها الإنتاجي.

### 2-1-2 المخزونات (الصنف3):

تشمل كل المواد والبضائع التي اشترتها المؤسسة أو أنتجتها بغرض استعمالها خلال دورات الإنتاج أو بيعها ، وتستخدم مرة واحدة في دورة الاستغلال ، وتصنف إلى:

- البضاعة (ح/30): هي عبارة عن سلع أو مواد اشترتها المؤسسة بغرض بيعها دون إحداث أي تغيير عليها، وتدرج ضمنها الغلافات القابلة للاسترجاع .

- مواد ولوازم (ح/31): تتمثل في المواد التي تدخل في عملية الإنتاج مباشرة وهي التي تحدد نشاط المؤسسة وتكون على شكل مواد خام، أو مواد محولة من طرف مؤسسات أخرى.

- منتجات نصف مصنعة (ح/33): هي منتجات وصلت إلى مرحلة معينة من التحويل يمكن بيعها أو إدخالها في إنتاج مواد تامة الصنع.

- منتجات قيد التنفيذ (ح/34): هي منتجات مازالت تحت الإنجاز ، ولم تصل إلى درجة تحويل محددة أي ينتظر انتهاء تحويلها.

- منتجات تامة الصنع (ح/35): هي المنتجات التي أنشأتها المؤسسة من خلال تحويل المواد الأولية وهي موجهة للبيع.

- بقايا ونفايات (ح/36) : ويقصد بها النفايات الناتجة عن العمليات الإنتاجية والتحويلية وقد يعاد استخدامها.

- مخزون خارج المؤسسة (ح/37): تشمل منتجاتها اشترتها المؤسسة وتحفظ بها لدى الغير، أو لم تسلم بعد خلال تاريخ إقفال الميزانية المحاسبية.

### 2-1-3 الحقوق (الذمم) الصنف 4:

تمثل مجموع الحقوق التي تحصلت عليها المؤسسة نتيجة تعاملها مع الغير، ويعبر عنها نقدا ويمكن تصنيفها إلى قسمين:

#### أ- القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق):

وهي حقوق يمكن تحويلها بسهولة وفي مدة قصيرة إلى سيولة وتتكون من:

- سندات المساهمة (ح/421) : هي عبارة عن أموال استعملتها المؤسسة في شراء أسهم شركات أخرى أي شاركت بها في تكوين رأس مالها، وفي حالة الحاجة يمكن بيع هذه الأسهم في السوق المالية.

- سندات التوظيف (ح/423): هي عبارة عن أموال وظفتها المؤسسة لدى الغير (البنوك).

- الزبائن (ح/470) : هي حقوق المؤسسة على زبائنها الذين لم يدفعوا بعد ثمن مشترياتهم.

- أوراق القبض (ح/479): هي أوراق تجارية ذات تاريخ استحقاق محدد.

- حقوق أخرى: كالتسبيقات، والكفالات المدفوعة.

ب- القيم الجاهزة: تمثل قيمة السيولة التي هي في متناول المؤسسة في كل وقت، وتشمل كل

من البنك والصندوق والحسابات البريدية الجارية.

### 2-2 الخصوم<sup>(1)</sup>: يبين هذا الجانب مصادر أموال المؤسسة، وترتب حسب درجة الاستحقاق

المتزايدة، أي زمن بقائها في المؤسسة وتصنف كما يلي:

1- رمضان مبروكي، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

2-2-1 الأموال الخاصة (الصف1): وتتكون من العناصر :

أ- رأس المال الخاص (الأموال الشخصية ح/11):

وهي الأموال الموضوعة بصفة دائمة تحت تصرف المؤسسة من طرف المالكين أو المساهمين في شكل مساهمة نقدية أو عينية سواء عند إنشاء المؤسسة أو عند زيادة رأس مالها.

ب - الاحتياطات (ح/13): تعبر عن الأموال المجمعة من طرف المؤسسة وهي أرباحها المحققة وغير الموزعة وهي تتمتع بعدم استحقاقيتها وتتخذ عدة أشكال للميكانيزمات القانونية والضريبية التي تسمح بتكوينها ومنها:

- الاحتياطات القانونية (ح/130) : تقدر ب5% من الأرباح في المؤسسات المساهمة ويجب أن تجمع حتى 10% من رأس المال الاسمي.

- الاحتياطات الاختيارية (ح/134): وهي احتياطات يمكن للمؤسسة تكوينها إضافة إلى الاحتياطات القانونية.

- المؤونات : هي جزء من أموال المؤسسة تنشأها تحسبا لخسائر محتملة، أو أعباء متوقعة مستقبلا (في نفس السنة)، ونذكر منها :

- مؤونة الأعباء (التكاليف) والخسائر(ح/19) : تقدر في آخر دورة لاستغلال وهي موجهة لتغطية الأعباء والخسائر المتوقعة أو المعلومة خلال السنة، ونذكر منها : الضمانات الممنوحة للعملاء خسائر على القضايا مع المتعاملين (منازعات) والمبالغ المحددة للتأمين الذاتي.

2-2-2 الديون ( الصف 5) : تضم مجموع ديون المؤسسة المتعلقة بنشاطها، وهي في شكل

ديون على الاستثمارات وديون على المخزونات بالإضافة إلى الموردين وأوراق الدفع وحسابات الشركاء، أو العمال الذين لهم حق عند المؤسسة التي تكون غالبا على شكل أرباح موزعة لم يحصل عليها هؤلاء ،

## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

بالإضافة إلى مجموع الديون المالية والمصرفية ، وتسبيقات الزبائن قبل تحصلهم على المبيعات ، أو الخدمات من المؤسسة ، والضرائب التي يجب أن تؤديها المؤسسة عن نشاط السنة.

**2-2-3 النتيجة السنوية :** هي الفرق بين كتلتي الأصول والخصوم نتيجة لنشاط الدورة الإنتاجية، وتظهر أسفل جانب الخصوم إذا كانت موجبة (ربح) ، أو أسفل جانب الأصول إذا كانت سالبة (خسارة).

### 3-2 الشكل العام للميزانية المحاسبية :

#### الجدول رقم (1) الشكل العام للميزانية

الخصوم			الأصول				
المبالغ	اسم الحساب	رقم الحساب	المبلغ الصافي	اهتلاكات ومؤونات	المبلغ الإجمالي	اسم الحساب	رقم الحساب
-	الأموال الخاصة	1			-	الاستثمارات	2
	مجموع 1					مجموع 2	
	الديون	5			-	المخزونات	3
-	مجموع 5					مجموع 3	
	النتيجة الصافية	88			-	الحقوق (الذمم)	4
-						مجموع 4	
	المجموع					المجموع	

المصدر : محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994،

ص28.

#### المطلب الثاني : جدول حسابات النتائج.

##### 1- مفهومه :

إن جدول حسابات النتائج بشكله القانوني عبارة عن المحاسبية الثانية في التحليل المالي يسمح

لنا بتحديد المجاميع الأساسية ودراسة نشاط ومردودية المؤسسة حيث أنه يجمع بين مختلف العناصر

المؤدية إلى تحقيق النتيجة، وهذا بالجمع بين حسابات التسيير أي المقابلة بين الأعباء (التكاليف) والمتمثل في حسابات الصنف (6) من جهة، والإيرادات المتمثلة في حسابات الصنف (7) من جهة أخرى للحصول على حسابات مختلف مستويات النتائج التي نجمها في الأرصدة الوسيطة للتسيير.

جدول حسابات النتائج هو عبارة عن قائمة توضح الإيرادات المحققة خلال الفترة المالية ، مقارنة بالمصروفات المستنفذة في تحقيقها مع صافي نتيجة أعمال الفترة إن كانت ربحا أو خسارة ثم بعد ذلك أوجه توزيع الأرباح و ما يتم احتجازه منها<sup>(1)</sup>.

## 2- العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج<sup>(2)</sup>:

تتمثل هذه العناصر في الأعباء التي أنفقتها المؤسسة والإيرادات التي تحصلت عليها جراء قيامها بنشاطها خلال دورة الاستغلال.

### 2-1 أعباء الدورة (النفقات):

يضم هذا الصنف (6) كل حسابات النفقات أو التكاليف التي تتحملها المؤسسة خلال نشاطها العادي ، وتعتبر هذه النفقات كاستخدامات في المؤسسة، وتكون نهائية ويمكن التمييز بين نوعين من النفقات:

أ- **نفقات الاستغلال** : والتي لها علاقة مباشرة مع دورة الاستغلال حيث تدخل ضمن النشاط العادي للمؤسسة في سبيل الحصول على المنتوجات وتتكون من الحسابات ( 60 إلى غاية 68) حسب المخطط الوطني المحاسبي (PCN).

---

1- محمد مطر مرجع سبق ذكره، ص07.

2- رمضان مبروكي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ب- نفقات خارج الاستغلال : وهي تلك النفقات التي ليس لها علاقة مع دورة الاستغلال وتتمثل في تلك القيم المنفقة من طرف المؤسسة نتيجة لتنازلات مادية أو مالية وهي حسب (PCN) حساب رقم (69).

## 2-2 إيرادات الدورة :

نجد ضمن هذا الصنف (7) كل المداخل التي تنتج عن مزاولة النشاط بالمؤسسة ، سواء كانت متعلقة بالعمليات الإنتاجية أو التجارية، أو حالات استثنائية أخرى، وتعتبر هذه المداخل نهائية وتصنف إلى قسمين :

أ- إيرادات الاستغلال :وهي عبارة عن المداخل التي تحصل عليها المؤسسة من العملاء جراء نشاطها العادي وتكون واضحة، وملموسة وهناك إيرادات أخرى ملحقه بالإيرادات الرئيسية وتكون مالية فقط وهي حسب (PCN) الحسابات ( 70 إلى 78).

ب- إيرادات خارج الاستغلال :وهي الأموال التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة لتنازلاتها عن إنشاءات مادية، وليس لها علاقة بدورة الاستغلال وتكون مقابلة مباشرة بنفقات خارج الاستغلال وتتمثل في الحساب رقم (79) حسب (PCN)

## 2- الشكل القانوني لجدول حسابات النتائج:

### الجدول رقم (2) الشكل القانوني لجدول حسابات النتائج

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات بضائع		
60	بضائع مستهلكة		

الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

		الهامش الإجمالي	80
		الهامش الإجمالي	80
		إنتاج مباع	71
		إنتاج مخزون	72
		إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة	73
		خدمات مقدمة	74
		تحويل تكاليف الإنتاج	75
		مواد ولوازم الإنتاج	61
		خدمات	62
		القيمة المضافة	81
		القيمة المضافة	81
		إيرادات مالية	77
		تحويل تكاليف الاستغلال	78
		مصاريف المستخدمين	63
		ضرائب ورسوم	64
		مصاريف مالية	65
		مصاريف متنوعة	66
		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	68
		نتيجة الاستغلال	83
		إيرادات خارج الاستغلال	79
		أعباء (نفقات) خارج الاستغلال	69
		نتيجة خارج الاستغلال	84
		نتيجة الاستغلال	83
		نتيجة خارج الاستغلال	84
		النتيجة الإجمالية	880
		ضرائب على الأرباح	889



		النتيجة الصافية	88
--	--	-----------------	----

المصدر: ناصر دادي عدون التحليل المالي، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر 1990 ص94.

### المطلب الثالث : أساليب التحليل المالي للبيانات المالية:

إن الطرق والأساليب المختلفة، التي يستخدمها المحلل المالي تساهم في الوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشأة المنشأة ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية، والتي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم.

ويقوم التحليل المالي أيا كانت صورته على منهج المقارنة ، لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة ويمكننا التمييز بين نوعين من أساليب التحليل المالي للبيانات المالي المنشورة على النحو التالي:

#### 1- تحليل التغيير و الاتجاه ، ويتم تنفيذه من خلال :

أ- التحليل الرأسي .

ب- التحليل الأفقي.

2 - تحليل النسب المالية:

#### 1- تحليل التغيير والاتجاه<sup>(1)</sup>:

يعتبر تحليل التغيير والاتجاه الخطوة التحليلية الأولى التي يقوم بها المحلل المالي للقوائم المالية،

وينفذ هذا التحليل من خلال :

#### 1-1 التحليل الرأسي:

1- منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص39-41.

يعني التحليل الرأسي دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها أي بمعنى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية وهذا يعني أن مجموع الميزانية سيتحول إلى رقم مئوي مساوي لـ 100% في كلا الطرفين وعملية نسب العنصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية ، أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها يعود إلى غاية التحليل فيما إذا كانت موجهة لمعرفة الوزن النسبي لكل عنصر إلى المجموعة التي ينتمي إليها أم الاثنان معا.

يمكننا استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة الدخل حيث تتسب كل عناصر قائمة الدخل إلى المبيعات في نفس القائمة كأن تتسب تكلفة المبيعات ، ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا ، ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة لذلك نجد استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشرا جيدا على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة.

### 2-1 التحليل الأفقي :

التحليل الأفقي يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية، ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك وهو أفضل من التحليل الرأسي والفائدة الرئيسية للتحليل الأفقي تتركز في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية، ولذلك يسمى هذا التحليل أيضا بتحليل الاتجاه.

ويتم حساب اتجاه التطور وفقا للمعادلة التالية:

$$100 \times \frac{\text{قيمة العنصر في نسبة المقارنة}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}}$$

وتدعى معادلة الأرقام القياسية ، وناتج هذه المعادلة هو نسبة التغير في كل عنصر بالزيادة ، أو النقصان وهذه الطريقة أفضل من طريقة مقارنة الأرقام المطلقة لأنها أكثر دلالة ، ولكي نستطيع دراسة الاتجاه ، لابد من اختيار سنة الأساس.

إن لاختيار سنة الأساس أهمية كبيرة على صحة ودقة دراسة اتجاهات التطور ، إذ لابد عند اختيار سنة الأساس من مراعاة الاعتبارات التالية<sup>(1)</sup>:

- الابتعاد عن التحيز الشخصي .

- أن لا تكون سنة الأساس متقدمة أو بعيدة خاصة وأن عالمنا يتميز بسرعة التغير والتطور في الظروف الاقتصادية أو طرق الإنتاج أو الأذواق ، ويمكننا تجاوز هذه المشكلة بجعل سنة الأساس مكونة من متوسط بيانات عدة سنوات.

- اختيار سنة أساس تتصف بأنها طبيعية ، أي لم يمر عليها ظروف استثنائية سواء إيجابية أو سلبية.

- تجدر الإشارة بأن موضوعية ، وواقعية نتائج التحليل ترتفع كلما طال الأفق الزمني للفترات المالية المقارنة ، فعندما تغطي فترة المقارنة خمس سنوات مثلا، تكون المؤشرات التي يوفرها المحلل المالي عن سلوك البند أكثر موضوعية من تلك التي يوفرها فيما لو اقتصرنا فترة المقارنة على سنتين فقط ، ذلك على أساس أن الاتجاه المحدد إحصائيا بموجب خمس نقاط على خريطة الانتشار الممثلة للظاهرة ، يكون أكثر تمثيلا لواقع الظاهرة الفعلي من الاتجاه المحدد بموجب نقطتين فقط على تلك الخريطة<sup>(2)</sup>.

## 2- تحليل النسب المالية :

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية، والسيولة والكفاءة ، في إدارة الأصول و الخصوم ، وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن

1- منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص42.

2- محمد مطر، مرجع سبق ذكره ، ص24.

أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات.

### 2-1 مفهوم النسب:

تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها، كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين<sup>(1)</sup>.

النسبة هي عبارة عن علاقة بين قيمتين بحيث تنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف اشتقاق معلومات، ومؤشرات يمكن الاستفادة منها، وتكون مكتملة للمعلومات وتعتبر النسب المستخدمة في حسابها ، وتعتبر النسب المالية أدوات قياس ومراقبة للتطور في الزمان والمكان للظاهرة تحت حالة الدراسة في التحليل المالي ، ولكي تتمتع النسب المالية بقدرة التنبؤ ، يجب أن تنظم في مجموعات متجانسة<sup>(2)</sup>.

النسب المالية عبارة عن علاقة بين بسط ومقام يمثل كل منهما فقرة، أو مجموعة من الحسابات الختامية (الميزانية العمومية، وقائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج). فالأرقام المطلقة التي ترد في البيانات الختامية لا تفصح بوضوح عن الوضع المالي ، وشكل الأداء في المنشأة ، مما يستدعي ربطها مع بعضها البعض بشكل نسبي ، للحصول على نتائج ومعلومات تفيد في عملية تقييم الأداء<sup>(3)</sup>.

### 2-2 أنواع النسب المالية:

1- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص31.

2 - BEATRICE et FRANCIS GRAND GUILLOT, ANALYSE FINANCIER, les outils du diagnostic financier, 8<sup>ème</sup> édition, Guoalino éditeur, Paris 2004, P137.

3- حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره، ص63.

يمكننا وضع عدد كبير من النسب المالية ، ولكن المهم هو وضع النسب المالية ذات الدلالة والتي تساعد على تحليل وضع المنشأة ، هناك أنواع متعددة من النسب المالية والتي تختلف تسمياتها حسب تركيب النسبة المالية أو مصادر المعلومات التي تعتمد عليها ، أو حسب نتيجة نشاط المنشأة ويمكن تصنيفها كما يلي<sup>(1)</sup>:

- على أساس مصادر العناصر:

أ- النسب المالية لقائمة المركز المالي (الميزانية المحاسبية).

ب- النسب المالية لقائمة الدخل ( جدول حسابات النتائج).

ج- النسب المالية المختلطة، وتتضمن نسبة مالية لعناصر من القائمتين كنسبة صافي المبيعات إلى رأس المال المستثمر .

وتسمى هذه الفئة من النسب بالنسب الهيكلية والتي تمثل العلاقة بين قيمة بندين أو أكثر من بنود القائمة المالية في لحظة زمنية معينة وعلى مدار نفس الفترة المحاسبية.

أما حسب الأغراض المستخدمة فيها، فإن ما يهمنا هو دراسة النسب المالية التي تساعد على

تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، ويمكن تقسيم النسب المالية إلى أربعة فئات رئيسية على التوالي :

- النسب الهيكلية.

- نسب السيولة.

- نسب المردودية.

- نسب الأداء أو النشاط.

وسوف نتطرق إلى هذه النسب المالية بالتفصيل في المبحث الثالث.

1- منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص52.

المطلب الرابع : نواحي القصور في البيانات المالية<sup>(1)</sup>.

تعد البيانات المالية المنشورة في ظل مجموعة من الفروض ، والمبادئ المحاسبية التي تؤثر في طبيعة هذه البيانات، وتحد بالتالي من استخداماتها في اتخاذ القرارات ، ويمكن حصر نواحي القصور الرئيسية فيما يلي:

1- الطبيعة التحكمية لعملية القياس المحاسبي، ذلك على اعتبار أن الأرقام التي تحويها البيانات المحاسبية المنشورة هي في النهاية محصلة لعمليات قياس تخضع مخرجاتها إلى حد كبير لتأثير نوع وطبيعة الأسس التي تتبعها المؤسسة بشأن الاعتراف بكل من الإيرادات والتكاليف، وكذلك لنوع الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في قياسهما، وكذلك درجة تحفظ السياسات التي تتبناها إدارة المؤسسة في مجال تكوين المخصصات و الاحتياطات.

2- كما تعد البيانات المحاسبية المنشورة بموجب مجموعة من المبادئ والافتراضات أو الفروض مثلا فرض القياس النقدي وفرض ثبات وحدة النقد، ومبدأ التكلفة التاريخية ، وفرض استمرارية المشروع. وتترك هذه الفروض بصمات واضحة على طبيعة المعلومات التي تظهرها البيانات المحاسبية المنشورة فتحد من استخداماتها في اتخاذ القرارات ، فهي تاريخية بطبيعتها في حين يفضل متخذ القرار البيانات المستقبلية التي توفر له معلومات عن اتجاهات نشاط المشروع.

كما أن التمسك بفرض ثبات وحدة النقد وبمبدأ التكلفة التاريخية يجعل البيانات المالية المنشورة في فترات تسودها معدلات مرتفعة للتضخم تبدو مضللة وغير صالحة للتحليل المالي خصوصا في الحالات التي تكون فيها الفترة الزمنية مجال المقارنة طويل نسبيا ، زد على ذلك فرض الاستمرارية لا تعتمد صحته في جميع الظروف، فيصبح مجالا للشك وبالتالي يفقد تلك البيانات أهم ركيزة لها.

1- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص13-14.

3- من جانب آخر فالبيانات المالية المنشورة ذات طبيعة كمية ومع أن البيانات الكمية عنصر هام من مدخلات القرار ، إلا أن البيانات الوصفية خاصة في مجال التحليل المالي لأغراض الائتمان لا تقل أهمية إن لم تزد عنها في كثير من الأحوال.

من هنا على رجل الأعمال لكي ينجح في اتخاذ قراره أن يسعى لاستكمال الجانب الوصفي من مدخلات القرار من مصادر أخرى للمعلومات، غير البيانات المالية المنشورة، وذلك مثل دراسات السوق ، الاستشارات أو الاتصالات المباشرة.

### المبحث الثالث: التحليل المالي للبيانات المالية.

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرض إلى كيفية التحليل المالي للبيانات المالية المتمثلة أساسا في الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج بالإضافة إلى أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي

### المطلب الأول : التحليل المالي للميزانية .

#### 1- الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية:

إن الميزانية المحاسبية بشكلها الذي رأيناه مسبقا، لا تستجيب لمتطلبات التحليل الجيد للوضعية المالية للمؤسسة وإن كانت تستجيب لأهداف محاسبية كتحديد النتيجة وقانونية كعمرفة ذمة المؤسسة وحقوقها لدى الغير واقتصادية كعمرفة الاعتبارات التي توليها المؤسسة اهتماما من أجل الحصول على الإيرادات ، إضافة إلى كونها ساكنة حيث تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ محدد ، لذلك من أجل جعلها أكثر ديناميكية تستجيب للأهداف المالية ينبغي إعادة صياغتها على شكل آخر يسمى بالميزانية المالية، ويعتمد الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية على مبدئين هما:

- درجة سيولة الأصول.

- درجة استحقاقية الخصوم.

### 1-1 تعديل عناصر الأصول (1):

إلى جانب مبدأ السيولة الذي يستعمل في الفصل بين الأصول يوجد مبدأ آخر وهو مبدأ السنوية كمقياس أساسي لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة (تدخل في أكثر من دورة استغلال)، والعناصر التي تتحرك وتتحول خلال السنة (دورة الاستغلال) فقط، وحسب هذين المبدأين يتم فصل عناصر الأصول إلى قسمين هما :

- قسم أعلى الميزانية (الأصول الثابتة).

- قسم أسفل الميزانية (الأصول المتداولة).

#### 1-1-1 قسم أعلى الميزانية (الأصول الثابتة): وهي العناصر التي تبقى في المؤسسة أكثر من

سنة، وتحتوي على قسمين أساسيين هما: الاستثمارات ، والقيم الثابتة لأكثر من سنة ، وفي كلا القسمين يتم ترتيب العناصر حسب درجة السيولة المتزايدة ، حيث تكون للقيم المالية والمعنوية مدة أطول في قيمة الميزانية، تليها القيم الثابتة الأخرى وهي:

أ- مخزون الأمان : وهو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها العادي

ويبقى هذا المخزون في المؤسسة على مدى عدة سنوات ويكون جزء من البضاعة أو المواد الأولية أو المنتجات التامة أو النصف المصنعة.

ب- سندات المساهمة :وهي السندات التي تساهم بها المؤسسة في تكوين رأس مال مؤسسة أخرى ،

فإنه يبقى لدى الغير لمدة تفوق السنة ، وهو بمثابة استثمار مالي، تجني من خلاله المؤسسة أرباحا.



ج- **الكفالة المدفوعة**: يعتبر هذا العنصر من القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تفوق السنة كضمانات.

وتجدر الإشارة إلى أن سندات المساهمة والكفالات المدفوعة تضم إلى القيم الثابتة في الحالة العادية، إلا إذا كان هناك مؤشر يخالف ذلك، أما المصاريف الإعدادية تعتبر كأعباء وليس كموجودات مادية أو معنوية لديها قيمة وهمية لهذا لا تظهر أصلا في الميزانية المالية، وتطرح في الجهة المقابلة من الأموال الخاصة، ونفس الشيء بالنسبة لمصاريف البحث والتطوير.

**1-1-2 قسم أسفل الميزانية (الأصول المتداولة)**: وهي العناصر التي تتغير خلال دورة استغلال

واحدة وهي تخضع في ترتيبها إلى مبدأ السيولة دائما وتتمثل فيما يلي :

أ- **قيم الاستغلال** : هي عبارة عن مخزونات وتأخذ أول مركز للأصول المتداولة نظرا للمدة

التي تستغرقها للوصول إلى السيولة ، وهي تزيد عن مدة الحقوق التي تأتي بعدها.

ب- **القيم القابلة للتحقيق**: وتشمل جميع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل: الزبائن، سندات

المساهمة، تسبيقات للغير ولا تتجاوز مدتها السنة بالترتيب التنازلي.

ج- **القيم الجاهزة**: عبارة عن قيم على شكل سيولة لدى المؤسسة وهي البنك والصندوق

والحسابات البريدية الجارية.

**1-2 تعديل عناصر الخصوم<sup>(1)</sup>**:

بالإضافة إلى مبدأ الاستحقاقية لترتيب الخصوم نستعمل كذلك مبدأ السنوية حيث نحصل على

مجموعتين أساسيتين وهما الأموال الدائمة ، وهي كل الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من

1- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص31-33.

## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

سنة مهما كان مصدرها وهي تقابل مجموع القيم الثابتة في الأصول والمجموعة الثانية هي العناصر الباقية من الموارد والتي مدتها لا تتجاوز السنة الواحدة.

**1-2-1 الأموال الدائمة:** ترتب حسب مدة الاستحقاق، الجزء الأول وهو مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة كرأس المال الجماعي والشخصي، بالإضافة إلى الاحتياطات، النتائج قيد التخصيص، والمؤونات غير المدفوعة بعد طرح نسبة الضريبة منها، أما الجزء الثاني فهو مجموعة الديون الطويلة والمتوسطة الأجل والتي تفوق مدة استحقاقها السنة الواحدة، كحسابات الشركاء وديون الاستثمار.

- **المؤونات على الأعباء والخسائر :** إن هذه المؤونات حددت بشكل تقديري لتغطية خسائر يحتمل وقوعها وعند نهاية السنة المالية، تحدد لنا ثلاثة حالات.

أ- **الخسائر التي وقعت فعلا:** إذا تحققت خسائر فإن المؤسسة سوف تتحمل العبء في نفس السنة وبالتالي سوف تدفع قيمة الخسارة، أو العبء في حدود لا تزيد عن السنة، إذن تغير هذه القيمة هو دين على المؤسسة لمدة قصيرة.

ب- **الخسائر التي يمكن وقوعها مستقبلا:** قيمة الخسائر سوف تدفعها المؤسسة عند حدوثها أي بعد مدة زمنية معينة أكبر من السنة ، لذا تعتبر دين طويل الأجل على المؤسسة.

ج- **حالة عدم وقوع أو حدوث خسارة:** في هذه الحالة المؤونة المخصصة سوف لن يكون لها أي معنى أو هدف مبرر لذا فإنها سوف تعود إلى أصلها وهي ربح إجمالي قبل الضريبة، إذن فالمؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على المؤونة غير المبررة، وتكون النسبة غالبا نفس نسبة الضريبة على الأرباح ، والجزء المتبقى بعد الضريبة يضم إلى نتائج قيد التخصيص، أو للاحتياطات.

## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

- ديون الاستثمارات : غالبا ما تدفع ديون الاستثمارات في شكل أقساط سنوية نظرا لطبيعة حجمها ، وهذا الحساب يبقى عموما لمدة تزيد عن السنة ، وفي كل سنة يطرح منه القسط الذي تم تسديده وبالتالي نضمها إلى الديون قصيرة الأجل ، وتكون مرتبطة بدورة الاستغلال وتعتبر عن الخصوم المتداولة.

### 1-2-2 ديون قصيرة الأجل:

وهي القسم الثاني من الموارد وتشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة تزيد عن السنة وتشمل الموردون أوراق الدفع، التسبيقات والنتيجة الموزعة على العمال و الشركاء ذات مدة قصيرة وغيرها من العناصر

### 1-2-3 نتيجة الدورة:

توزع النتيجة حسب السياسة المتبعة في المؤسسة بشأن توزيع النتائج ، وإن لم تقم المؤسسة بتوزيعها ، يتم ضمها إلى حساب نتائج قيد التخصيص وتعتبر في تلك الفترة عن موارد المؤسسة لكن قبل تحويل النتيجة إلى الأموال الخاصة (نتائج قيد التخصيص) فإنها تخضع إلى الضرائب على الأرباح وبالتالي يقطع منها مبلغ الضريبة الذي يسدد خلال الأشهر القادمة وتضم إلى الديون قصيرة الأجل إذا كانت هناك نسبة توزع على عمال المؤسسة والمساهمين من النتيجة فعند توزيعها يضم هذا المبلغ إلى الديون قصيرة الأجل أما الباقي من النتيجة يحول إلى احتياطات المؤسسة ويصبح ملكها، أما في حالة الخسارة تظم إلى الأموال الخاصة بالسالب إلى حساب نتائج قيد التخصيص.

وفيما يلي الجدول رقم (3) يمثل، الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

### الجدول رقم (3) الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

الأصول	الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية			الخصوم
2- الاستثمارات	القيم الثابتة	الأصول الثابتة	الأموال الدائمة	1- الأموال الخاصة

## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

3- المخزونات	قيم الاستغلال	الأصول المتداولة	ديون طويلة ومتوسطة الأجل	5- الديون
	قيم محققة		ديون قصيرة الأجل	
	القيم المتاحة		الأجل	
4- الحقوق				

المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير ، التحليل المالي الجزء الأول ICM الجزائر

1990، ص 29.

### 3-1 الشكل العام والمختصر للميزانية المالية:

#### 1-3-1 الشكل العام للميزانية المالية :

الجدول رقم (4): الشكل العام للميزانية المالية.

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	- الأموال الدائمة		- الأصول الثابتة
	- الأموال الخاصة		- القيم الثابتة (الاستثمارات ما عدا
	- أموال جماعية		المصاريف الإعدادية)
	- احتياطات		- القيم الثابتة الأخرى
	- فرق إعادة التقدير		- سندات المساهمة
	- ديون طويلة ومتوسطة الأجل.		- كفالات مدفوعة
	- ديون الاستثمار		- مخزون العمل
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	- الأموال المتداولة		- الأصول المتداولة
	- ديون قصيرة الجل ( ديون الاستغلال ديون		- قيم الاستغلال (المخزونات)
	الخبزينة....)		- قيم قابلة للتحقيق

## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

			- قيم جاهزة (متاحات)
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر : ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي ، الجزء الأول ICM ، الجزائر

1990، ص38

### 1-3-2 الشكل المختصر للميزانية المالية :

الجدول رقم (5) : الشكل المختصر للميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الخاصة		الأصول الثابتة
	ديون طويلة الأجل		قيم الاستغلال
	ديون قصيرة الأجل		قيم قابلة للتحقيق
			قيم جاهزة (متاحات)
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي ، الجزء الأول ICM ، الجزائر

1990، ص40.

### 2- التحليل بطريقة التوازنات المالية:

بعد أن تمت التعديلات على الميزانية المحاسبية وأصبحت قابلة للدراسة المالية نقوم الآن بدراسة التوازن المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن المالي التي تعالج وتحلل الميزانية وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

- رأس المال العامل (FR : Le fonds de roulement)

- احتياجات رأس المال العامل (BFR : Le besoin en fonds de roulement)

- الخزينة ( Le trésorerie : TR )

يعتبر تحليل المركز المالي قصير الأجل من الوظائف المهمة للتحليل المالي حيث يسלט الضوء على ذلك الجانب من نشاط المؤسسة المتعلق برأس المال العامل وصافي رأس المال العامل وإجمالي رأس المال العامل والمتصل بالتغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة (ديون قصيرة الأجل) وعلاقة ذلك بمصادر تمويل الأصول ومكونات كل منهما ودوره في توفير السيولة النقدية للمؤسسة<sup>(1)</sup>.  
إن دراسة وتحليل المركز المالي قصير الجل إنما تمثل دراسة وتحليل رأس المال العامل ، وكيفية احتسابه و استخلاص المؤشرات المرتبطة به ، كما أن تحليل المركز المالي قصير الأجل يرتبط بالتمويل قصير الأجل وكيفية قيام المؤسسة بتوفير مصادر الأموال التي تمكنها من توفير السيولة النقدية الضرورية لمواجهة التزاماتها المتداولة قصيرة الأجل<sup>(2)</sup>.

قاعدة التوازن المالي الأدنى:

- إن الإدارة المالية في أي مؤسسة تسعى إلى تحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة، حتى تتمكن من مواجهة التزاماتها من جهة وتمويل استثماراتها ودورة الاستغلال بدون مشاكل تذكر من جهة أخرى .  
- تحقيق التوازن المالي يتم بمقابلة سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم ، بحث يتحقق التوازن انطلاقا من الأصول الثابتة التي تساهم طيلة مدة حياتها في خلق موارد يمكن للمؤسسة الحصول عليها مستقبلا، لذا فإن تمويلها يتم بأموال تسدد على فترات تتناسب مع مدة حياتها، والمتمثلة في الأموال الدائمة، فالتوازن المالي هو مقابلة الأصول التي مدة تحولها إلى سيولة أكثر من سنة ، بالخصوم التي مدة استحقاقها تفوق السنة، ونفس الشيء بالنسبة للأصول التي مدة تحولها إلى سيولة أقل من سنة ، والتي نقابلها بالخصوم التي مدة استحقاقها أقل من سنة.

1- منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 111.

2- منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 112.

- وإذا كان التوازن من أعلى الميزانية سهل التحقيق ، لكون الوقت في صالح المؤسسة لتحويل الأصول إلى سيولة من أجل مقابلة الاستحقاقية في الخصوم، فإن التوازن في أسفل الميزانية صعب التحقيق لأن الوقت ليس في صالح المؤسسة ، بل يستحيل أحيانا تحقيق التوازن، بسبب الاختلالات والتذبذبات الحاصلة في دورة الاستغلال وذلك بسبب التغيرات التي تحدث في عناصر الأصول المتداولة  
مثل : - تدني أسعار المخزون.

- عدم إمكانية تحصيل بعض المدينين.

- انخفاض أسعار الأوراق المالية.

- عدم تحصيل بعض أوراق القبض.

إذن هناك تفاوت بين مدة دوران الأصول المتداولة وتحولها إلى سيولة من جهة، وبين استحقاقية الخصوم المتداولة (الديون قصيرة الأجل) من جهة أخرى، مما يؤدي إلى إحداث اضطرابات في تسديد مستحقات المؤسسة في الوقت المناسب لذلك، ولتجاوز هذه الصعوبات ، تقوم المؤسسة بتخصيص جزء من أموالها الدائمة كهامش أمان لتمويل ومواجهة اختلالات دورة الاستغلال، ويتمثل في فائض الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة، وهذا الهامش يدعى رأس المال العامل الصافي.

## 2-1 رأس المال العامل:

- يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة<sup>(1)</sup>.

- رأس المال العامل هو جزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل جزء من الأصول المتداولة

، وذلك لمواجهة تذبذبات دورة الاستغلال، وهو عبارة عن هامش أمان<sup>(2)</sup>.

---

1- منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 112.

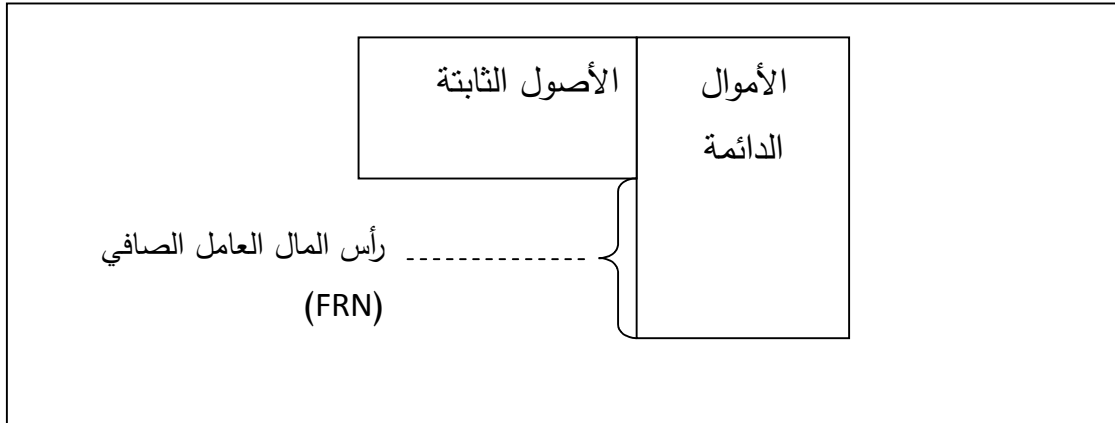
## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

- أما صافي رأس المال العامل فيعني الأصول المتداولة ناقص الخصوم المتداولة (الديون قصيرة الأجل) ولذلك فإن تحديد صافي رأس المال العامل ينبغي له الاهتمام بالعناصر المكونة لكل من هاذين الجانبين، ومكونات كل منها وطبيعته وقدرته على التحول السريع إلى نقدية، كما أنه يأخذ بالاعتبار جميع السياسات التي تتبعها المؤسسة في سياسة المدينون، والديون المشكوك في تحصيلها، والمبيعات النقدية والأجلة، والمشتريات النقدية والأجلة وسياسة التحصيل وسياسة الاحتفاظ بالمخزون، وغيرها من السياسات المؤثرة في تكوين عناصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة<sup>(1)</sup>.

- هناك طريقتان لحساب رأس المال الصافي، الأولى من أعلى الميزانية ويساوي في هذه الحالة

(الأموال الدائمة-الأصول الثابت)، والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (19): رأس المال العامل الصافي (أعلى الميزانية)



Source : ELIE COHEN, ANALYSE FINANCIERE, 3EME EDITION, ECONOMICA, PARIS 1994, P144.

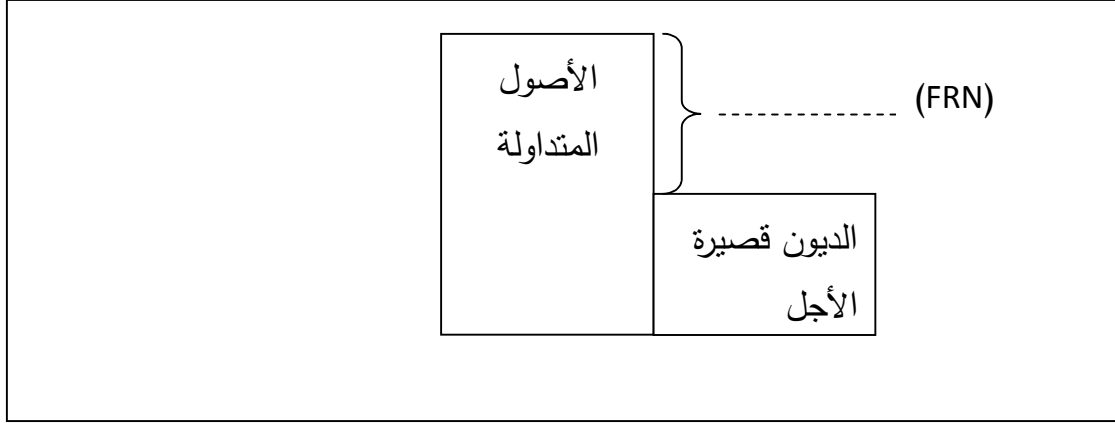
- أما الطريقة الثانية فهي من أسفل الميزانية ويساوي في هذه الحالة (الأصول المتداولة-الديون

قصيرة الأجل)، والشكل التالي يوضح ذلك

1- منير شاکر محمد، مرجع سبق ذكره، ص112-113.



الشكل رقم (20): رأس المال العامل الصافي (أعلى الميزانية)



Source : ELIE COHEN, ANALYSE FINANCIERE, 3EME EDITION, ECONOMICA, PARIS 1994, P144.

- إن التقييم العلوي لرأس المال العامل أفضل من نظيره السفلي كونه يعطينا تفسيرات عن تغيرات رأس المال العامل عكس الجهة السفلية فدورة الاستغلال رغم أنها تتغير دوريا إلا أنها لا تؤثر على رأس المال العامل، غير أن حساب رأس المال العامل من الجهة السفلية له أهمية تكمن في تقديم مقياس كمي لدرجة الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل، وهو يصلح كمقياس يستعمل من قبل الدائنين للتعرف على المركز المالي للمؤسسة، ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها عند ميعاد الاستحقاق.

2-1-1 أنواع رأس المال العامل (1):

أ- رأس المال العامل الإجمالي :

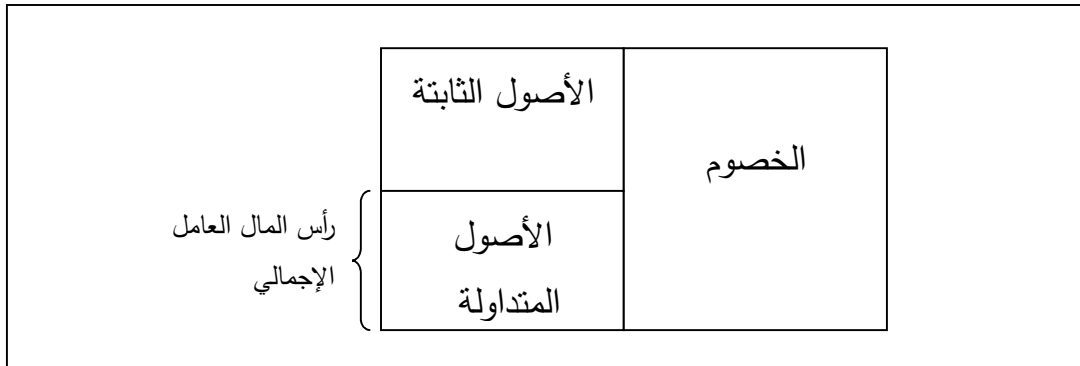
1- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص45-46.

## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

هو ذلك الجزء من الأصول الذي يتعلق بنشاط الاستغلال للمؤسسة أي بمعنى العناصر التي تدخل ضمن دورة الاستغلال وهي مجموعة عناصر الأصول المتداولة، التي تدور في مدة أقل من سنة، وتتحول إلى سيولة في أقل من سنة.

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{الأصول المتداولة} \\ &= \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة} \end{aligned}$$

### الشكل رقم (21) رأس المال العامل الإجمالي



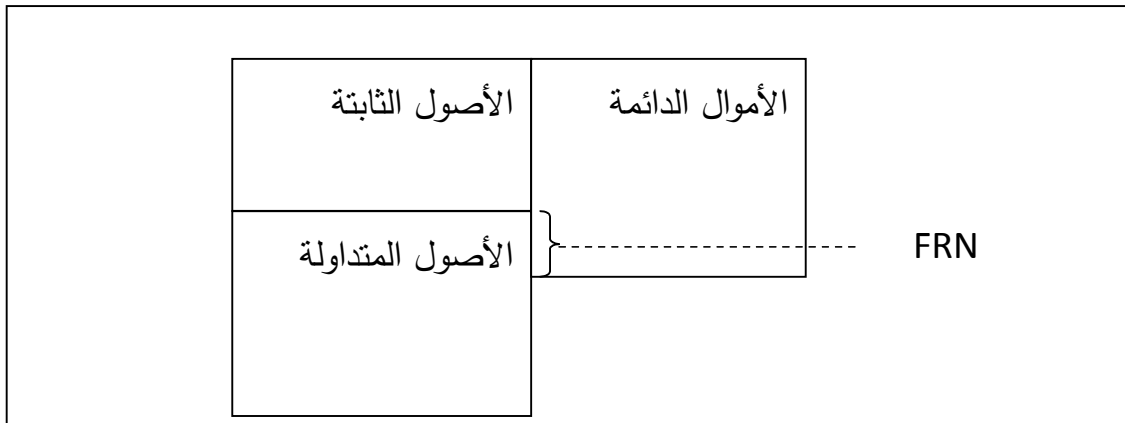
Source : ELIE COHEN, ANALYSE FINANCIERE, P143.

### ب- رأس المال العامل الصافي:

هو الأكثر استعمالاً وقد سبق التعرض له.

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الصافي (FRN)} &= \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} \\ &= \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل} \end{aligned}$$

### الشكل رقم (22) : رأس المال العامل الصافي.



ديون قصيرة الأجل

Source : ELIE COHEN, ANALYSE FINANCIERE,144.

ج- رأس المال العامل الخاص : وهو عبارة عن رأس المال العامل الصافي (FRN) ولكن بدون ديون طويلة ومتوسطة الجبل الموجهة لتمويل الأصول الثابتة، ويوضح درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة، ومدى قدرتها على تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة.} \\ &= \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون.} \\ &= \text{رأس المال العامل الصافي} - \text{ديون طويلة ومتوسطة الأجل.} \end{aligned}$$

د- رأس المال العامل الأجنبي : هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال

العامل الإجمالي ، أو الأصول المتداولة.

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الأجنبي} &= \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة.} \\ &= \text{ديون طويلة ومتوسطة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل.} \end{aligned}$$

2-1-2 العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل:

يختلف حجم رأس المال العامل من قطاع إلى آخر ، وحتى بين مؤسسات نفس القطاع ، وهذا لعدة

مؤثرات أهمها ما يلي:

أ- دورة الاستغلال :كلما كانت دورة الاستغلال طويلة تطلب ذلك وجود رأس مال عامل أكبر

لتغطيتها، والعكس صحيح فمثلا في المؤسسات التجارية دورة الاستغلال تمتد من شراء البضائع إلى غاية

بيعها ، بنما في المؤسسات الإنتاجية ، تبدأ دورة الاستغلال شراء المواد الأولية ، وتنتهي ببيع المنتوجات

تامة الصنع، مروراً بالتخزين.

ب- **التغيرات الموسمية:** بعض المؤسسات يتأثر نشاطها بالتغيرات الفصلية ولهذا فالمؤسسة مجبرة على تخزين المواد الأولية، وبعض المنتجات تامة الصنع، وتلجأ إلى استغلال ديون قصيرة الأجل حتى تضبط توازنها المالي، كما يجب توفير جزء من رأس المال العامل حتى تضمن سير نشاطها وتحويل المواد عبر مختلف المراحل الإنتاجية، أما في المؤسسات الخدماتية، تبدأ الدورة بتقديم الخدمة وتنتهي عند إنهاء هذه الأخيرة، فهي تشمل على أقصر دورة استغلال.

ج- **القيمة المضافة:** تعبر القيمة المضافة عن الإنتاج الفعلي للمؤسسة، وعلى المؤسسة تخصيص جزء من أموالها لتحقيق هذا الإنتاج فالمؤسسات الإنتاجية تكون لديها قيمة مضافة مرتفعة نسبياً فتلجأ إلى الأموال الدائمة لتمويل دورة الاستغلال على عكس المؤسسات التجارية.

د- **طبيعة نشاط المؤسسة:** رأس المال العامل مرتبط بنوع وحجم النشاط الاقتصادي للمؤسسة، وكذلك طبيعة الإنتاج وكيفية تصريف الناتج، وتذبذباته وكذلك طبيعة المواد الأولية المستخدمة وطبيعة العملية التسويقية وطبيعة الائتمان و التحصيل .

### 2-1-3 الحالات المختلفة لرأس المال العامل<sup>(1)</sup>:

من مزايا حساب رأس المال العامل أسفل الميزانية، هو مقابلة الأصول المتداولة والتي تمثل السيولة الممكن تحقيقها خلال السنة بالديون قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) والتي تمثل التزامات المؤسسة خلال السنة ويمكن أن تقع عند هذه المقابلة الحالات التالية:

أ- **الأصول المتداولة = ديون قصيرة الأجل (FRN=0):  $AC = DCT \leftrightarrow FRN = 0$**

يشكل التوازن المالي الأدنى ويعبر عن تأمين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تواريخ استحقاقها إلا أنه من الصعب تحقيق هذه الوضعية بسبب التذبذبات في دورة الاستغلال وكذلك المشاكل غير المتوقعة

1 - JEAM MARIE MUDOYE, le fonds de roulement, édition entreprise moderne, 1970, P17/19.

والتي ينتج عنها عدم المطابقة الجيدة بين الموارد و الاستحقاقات ، ويضع المؤسسة فقي أوضاع حرجة.

ب- الأصول المتداولة < الديون قصيرة الأجل (FRN>0):  $AC > DCT \Leftrightarrow FRN > 0$

تعبر هذه الحالة عن فائض السيولة في المدى القصير وعن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الآجال المحددة وتقادي تأثيرات اضطرابات دورة الاستغلال.

ج- الأصول المتداولة > ديون قصيرة الأجل (FRN<0):  $AC < DCT \Leftrightarrow FRN < 0$  هذا

يعني أن المؤسسة سوف تواجه مشاكل في التوازن المالي وفي تغطية مستحققاتها في الآجال المحددة ، وهذا يتطلب منها إعادة النظر في التسيير المالي للمؤسسة من أجل تصحيح اختلالاتها.

#### 2-1-4 عيوب رأس المال العامل :

إن الاعتماد على رأس المال العامل كمؤشر في التحليل غير كافي لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، نظرا لكونه مؤشرا ساكنا لا يستجيب لمتطلبات التسيير الديناميكي ، بحيث لا يأخذ بعين الاعتبار سرعة دوران كل من الأصول المتداولة وديون قصيرة الأجل.

فيمكن أن نجد الوضعية المالية لمؤسسة لها رأس مال عامل سالب أو معدوم ، أحسن من الوضعية المالية لمؤسسة لها رأس مال عامل موجب كون سرعة دوران الأصول المتداولة في المؤسسة الأولى أكبر من سرعة دوران الديون، الأمر الذي يسمح لها بتغطية مستحققاتها بالموارد المولدة من خلال دورة الاستغلال فلا تحتاج إلى الاحتفاظ برأس مال عامل (حالة المؤسسة التجارية).

بينما قد نجد في المؤسسة صعوبة في الوفاء بالالتزامات في آجالها نتيجة لكون دوران المستحقات أسرع من دوران العناصر المولدة للسيولة ، وعجز رأس مال العامل عن تغطية الحجم الكبير للاحتياجات رغم كونه موجبا، بسبب الاختلاف الكبير في سرعة دوران الطرفين.

## 2-2 احتياجات رأس المال العامل :

إن نشاط المؤسسة في دورة الاستغلال يتميز بالديناميكية ويستوجب عليها توفير مجموعة من العناصر ومقابلتها بمصادر تمويل قصيرة الأجل، هي الديون الممنوحة من طرف الموردين ، تخص تمويل جزء من الأصول المتداولة بموارد تزيد مدتها عن دورة الاستغلال ، يطلق عليها احتياجات رأس المال العامل (Le besoin en fonds de roulement : BFR).

### 2-2-1 تعريف احتياجات رأس المال العامل :

احتياجات رأس المال العامل هي قسط أو جزء من الاحتياجات الدورانية الضرورية والمرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال والتي لم تغط من طرف الموارد الدورية<sup>(1)</sup>.

### 2-2-2 حساب احتياجات رأس المال العامل<sup>(2)</sup>:

#### أ- على مستوى دورة الاستغلال :

$$\begin{aligned} \text{احتياجات رأس المال العامل} &= \text{احتياجات التمويل} - \text{موارد التمويل} + \text{رصيد العمليات.} \\ &= \text{رأس المال العامل الصافي} - \text{الخزينة.} \end{aligned}$$

#### ب- على مستوى الميزانية :

$$\begin{aligned} \text{احتياجات رأس المال العامل} &= (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{السلفيات المصرفية}). \\ &= (\text{الأصول المتداولة} - \text{المتاحات}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{السلفيات المصرفية}) \end{aligned}$$

1 - JEAN MARIE MUDOYE, le fonds de roulement, P21.

2- ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره، ص50-51.

### 3-2 الخزينة (LA TRESORERIE)<sup>(1)</sup>:

هي مجموعة الأموال التي هي في حوزة المؤسسة لمدة تقدر بدورة الاستغلال، بحيث يكون لديها القدرة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقاتها ، وتشمل القيم الجاهزة (المتاحات) التي هي تحت تصرف المؤسسة، وتستطيع استخدامها فورا، وهذا ما يجعلها مؤشرا يسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في آجال استحقاقاتها.

#### 2-3-1 مكونات الخزينة :

##### أ- عناصر الأصول:

- أوراق القبض (خصم الأوراق التجارية): تستعمل المؤسسة هذا النوع من أجل تدعيم خزنتها بالأموال وذلك بالاتصال بالبنك الذي تتعامل معه المؤسسة ،أو بالبنك المتعامل مع الزبون لخصمها وبالتالي تحصل على قيمة الورقة التجارية بدون عمولة البنك.

- خصم غير مباشر : وهي وسيلة لتمويل مشتريات الزبون نقدا، فيتم الاتصال بالبنك الذي تتعامل معه المؤسسة لخصم ورقته التجارية، أما عمولة البنك فيدفعها الزبون.

- سندات الخزينة : تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك وتطرحها للاكتتاب وهذه السندات تسدد قبل تاريخ الاستحقاق الذي لا يزيد عن ثلاثة أشهر ، وعند حلول ميعاد الاستحقاق فإنها تسدد للبنك قيمة السند مضافا إليه معدل الفائدة.

- الحسابات الجارية: هي عبارة عن تلك الأموال التي هي تحت تصرف المؤسسة في أي وقت

مثل: الصندوق، البنك ، والحسابات البريدية الجارية.

1- رمضان مبروكي ، مرجع سبق ذكره، ص36-37.

ب- عناصر الخصوم:

في هذه الحالة يسمح البنك للمؤسسة بسحب أموال ، حتى ولو لم يكن لها أموال جاهزة في حساباتها ، وهذا حسب الاتفاق بين البنك والمؤسسة ، وتتمثل فيما يلي :

- تسهيلات الخزينة : عبارة عن مساعدة يقدمها البنك لمؤسسة حيث يتفق البنك مع المؤسسة على حجم هذه التسهيلات والعمولة التي تدفعها خلال هذه العملية.
- تسبيقات بنكية : هذا النوع من القروض يسمح لحساب المؤسسة أن يبقى في حالات مدينة بصفة أطول من الأولى ، ومنح هذا الائتمان يتوقف على دراسة البنك لحالة المؤسسة، كما يطلب منها ضمانات في شكل أوراق مالية.

2-3-2 كيفية حساب الخزينة :

$$\begin{aligned} \text{الخزينة} &= \text{رأس المال العامل الصافي} - \text{احتياجات رأس المال العامل} \\ &= \text{قيم جاهزة} - \text{تسبيقات مصرفية}. \end{aligned}$$

2-3-3 أوضاع الخزينة : هناك ثلاثة أوضاع للخزينة :

أ- الحالة الأولى :  $BFR > FRN \leftrightarrow TR < 0$

هذه الوضعية خطيرة بالنسبة للمؤسسة، لأنها في هذه الحالة تضطر إلى تمويل خارجي لتغطية احتياجاتها ن ولتفادي ذلك عليها إما تخفيض أصولها الثابتة ، أو توسيع رأسمالها أي الزيادة في الأموال الدائمة.

ب- الحالة الثانية :  $BFR = FRN \leftrightarrow TR = 0$



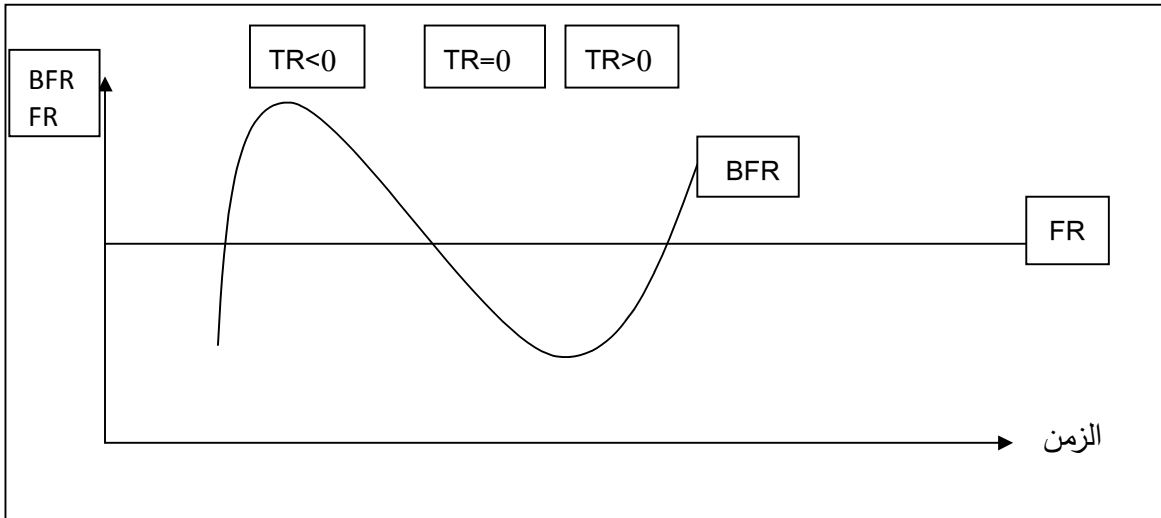
## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

وهي الوضعية المثالية حيث استغلت السيولة بعقلانية ، ولم تترك أموال مجمدة بالخزينة والتوازن يتحقق هنا.

### ج- الحالة الثالثة : $BFR = FRN \leftrightarrow TR > 0$

يمكن القول أن وضعية المؤسسة جيدة ، ولكن كمية من السيولة بقيت في خزينة المؤسسة ولم تستغل بشكل عقلاي ولذلك لابد من استعمال تلك السيولة المتبقية في استثمارات أخرى، أي إما الزيادة في الاحتياجات الدورية حتى تصل إلى الوضعية المثلى ، وهي  $BFR=FRN$  ، والشكل التالي يبين الحالات الثلاثة لوضعية الخزينة.

### الشكل رقم (23) وضعية الخزينة



Source : VIZZA VONA, Gestion Financière, édition ATOL, Paris 1994, P258

### المطلب الثاني : التحليل المالي باستخدام النسب المالية.

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة، الأكثر شيوعاً، وذلك لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية، التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية، والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن

## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للشركات.

هناك عدد كبير من النسب المالية التي يمكن حسابها ولكن اختيارها واستخدامها، إنما يعتمد على الأهداف والأغراض المستخدمة فيها، وإن ما يهمنا هو النسب المالية التي تساعد على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، انطلاقاً من الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج وعادة ما تقسم النسب المالية إلى أربعة فئات رئيسية ، هي على النحو التالي:

- نسب هيكلية.

- نسب السيولة.

- نسب المردودية.

- نسب الأداء والنشاط.

### 1- النسب الهيكلية (1):

هي النسب التي تقدم صورة عن وضعية المؤسسة في وقت معين، وتفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم فمنها ما يتعلق بالأصول ومنها ما يتعلق بالخصوم ، وتجدر الإشارة إلى أن النسب الهيكلية يمكن اشتقاقها إما من بيانات جدول حسابات النتائج ، أو من بيانات الميزانية المحاسبية.

### 1-2- نسب هيكلية الأصول:

تعطي النسبة الحقيقية التي يساهم بها كل عنصر في مجموع الأصول نأخذ على سبيل المثال

نسبة الأصول الثابتة ، والتي تعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{نسبة الأصول الثابتة}} =$$

1- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 52-56.

مجموع الأصول

1-3- نسب هيكلية الخصوم:

تعبر هذه النسب عن طبيعة كل عنصر من العناصر المكونة للخصوم وتحدد مدى ميول المؤسسة إلى الديون بنوعيتها، كما أنها تبين وبصورة دقيقة نسبة الأموال الخاصة من مجموع الخصوم ومنها:

نسبة الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم.
نسبة الديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم.
نسبة الديون قصيرة الأجل = لديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم.

1-4- نسب التمويل :

تعبر هذه النسب ، عن مدى قدرة المؤسسة على تمويل نفسها، أي تمويل الأصول الثابتة بالأموال الخاصة ، أو بالأموال الدائمة، وهي كالاتي:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة
هذه النسبة تكون عادة أكبر من الواحد ، بمعنى وجود رأس مال عامل موجب
نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة

2- نسب السيولة<sup>(1)</sup>:

إن تحليل مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية ، عند استحقاقها تعتبر من النواحي المهمة، حيث تهم عدة أطراف وعلى رأسها الدائنين ، والبنوك فالدائن يهتم بسداد دينه عند الاستحقاق وكذلك فإن البنك يهتم بدراسة المركز المالي للمؤسسة عند رغبته بتقديم التسهيلات الائتمانية للمنشأة.

وبشكل عام يمكننا تعريف السيولة، على أنها مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية وتتوقف سيولة المؤسسة على قدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية ، وبالسرية المناسبة وعادة تسدد الالتزامات الجارية (الديون قصيرة الأجل) من الأصول المتداولة ولذلك فإن تحليل المقدرة على السداد يدور أساسا حول تحليل هذه الأصول ومدى قدرتها على القيام بذلك<sup>(1)</sup>.

والجدير بالذكر أن كل عنصر من عناصر الأصول المتداولة يتمتع بسيولة خاصة به أي له مدة يتحول بعدها إلى أموال جاهزة ، مثل الحسابات المدينة (المبيعات الآجلة) والمخزون السلعي (بضائع جاهزة ، مواد أولية) والتي تعتبر أصول شبه سائلة، تتحول إلى نقد بعد أن تتم عملية التحصيل، والمهم من أجل ضمان سيولة المؤسسة هو توازن سرعة تحول الأصول المتداولة إلى نقدية مع تواريخ استحقاق الديون قصيرة الأجل، ويتم دراسة السيولة من خلال النسب التالية التي تهدف إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل، والتعرف على درجة تداول عناصره.

## 2-1- نسبة سيولة الأصول: وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

إذا كانت نسبة هذه الأصول أكبر من 0.5، فهذا يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة

الأصول الثابتة ، وهذا مؤشر إيجابي للمؤسسة، أما إذا كانت النسبة أقل من 0.5 فهذا يعني أن قيمة

الأصول المتداولة أقل من قيمة الأصول الثابتة ، وهذا مؤشر سلبي.

1- منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص71.

2-2- نسبة السيولة العامة : (نسبة رأس المال العامل)

$$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل ، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي ، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل، والمصادر المالية قصيرة الأجل، بمعنى أن يكون للمؤسسة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية فوراً مع ضمان استمرار النشاط وتسمى هذه النسبة أيضاً بنسبة التداول.

تكون هذه النسبة أكبر من الواحد ، إذا كان رأس المال العامل موجب، أما إذا كانت تساوي الواحد فهي غير كافية لضمان سيولة مقبولة للمؤسسة في المدى القصير الأجل.

2-3- نسبة السيولة المختصرة: وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{المتاحات}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة المختصرة}$$

عموماً تكون هذه النسبة أقل من الواحد ، وتختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب طبيعة النشاط وقد تم استبعاد أصعب العناصر تحولاً إلى نقدية ألا وهو المخزون كي تعبر هذه النسبة عن السيولة الحقيقية للمؤسسة.

2-4- نسبة السيولة الآنية: وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة الآنية}$$

تظهر هذه النسبة مقدرة المؤسسة النقدية المتاحة في لحظة معينة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل باستعمال القيم الجاهزة (المتاحات) سيولة المؤسسة ، لأنها دليل على انخفاض مخزونها السلعي.

### 3- نسب المردودية (1):

تقيس هذه النسب مدى فعالية المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة ، ويمكن ذكر أهم النسب المستخدمة في هذا الإطار كما يلي:

#### 3-1- نسب مردودية النشاط:

يمكن للمحلل المالي تقييم مردودية المؤسسة بمقارنة رقم الأعمال الصافي أو نسبة التمويل الذاتي مع الإمكانيات المتاحة للمؤسسة وقبل التعرض لهذه النسب تجدر الإشارة إلى أن رقم الأعمال هو عبارة عن مجموع الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة قيامها بعملية الاستثمار حيث يعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{رقم الأعمال (CA)} = \text{مبيعات البضائع} + \text{إنتاج مباع} + \text{خدمات مقدمة}$$

تتمثل نسب مردودية النشاط فيما يلي :

$$\text{نسبة هامش الاستغلال} = \text{نتيجة الاستغلال} / \text{رقم الأعمال بدون رسوم}$$

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على التحكم في العناصر التي لها علاقة بتكاليف المبيعات.

$$\text{نسبة الهامش الصافي} = \text{الربح الصافي} / \text{رقم الأعمال بدون رسوم.}$$

وتظهر هذه النسبة مدى تحكم المؤسسة في النفقات التي لها علاقة بالنشاط ، كما تبين قدرة

المؤسسة على التحكم في السوق من خلال فرض أسعار البيع ، وهذا على أساس حجم مبيعاتها كما تبين كذلك القدرة على التحكم في نفقات الإنتاج.

## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

نسبة رأس المال العام المتداول = رقم الأعمال الصافي / رأس المال العام.

نسبة رأس المال العام الخاص = رقم الأعمال الصافي / رأس المال الخاص.

حيث تقيس هذه النسبة مساهمة المؤسسة في الاقتصاد الوطني.

### 3-2- نسبة المردودية الاقتصادية :

تشير المردودية الاقتصادية إلى كفاءة استخدام الأصول الثابتة في المؤسسة بمقارنة النتائج

المحققة بالأموال المستثمرة ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول.

### 3-3- نسبة المردودية المالية :

يتم من خلالها مقارنة رؤوس الأموال الموظفة من طرف المؤسسة بالنتائج التي تحققت أو بمعنى

آخر مدى كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الأموال الخاصة، وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

### 3-4- نسبة المردودية التجارية :

المردودية التجارية أو مردودية المبيعات تعطى بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية = نتيجة الدورة / المبيعات خارج الرسوم.

= نتيجة الاستغلال / المبيعات خارج الرسوم.

### 4- نسب النشاط :

تقيس مدى فعالية استخدام الموارد داخل المؤسسة حيث تأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة

وتعتبر تكملة للنسب الهيكلية.

## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضع المالية للمؤسسة

إن الأداء السليم والمقبول للإدارة يتمثل في قدرتها على استخدام الاستثمار في الأصول بكفاءة في توليد المبيعات بحيث يكون هناك توازن بين الاستثمار في الأصول (الموجودات) وبين المبيعات ويمكن تقسيم نسب النشاط كما يلي:

### 4-1 نسب معدلات الدوران الإجمالية (Les ratios de rotation globale) (1):

#### أ- معدل دوران رأس المال المستثمر:

تعبّر عن مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الاستثمار في الموجودات المساهمة في خلقها ، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات}}$$

تظهر هذه النسبة مساهمة كل دينار من الأموال المستثمرة في المبيعات ولكن ارتفاع معدل دوران رأس المال المستثمر (الموجودات) لا يعني بالضرورة زيادة أرباح المؤسسة، حيث لا بد من دراسة ربحية رأس المال المستثمر لأنه قد يكون هناك جزء من رأس المال المستثمر عاطلا عن العمل كالأصول الثابتة ، أو الأصول في الإنجاز (2).

#### ب- نسبة معدل دوران الأموال الخاصة : وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{(صافي المبيعات/ الأموال الخاصة)}$$

وتظهر هذه النسبة إمكانية الدينار من الأموال الخاصة على تحقيق مبيعات المؤسسة وارتفاع هذه النسبة مؤشر على كفاءة الاستثمار.

### 4-2 - نسبة معدل دوران المخزون: ويعطى بالعلاقة التالية:

1 - ELIE COHEN, ANALYSE FINANCIERE, P190.

2- منير شاکر محمد، مرجع سبق ذكره، ص76.



$$\text{مبيعات البضائع} \\ \text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{متوسط المخزون}}$$

تظهر هذه النسبة سرعة حركة المخزون وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا على كفاءة المنشأة ، وتدل على مدى تحكم المؤسسة في تسيير مخزونها، إلا أنه لا بد من التنويه هنا أن معدل دوران المخزون يرتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة.

#### 4-3- نسبة متعلقة بالعمليات المالية (الحقوق والديون)<sup>(1)</sup>:

أ- معدل دوران المدينين: وتحسب هذه النسبة كما يلي: صافي المبيعات / متوسط المدينين.

وتصبح هذه النسبة ذات دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التحصيل (فترة الائتمان

$$\text{الممنوحة للمدينين)، ومتوسط فترة التحصيل يحسب كما يلي :} \\ \text{عدد أيام السنة} \\ \text{معدل دوران المدينين}$$

فكلما ارتفع المعدل، وانخفضت فترة الائتمان ، كلما دل ذلك على كفاءة أكبر في استخدام الموارد

المالية للمؤسسة بحيث يدل على أن المؤسسة تحصل ديونها بسرعة، وتعيد استثمارها مرة أخرى، وهو ما

يحسن سيولة المؤسسة، ويقلل من حاجتها إلى التمويل خاصة الخارجي، كما يمكننا قراءة نشاط المؤسسة

الإنتاجي، والتسويقي على أنه يعتبر جيد لأنها لا تضطر إلى منح المدينين فترات ائتمانية طويلة.

$$\text{صافي المشتريات} \\ \text{متوسط الدائنين}$$

ب- معدل دوران الدائنين: ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{أو:} \\ \text{صافي المبيعات} \\ \text{متوسط الدائنين}$$

1- منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص78.

تصبح هذه النسبة ذات دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التسديد (فترة التسديد الممنوحة

عدد أيام السنة
معدل دوران الدائنين

للمنشأة من قبل الدائنين) ومتوسط فترة التسديد يحسب كما يلي:

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملاءمة بين سياستي البيع والشراء، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد متوسط فترة الائتمان ، كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المؤسسة من زاوية السيولة مما سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات ، وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة<sup>(1)</sup>.

**المطلب الثالث : تحليل الاستغلال (جدول حسابات النتائج)<sup>(2)</sup>.**

- حساب الأرصدة الوسيطة للتسيير:

**1- الهامش الإجمالي (ح/80):** هو عبارة عن حصيلة النشاط التجاري الذي تقوم به المؤسسة وبمعنى آخر هو الفرق بين مبيعات البضائع، والبضائع المستهلكة، ويستعمل الهامش الإجمالي في المؤسسات التجارية، والمؤسسات المختلفة أي التي تمارس نشاطا تجاريا وصناعيا في نفس الوقت ويحسب بالعلاقة التالية: الهامش الإجمالي = مبيعات بضائع - بضائع مستهلكة.

**2- القيمة المضافة (ح/81):** وهي عبارة عن الثروة (القيمة) الإضافية المتكونة في المؤسسات نتيجة لاستعمال مواد وخدمات الغير، بالإضافة إلى وسائلها الخاصة، وتمثل كذلك الفرق بين الإنتاج والاستهلاك الوسيط من السلع و الخدمات المتحصل عليها من الغير، والمستعملة في الإنتاج ويستخدم مؤشر القيمة المضافة لعدة أغراض تحليلية فهي توضح مدى تطور المؤسسة ، وهي مقياس لحجم نشاط

1- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص37.

2- رمضان مبروكي، مرجع سبق ذكره، ص47-48.

## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

المؤسسة، وتساهم في تقييم الأداء الاستغلالي لعناصر الإنتاج ومدى كفاءتها وتحسب وفق العلاقة

التالية: القيمة المضافة = الإنتاج - الاستهلاك الوسيط

3- نتيجة الاستغلال (ح/83): وهي عبارة عن النتيجة المحققة من طرف المؤسسة في دورة

الاستغلال من خلال ممارستها للنشاط العادي، ويحسب وفق العلاقة التالية:

نتيجة الاستغلال = (القيمة المضافة + منتجات مختلفة + تحويل تكاليف الاستغلال) - (تكاليف المستخدمين + ضرائب ورسوم + مصاريف مالية + مخصصات المؤونة والاهتلاكات)

4- نتيجة خارج الاستغلال (ح/84): تعبر عن النتيجة التي تحققتها المؤسسة من خلال قيامها

ببعض العمليات غير العادية كبيع بعض الأصول ، وتحسب كما يلي:

نتيجة خارج الاستغلال = نواتج خارج الاستغلال - مصاريف خارج الاستغلال.

5- النتيجة الإجمالية للدورة (ح/880): وهي عبارة عن المجموع بين نتيجة الاستغلال، ونتيجة

خارج الاستغلال ويحسب وفق العلاقة التالية:

النتيجة الإجمالية للدورة = نتيجة الاستغلال + نتيجة خارج الاستغلال

6- النتيجة الصافية (ح/86): وهي عبارة عن النتيجة الإجمالية للدورة، مخصوما منها قيمة الضرائب

على الأرباح ، وهذه النتيجة قد تكون ربحا أو خسارة ، وتحسب كما يلي:

النتيجة الصافية = النتيجة الإجمالية للدورة - ضرائب على الأرباح

المطلب الرابع: أهم نسب الاستغلال<sup>(1)</sup>.

1- مؤشر القيمة المضافة : ويعطى بالعلاقة التالية:

(القيمة المضافة/ الإنتاج الكلي) X 100

1- رمضان مبروكي، مرجع سبق ذكره، ص 49-50.

## الفصل الثاني : دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

تعتبر القيمة المضافة مؤشرا مهما في تقييم وضعية المؤسسة، حيث يقس حصة المؤسسة من الدخل الوطني ، كما تسمح لنا بقياس المداخل (القيم الإضافية الناتجة عن الإنتاج والتي توزع على العوامل التي ساهمت في إنتاجها) ، وهي أجور المستخدمين، والمصاريف المقدمة إلى الأجهزة الحكومية على شكل ضرائب ورسوم ، المصاريف المقدمة على شكل فوائد لرأس المال المقترض والمبالغ المحددة مقابل استعمال الأصول الثابتة في شكل اهتلاكات.

مؤشر القيمة المضافة يساعد في تقديم معلومات حول:

- مستوى وحجم النشاط الاقتصادي للمؤسسة.

- مدى مساهمة المؤسسة في الإنتاج الوطني الخام.

- قدرة وفعالية عناصر الإنتاج داخل المؤسسة.

- علاقة رأس المال بالعمل، والإنتاج.

كلما كانت نسبة القيمة المضافة قريبة من الواحد، كانت المؤسسة فعالة، وذات قدرة على

الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج.

**2- نسبة أعباء الاهتلاكات والمؤونات من القيمة المضافة: وتعطى بالعلاقة التالية:**

$$(أعباء الاهتلاكات والمؤونات / القيمة المضافة ) \times 100$$

هذه النسبة تقارن التكاليف غير المقررة في المدى القصير بالقيمة المضافة، كما تعبر عن القيمة

الكبيرة من كثافة رأس مال المؤسسة، أما إذا كانت كثافة رأس المال ضئيلة، فهذا يعود حتما بالخطر

على المؤسسة، من توقيف لنشاطاتها، وهذا يؤدي إلى تغيير أو تصليح اجهزة المؤسسة المتوقفة.

**3- نسبة مصاريف المستخدمين:**

**أ- نسبة مصاريف المستخدمين بالنسبة للقيمة المضافة: وتعطى بالعلاقة التالية :**

(مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة)  $100 X$

كلما ارتفعت هذه النسبة ، كلما دل ذلك على تشغيل يد عاملة هائلة.

ب- نسبة مصاريف المستخدمين بالنسبة لمجموع التكاليف: وتعطى بالعلاقة التالية

(مصاريف المستخدمين / مجموع التكاليف)  $100 X$

تقيس هذه النسبة ، نسبة مصاريف المستخدمين من التكلفة الإجمالية للإنتاج خلال دورة الاستغلال.

4-نسبة الإنتاجية: وتعطى بالعلاقة التالية:

(القيمة المضافة / عدد العمال)  $100X$

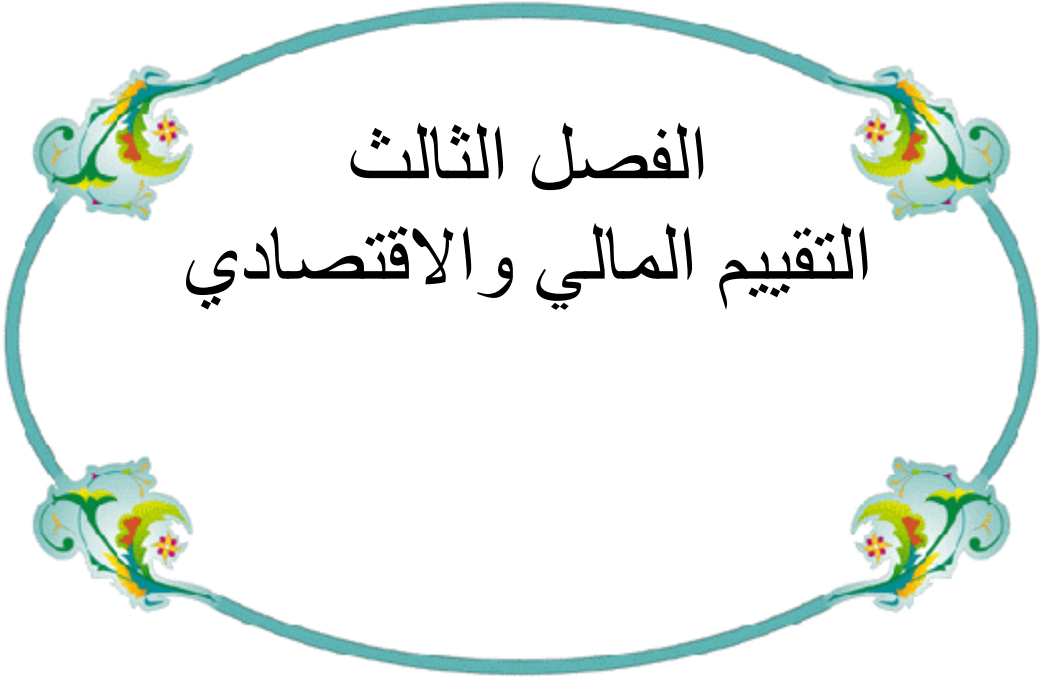
تعبّر هذه النسبة عن مدى تأهيل وخبرة ومهارة وفعالية اليد العاملة، ويظهر هذا من خلال حصة

كل عامل من القيمة المضافة ، وتعبّر كذلك عن مدى الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشرية.

### خلاصة الفصل:

إن الغرض الرئيسي للتحليل المالي هو تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وتحليل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية قياسا بالاحتياجات المالية الكبيرة والتحليل المالي هو عملية يتم من خلالها دراسة النشاط والمردودية والهيكلية المالية للمؤسسة في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل ، ويقوم التحليل المالي أساسا على البيانات المحاسبية، وخصوصا الميزانية، وحسابات النتائج ، والملاحق المعدة من طرف المؤسسة، بغرض اشتقاق مجموعة من

المعلومات والمؤشرات الكمية والنوعية، حول نشاط المؤسسة والتي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، وتفيد في اتخاذ القرارات وتساهم كذلك في تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف في عملياتها المالية والتشغيلية ويعتمد التحليل المالي على مجموعة من الأدوات وهي الوسائل والطرق الفنية، والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المؤسسة، والتي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم، ويقوم التحليل المالي أيا كانت صورته على منهج المقارنة ، لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة المقارنة، كما يعتبر تحليل النسب المالية الأسلوب الأكثر شيوعا، وذلك لأنه يوفر عددا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية، والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات ، ويساعد التحليل المالي في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات ، حتى أنه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وبالتالي فالتحليل المالي ضرورة حتمية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الحديثة.



الفصل الثالث  
التقييم المالي والاقتصادي

### المبحث الأول: طبيعة التقييم

يعرض هذا المبحث مفهوم التقييم، وأغراض استخداماته وكذلك خطوات التقييم وأنواعه إضافة إلى الصعوبات التي تعترض عملية التقييم.

#### المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء، وأهدافه.

##### 1- مفهوم تقييم الأداء:

نظرا لتنوع أهداف واتجاهات الباحثين في دراسة المواضيع المرتبطة بتقييم الأداء فقد نتج عن هذا التنوع عدة مفاهيم، إضافة إلى أن التقييم يتصف بالشمولية، ويمكن النظر إليه من عدة زوايا.

- إن عملية تقييم الأداء هي جزء مهم من المراقبة الكلية والغاية من تقييم الأداء هي تحديد المشكلة التي تعترض أداء المؤسسة، وفي هذا الإطار فإن عملية التقييم تعتبر شكلا من أشكال الرقابة بحيث تعتمد على تحليل النتائج المتوصل إليها، من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، والمتمثلة في ترشيد الإدارة، وإلى إعداد الخطط المستقبلية، وفي استخدام الأمثل للموارد الإنتاج المتاحة<sup>(1)</sup>.

- تقييم الأداء يعد أحد العناصر الأساسية للوظيفة الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات، وبيانات، ومؤشرات تستخدم في التعبير عن مدى تحقيق أهداف المؤسسة، والتعرف على اتجاهات الأداء فيها، إضافة إلى تحديد مسيرتها ونجاحها، ومستقبلها<sup>(2)</sup>.

- تعتبر عملية تقييم الأداء إحدى العمليات الإدارية الأساسية المطلوبة على جميع مستويات إدارة المؤسسة، وهي ضرورية من أجل التحقق من أن المؤسسة تقوم فعلا بإنجاز ما تم التخطيط إليه من

1- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص81.

2- نفس المرجع السابق، ص85.



أهداف، ويعتمد جوهر عملية التقييم على مقارنة الأداء الفعلي، بالنتائج، والأهداف المرغوب في تحقيقها<sup>(1)</sup>.

بصفة عامة، يمكن القول أن عملية تقييم الأداء هي دراسة شاملة للمؤسسة، أو المشروع من عدة زوايا، والتي تساعد على ترشيد قراراتها في المستقبل.

## 2- أهداف التقييم:

تختلف أهداف التقييم، باختلاف أغراضه، فمفهوم التقييم يتصف بالشمولية ، ويمكن النظر إليه من عدة زوايا.

- تهدف عملية تقييم الأداء بشكل عام، إلى دراسة المؤسسة أو المشاريع، من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية، واقتصادية في المشروع وذلك بغرض تحديد نقاط القوة، ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التقييم في ترشيد القرارات.

- كما تهدف عملية التقييم، إلى استنباط بعض المؤشرات سواء كانت كمية ، أو نوعية والتي توفر للإدارة أدوات للتخطيط والرقابة، والتي تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع، أقرب ما تكون إلى الحقيقة.

ويمكن بشكل عام، حصر أهداف تقييم الأداء في الجوانب التالية:

- دراسة قدرة المؤسسة على الاستمرار (ال فشل المالي).
- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط و الرقابة.
- استشراف الآفاق المستقبلية.
- نقوم بالتقييم بغرض تطوير المؤسسة، وجعلها أكثر كفاءة.

1- عبد الرحمن ثابت، جمال الدين المرسي، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية ، القاهرة 2003، ص118

- نقوم بالتقييم بغرض الحصول على قروض من المؤسسات المالية .
- نقوم بالتقييم بغرض الخصوصية، أو التنازل عن المؤسسات.
- نقوم بالتقييم بغرض الاندماج.
- نقوم بالتقييم بغرض التصفية.

### المطلب الثاني : خطوات وأنواع التقييم.

#### 1- خطوات التقييم:

- تعتمد عملية التقييم على جملة خطوات متتابعة، تشكل في مجملها المنهج العلمي للتقييم، وتتمثل خطوات التقييم في ما يلي:
- تحديد الغاية، أو الهدف من التقييم.
  - جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التقييم.
  - تحديد أدوات التقييم المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وأسرع وقت، وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني ، والعلمي للقائم بعملية التقييم، ومقدار درايته بالأساليب المختلفة لعملية التقييم.
  - تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التقييم بالاعتماد على الأدوات التي تم تحديدها مسبقا للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التقييم.
  - تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.
  - كتابة الاستنتاجات، والتوصيات النهائية، المتعلقة بالتقييم العام للمؤسسة، في شكل تقرير، يتضمن مؤشرات وبدائل تخدم متخذي القرار، مع مراعاة التوصية، بما يراه المكلف بعملية التقييم البديل الأفضل منها.

2- أنواع التقييم<sup>(1)</sup>

يمكن النظر إلى عملية تقييم الأداء، من زوايا متعددة يكمل بعضها بعضا، وهذه الأنواع تستند على أسس مختلفة ويمكن عرض أنواع التقييم الأكثر شيوعا كما يلي:

- المراجعة، مراقبة التسيير، والدراسات التقييمية.

- التقييم الداخلي، والتقييم الخارجي.

- التقييم التحليلي المتحرك، والمقارن.

- التقييم الاقتصادي، المالي، والاجتماعي.

2-1- المراجعة، مراقبة التسيير، والدراسات التقييمية:

2-1-1- المراجعة: تطبق في مكاتب الخبرة المحاسبية، وتمتد إلى دراسة التنظيم، أو الفعالية

الفنية للمصالح، من أجل ترشيد القرارات.

2-1-2- مراقبة التسيير: هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير، التي بمقتضاها

يضمن التسيير الحسن للموارد واستعمالها الملائم، والفعال قصد تحقيق استراتيجيات المؤسسة، ومن بين أدواتها نجد المحاسبة العامة التي تقيس الفعالية الداخلية للمؤسسة.

2-1-3- الدراسات التقييمية: وتنتج من طرف باحثين وجامعيين، أو مراكز البحوث، وتتعلق

بالتقييم الخارجي.

2-2- التقييم الداخلي والخارجي:

2-2-1- التقييم الداخلي :

1- عبد النور مدب، خالد طاهري، دراسة تقييمية للوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة، مذكرة مهندس دولة في التخطيط، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر 2005، ص42-43.

- إذا تم التقييم من قبل جماعات من داخل المؤسسة، وعلى بيانات المؤسسة ، أو المشروع، ولغايات معينة يتطلبها المشروع يعتبر التقييم داخليا، وغالبا ما يهدف إلى خدمة إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها.

### 2-2-2- التقييم الخارجي:

- أما التقييم الخارجي، فيتم من طرف جهات من خارج المؤسسة ،و يهدف إلى خدمة هذه الجهات، ولتحقيق أهدافها.

وتجدر الإشارة إلى أن التقييم الداخلي ليس كافيا، لذلك ينبغي أن يقترن بالتقييم الخارجي، ذي الأهداف والأساليب المختلفة، فهما يكملان بعضهما البعض.

### 2-3- التقييم التحليلي، المتحرك، والمقارن:

2-3-1- التقييم التحليلي:تسير كلمة تحليل في اللغة إلى تبسيط الشيء، أو تفكيكه إلى العناصر التي يتكون منها، والتقييم لا يخرج في إطاره العام عن معنى التحليل ويتم إعداد تقييم وضعية المؤسسة ، بإرجاع الفعل المراد تقييمه إلى موضوعه ، من أجل تحليل جميع العناصر الداخلية، والخارجية التي تحدد سلوكيات القائمين عليها وتفاعلهم فيما بينهم.

2-3-2- التقييم المتحرك: يهتم هذا النوع من التقييم بالعلاقة الموجودة بين الفعل المراد تقييمه، والتنظيم الذي أصدره، فإمكانية الفعل ، والتصرف هي من صلاحيات الجهاز التنظيمي، فالتقييم يكون علميا إذا اندرج في التنظيم، كمسار ديناميكي نشيط يسمح لرجال الأعمال من فهم وتحليل ما يقوم بفعله، من أجل تطابق سير تنظيمهم مع المهام التي أسندت إليهم.

### 2-3-3- التقييم المقارن: يتمثل في قياس آثار فعل ما، مع الأخذ بعين الاعتبار معيار

الزمن، أو الوضع المماثل، أو معايير أخرى.

تختلف باختلاف أهداف التقييم.

#### 2-4- التقييم الاقتصادي ، المالي والاجتماعي:

##### 2-4-1- التقييم الاقتصادي: يختص بالأهداف المتمثلة في توزيع الموارد النادرة في البلاد،

ومساهمة المؤسسة أو المشروع في النمو الاقتصادي، يهتم عموماً ، بمعرفة العلاقات المتبادلة بين المشروع المقترح، والمجتمع الذي يقام فيه، من خلال معرفة مدى استفادة المشروع من المجتمع، أو البيئة التي يتوطن فيها من جهة والفائدة التي يعود بها قيام هذا المشروع على المجتمع من جهة أخرى.

##### 2-4-2- التقييم المالي: يهتم بالمظاهر المالية التي تتعلق بالإيرادات، والنفقات الخاصة

بالمؤسسة، باستخدام التحليل المالي، الذي أصبح يساعد في تقييم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات عن طريق اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، والتي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية، والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية، ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات.

##### 2-4-3- التقييم الاجتماعي: يهتم المؤسسات العمومية ذات الأهداف الاجتماعية، والتوزيعية،

مثل طريقة توزيع الفائض المحتمل للمؤسسة بين مختلف فئات المجتمع.

#### المطلب الثالث : صعوبات التقييم<sup>(1)</sup>.

##### 1- صعوبات متعلقة بتكاليف المؤسسة:

1- عبد النور مدب، خالد طاهري، مرجع سبق ذكره، ص 43-44

عندما نحاول تحليل تكاليف المؤسسة العمومية، يجب علينا معرفة حقيقة الأسعار، والتي تؤدي إلى معرفة حقيقة التكاليف، هذه الحقيقة نذكرها من خلال السوق ، لكن القطاع العمومي لا يخضع لمنطق السوق، وهنا يكمن المشكل ، لأننا سنواجه صعوبة التمييز بين التكاليف التي تتحملها فعلا المؤسسة العمومية والتكاليف التي يتحملها المتعاملون الخارجيون، بحكم ارتباطهم بالوصاية إضافة إلى ذلك ، فإن العلاقة بين التكاليف، والخزينة غالبا ما تعرف تباعدا، مما يعقد تقييمها.

### 2- صعوبات متعلقة بالأهداف:

إن المؤسسة قد سطرت أهدافا متعددة، ومتباينة تسعى إلى تحقيقها، وإن بعض جوانبها تجعل عملية التقييم معقدة، فتعدد الأهداف بحد ذاته، يخلق نوع من الصراعات بين أطراف المؤسسة، حيث أن كل طرف يفضل الأهداف التي تناسبه على حساب الآخرين، إضافة إلى ذلك فإن الأهداف نفسها نادرا ما تكون محددة بطريقة واضحة ودقيقة، وهذا يؤدي إلى ضغوطات متعددة تتحملها.

### 3- المتعاملون الاجتماعيون:

إن عملية التقييم تختلف حسب الطرق، والمناهج المستعملة فنشاط كل مؤسسة لا يقدم امتيازات إلا لعدد محدد من الأشخاص، بعكس ذلك فإن التكاليف قد تتحملها قاعدة أوسع من ذلك، فالمستفيدون يعتبرون نتائج المؤسسة إيجابية من جهة، وقد يعتبرها آخرون كالمواطن المساهم غير ذلك، من جهة أخرى، وبالتالي فإن كفالة المؤسسة لها دائما معارضي، ونادرا ما يكون الجميع راضين، فالمنتجات ذات السعر المرتفع، والنوعية الرديئة، نادرا ما ينظر إليها الزبون، بينما المالي و الجبائي يرون أن المؤسسة مكلفة من طرف الدولة كذلك العمال فينظرون من زاوية الأجر الحقيقي ... إلخ.

فكل طرف يحاول تعظيم نصيبه في المعادلة، ولهذا فإن عدم تحديد دور كل طرف في

المؤسسة، والعلاقة بينهم، يزيد عملية التقييم تعقيدا.

4- صعوبات متعلقة بالعوامل الخارجية:

لقد أصبحت مسائل البيئة من القضايا المطروحة على المستوى الدولي، والتي تحظى باهتمام متزايد من المنظمات الدولية، ومن حكومات العديد من البلدان، التي صارت تفرض الشروط، والقيود المتزايدة سعياً منها للحد من الآثار السلبية لبعض المشاريع على البيئة، والتي قد ترغم المؤسسة على تحديد سلوكها حسب محيطها.

إن عملية التقييم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية سواء كانت لها آثار سلبية، أو إيجابية، بالإضافة إلى مختلف علاقاتها بالمحيط، وتجدر الإشارة إلى أنه عند تقييم الربحية الاجتماعية تبرز مشكلة احتساب الآثار غير المباشرة، السلبية والإيجابية للمشروع على المجتمع والبيئة حيث أن العديد من المتغيرات التي تظهر عند التحليل يصعب قياسها أو التعبير عنها كميًا.

5- صعوبات أخرى:

- توجد صعوبات أخرى متعلقة بإجراء عملية التقييم ذاتها فهي تحتاج إلى كم هائل من المعلومات الضرورية، والتي تتعدد مصادرها، مما قد يثير إزعاجاً للمؤسسة عند محاولة الحصول على كل المعلومات، وكذلك إلى غياب التعاون في بعض الأحيان مع المكلف بالتقييم.

- صعوبات متعلقة بطبيعة البيانات المالية المنشورة من طرف المؤسسة، والتي تعد في ظل مجموعة من الفرض والمبادئ المحاسبية التي تؤثر في طبيعة هذه البيانات وتحد بالتالي من استخداماتها في اتخاذ القرار منها مثلاً: فرض القياس النقدي، وفرض ثبات وحدة النقد ومبدأ التكلفة التاريخية، وفرض استمرارية المشروع.

- بالإضافة إلى الطبيعة التحكمية لعملية القياس المحاسبي ذلك على اعتبار أن الأرقام التي تحويها البيانات المحاسبية المنشورة، هي في النهاية محصلة لعمليات قياس تخضع مخرجاتها إلى حد

كبير لتأثير نوع وطبيعة الأسس التي تتبعها المؤسسة بشأن الاعتراف بكل من الإيرادات والمصروفات، وكذلك لنوع الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في قياسهما، لذلك فإن الوصاية نادرا ما تحدد معايير التسيير في المؤسسات، وإن كانت موجودة فهي ليست عملية، وغير مستعملة بشكل فعال وهذا م نشأته أن يعيق عملية التقييم<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثاني: التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية.

يهتم التقييم المالي بالمظاهر المالية، التي تخص الإيرادات ، والنفقات الخاصة بالمؤسسة، ويمكن القول بأن التقييم المالي يحدد درجة المردودية والسيولة المالية.

- سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم نظرة شاملة، وواضحة حول التقييم المالي للمؤسسة أو للمشاريع الاستثمارية والذي يعتمد على أسلوبين:

- الأساليب التقليدية: نتجاهل القيمة الزمنية للنقود.

وتتمثل في: - الطرق المحاسبية مثل معدل العائد المحاسبي.

- معدل العائد الداخلي.

- القيمة الحالية الصافية.

- التنمية النسبية لرأس المال ومعدل العائد الداخلي.

- وقبل التطرق إلى مختلف الأساليب ، ارتأينا أن نوضح بعض المفاهيم العامة حول الاستثمار.

### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار.

يحتل الاستثمار مكانة عالية في النشاط الاقتصادي في غالبية الدول المتطورة، باعتباره قادرا

على خلق المداخل ، والشغل ويعتبر الاستثمار أحد المحركات الأساسية في النمو الاقتصادي.

1- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص101.



1- تعريف الاستثمار:

يتميز هذا المفهوم بالشمولية حيث يمكن أن ينظر إليه من زوايا مختلفة.

**1-1 المفهوم المحاسبي للاستثمار:** الاستثمار يتشكل من مجموعة الأصول والقيم المادية، أو المعنوية مملوكة أو تم إنشاؤها من طرف المؤسسة بغرض استغلالها الدائم بنفس الشكل في عملية الإنتاج والمستخدمه خلال سنة على الأقل في المؤسسة ويطلق عليه ( FBCF Formation brute de capital fixe)<sup>(1)</sup> هو مجموعة من أملاك وقيم دائمة التي اشترتها المؤسسة أو أنشأتها بنفسها، و فيما يلي بعض العناصر كالنفقات الإعدادية وتتمثل في النفقات التي التزم بها عند إنشاء المؤسسة وعند شراء وسائل الاستغلال الدائمة وكذلك النفقات المتعلقة بتتمة أو تحسين نشاطها ومن بينها نفقات متعلقة بعقد الشركة ، نفقات القروض، نفقات الاستثمار ، نفقات سير العمل ما قبل الانطلاق ، نفقات الدراسات<sup>(2)</sup>.

**2-1 المفهوم الاقتصادي للاستثمار:** هو كل استخدام أو تضحية بالموارد المالية في الوقت الحالي بغرض تحقيق نتائج في المستقبل، تأتي على شكل أقساط (تدفقات نقدية متتابعة) خلال فترات مختلفة، بحيث يكون العائد الإجمالي للاستثمار أكبر من الإنفاق المبدئي.

بالنسبة للاقتصاد الكلي، أهمية الاستثمار والذي يتمثل في العلاقة بين (FCBF) والنتائج الداخلي الخام (PIB) بحيث :  $Taux\ d'investissement = FBCF/PIB$  ، هذه العلاقة تعبر عن الجزء من الناتج الداخلي الخام المخصص لشراء الأصول والقيم الاستثمارية.

1 – BERNARD BERNIER, YVES SIMON, INITIATION A LA MACROECINOMIE, 8EME EDITION, DUNOD, PARIS 2001, P138.

2- عبد الكريم بن يعقوب ، أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص28-29.

3-1 المفهوم المالي للاستثمار : هو مجموعة من النفقات والتي بدورها تولد إيرادات أو مداخيل

خلال فترة طويلة، والتي تساهم وتضمن دفع الإنفاق المبدئي<sup>(1)</sup>.

2- دالة الاستثمار:

- دالة الاستثمار تعبر عن علاقة عكسية بين عائد الاستثمار ومستوى معدل الفائدة ( دالة

متناقصة) بحيث:

$$I = I(i)$$

$$\frac{dI}{di} < 0$$

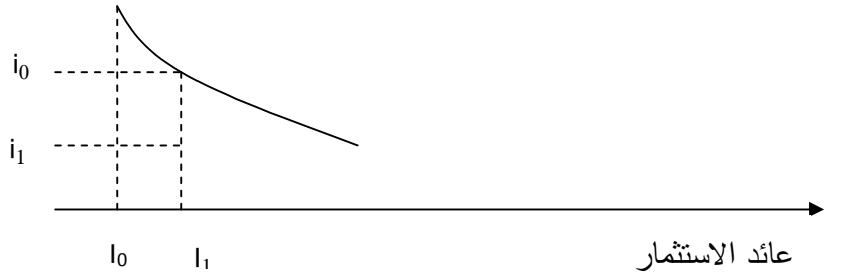
عندما ينخفض معدل الفائدة (I) تصبح المشاريع الاستثمارية مقبولة لأنها تحقق أرباحا وكلما

ارتفع معدل الفائدة كلما كانت القيمة الحالية للمشاريع ضعيفة، وهو ما يؤدي إلى قلة المشاريع التي تحقق

عائدا، وفي هذه الحالة الاستثمار الإجمالي ضعيف، والشكل رقم (23) يوضح ذلك.

الشكل رقم (23) : دالة الاستثمار.





**Source :** BERNARD BERNIER, YVES SIMON, INITIATION A LA MACROECINOMI, 8EME EDITION, DUNOD, PARIS 2001, P138.

### 3- حساب القيمة الحالية<sup>(1)</sup> :

ينبغي لدراسة وتحليل إمكانية أو فرصة الاستثمار الأخذ بعين الاعتبار عاملين هما: الربحية والقيمة الزمنية للنقود، وهذا ما يثير السؤال حول كيفية حساب صافي التدفقات النقدية للعمليات خلال الزمن، بفرض ثبات الظروف الأخرى أي كيف يمكن وضع هذه التدفقات المختلفة من حيث التوقيت في موقف متماثل بحيث يمكن المقارنة بينهما ومن الطرق التي تجمع بين قياس العائد والقيمة الزمنية للنقود الطريقتين التاليتين:

- القيمة الحالية الصافية (VAN)

- معدل العائد الداخلي (TRI)

خلال سنة يوجد مبلغ من المال وليكن  $(P_0)$  يستثمر بمعدل فائدة  $(i)$  يدر فوائد تقدر بـ  $I(P_0)$  ، المبلغ المالي المتوفر عند نهاية السنة يقدر بـ:  $P_0(1+i)$  من أجل عدد معين من السنوات  $(N)$  يصبح هذا المبلغ:  $P_0(1+i)^N$  .

تكون هذه القيمة مساوية للعائد الصافي للاستثمار وليكن  $(R_1)$  إذا تحقق ما يلي:

1 - BERNARD BERNIER, YVES SIMON, INITIATION A LA MACROECINOMIE, P120-121.

$$P_0(1+i) = R_1$$

$$P_0 = \frac{R_1}{(1+i)}$$

ومنه:

$P_0$ : هي القيمة الحالية لـ  $(R_1)$ .

نفرض أن مشروع استثماري يحقق تدفقا نقديا واحدا خلال سنتين، وليكن  $(R_2)$  القيمة الحالية

$$P_0 = \frac{R_2}{(1+i)^2}$$

لعائد الاستثمار  $(R_2)$  تعطى كما يلي:

بصفة عامة ، إذا كان  $(N)$  هو عدد السنوات، فإن القيمة الحالية لعائد الاستثمار  $(R_N)$  المحققة

$$P_0 = \frac{R_N}{(1+i)^N}$$

خلال هذه السنوات هي:

يتم حساب القيمة الحالية لمختلف التدفقات النقدية للاستثمار، ولتكن  $(R_1, R_2, R_3, \dots, R_N)$

كما يلي:

$$VA = P_0 = \frac{R_1}{(1+i)} + \frac{R_2}{(1+i)^2} + \dots + \frac{R_N}{(1+i)^N}$$

أو:

تستثمر المؤسسة كلما كانت القيمة الحالية لمجموع إيرادات المشروع أكبر من تكلفة الاستثمار

$$VA = P_0 = \frac{R_1}{(1+i)} > C_0 \quad (C_0)$$

المطلب الثاني : التقييم المالي باستخدام الأساليب التقليدية.

1- معدل العائد المحاسبي:

**1-1 مفهوم معدل العائد المحاسبي:** هو مؤشر شبيه بالمؤشرات الخاصة بالتسيير المالي ويهدف

إلى تحديد مردودية المؤسسة والتي تعد أحد المحددات الرئيسية للاستثمار.

يعتبر هدف تحقيق الأرباح من الأهداف الإستراتيجية لإدارة المؤسسة وهو المبرر الاقتصادي

لوجودها، ويعود ذلك لارتباط الربح بشكل وثيق مع ما نشيده ملاك المؤسسة ولقد أصبح هدف تعظيم

الربح محور القرارات المالية ومؤشرا مهما في تقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة.

ولا بد من التمييز بين الربح كمقدار يظهر في قائمة الدخل وبين الربحية، والتي تعني قياس

مقدرة المؤسسة الكسبية وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت انجاز العمليات التي قامت بها

خلال فترة زمنية معينة.

تعود أهمية معدل العائد المحاسبي إلى أن نسبة هامش الربح غير كافية لتقييم ربحية المؤسسة

أو المشروع ككل لأن المبيعات هي جزء من مكونات الأداء التشغيلي وليس كل الأداء ، وتجدر الإشارة

إلى أن حجم الاستثمار المتاح والمعبر عن طاقة وحجم المؤسسة، يقصد به من الناحية التحليلية مجموع

الأصول التشغيلية والتي تسمى الأصول العاملة، وهي الأصول التي استخدمت فعلا في خلق الربح وهذا

يعني ضرورة استبعاد الأصول الأخرى التي لم تساهم في العملية التشغيلية ولا تخلق الربح ، ونظرا لأن

الاستثمار يتم تمويله بأموال يقدمها الملاك والمقرضون فإن الربح المستخدم في حساب معدل العائد هو

صافي الربح بعد الضرائب.

ويحسب معدل العائد المحاسبي بالطريقة التالية:

نتيجة السنة	=	معدل العائد المحاسبي
القيمة الصافية لاستثمار آخر السنة		

2-1 تقييم معيار معدل العائد المحاسبي<sup>(1)</sup>:

تشوب هذا المعيار عيوب عديدة أهمها ما يلي:

- تجاهل القيمة الزمنية للنقود بحيث لا يميز بين التدفقات النقدية سواء أكانت قد تحققت في السنة الأولى أو الثانية أو الأخيرة من عمر المشروع أي أنه يعطي أوزانا متساوية لتلك التدفقات، بغض النظر عن مواعيد تدفقها.

- تجاهل مدة حياة المشروع ، وما يتحقق فيها من عوائد إضافية، فوفقا لهذا المعيار قد يحقق المشروع الطويل الأمد معدل عائد محاسبي مساويا للمعدل الذي يحققه المشروع قصير المد.

2- فترة الاسترداد:

1-2 مفهوم معيار فترة الاسترداد<sup>(2)</sup>:

تقوم طريقة فترة الاسترداد أساسا على معيار السيولة ، فأثار الاستثمار على المؤسسة تؤدي

إلى:

- انخفاض السيولة.

- مخاطر الاختلال بين التدفقات النقدية للنفقات والإيرادات.

- نقص في الاستقلالية الذاتية في مجال اتخاذ القرار وفي مرونة المؤسسة بصفة عامة.

- فترة الاسترداد هي عدد السنوات اللازمة لاسترجاع النفقات الأصلية للاستثمار (الإنفاق

الأولي)، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل السرعة عند الاسترداد.

- بالتالي المشاريع الاستثمارية الأكثر قبولا، هي تلك المشاريع التي تحقق أقصر فترة استرداد.

1 - محمد دياب ، دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية ص 188.

2 - ABDELLAH BOUGHABA , ANALYSE ET EVALUATION DE PROJET, 2<sup>ème</sup> EDITION, BERTI EDITION, ALGER 2005, P17

وتحسب فترة الاسترداد كما يلي:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{النفقات الأصلية (الاستثمار الأولي)}}{\text{الإيرادات السنوية المتتالية.}}$$

2-2 تقييم معيار فترة الاسترداد<sup>(1)</sup>:

- يعتبر من أكثر المعايير شيوعا، واستخداما، نظرا لسهولة وتوفر المعلومات اللازمة لاستخدامه كما يعتبر أكثر ملائمة بالنسبة للمشاريع التي تخضع لعوامل التقلب السريعة ، وعدم التأكد لذا يمكن القول أن هذا المعيار يعتبر مقياسا لدرجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها كل مال مستثمر ، لذلك من الطبيعي في حال وجود درجة عالية من المخاطرة أن يعطي المستثمر الأفضلية للمشروع الذي يمكنه من استرداد رأس المال بفترة أقصر، تجنباً للمخاطرة التي تزيد كلما طالت فترة الاسترداد.

إلا أنه تشوبه عدة عيوب ، أبرزها:

- لا يأخذ هذا المعيار الآثار التي تترتب على تشغيل المشروع خلال عمره كاملا، بل يأخذ في الحسبان فقط السنوات الأولى التي تسترد خلالها التدفقات النقدية الاستثمارية، و يهمل النتائج التي يؤدي إليها المشروع بعد ذلك.

- يهمل معيار فترة الاسترداد ، القيمة الزمنية للنقود أي اختلاف قيمة المبلغ النقدي نفسه باختلاف الزمن الذي يتحقق فيه.

المطلب الثالث: التقييم المالي باستخدام الأساليب الديناميكية .

1- القيمة الحالية الصافية.

1-1 مفهوم معيار القيمة الحالية الصافية<sup>(1)</sup>:

1- محمد دياب ، مرجع سبق ذكره، ص 178-180.

هذه الطريقة في تقييم المردودية، تكمن في المقارنة (الفرق) بين الإنفاق الأولي (النفقات الأصلية) ونرمز له ( $I_0$ ) والقيمة الحالية لإيرادات الاستثمار المنتظرة ، ونرمز لها ب ( $R_1$  حتى  $R_N$ ) خلال مدة حياة المشروع الاستثماري (يرمز لها ب  $N$ ) وتعطى بالعلاقة التالية:

$$VAN =$$

حيث :  $VAN$ : القيمة الحالية الصافية.

$R_t$ : التدفقات النقدية للإيرادات.

$i$ : معدل الخصم (الحد الأدنى من العائد المطلوب على الاستثمار)

$I_0$ : الإنفاق الأولي.

إذا كان :  $0 < VAN$  ← الاستثمار تحقق عائدا.

$0 > VAN$  ← الاستثمار لا تحقق عائدا.

أما إذا كان الإنفاق الأولي يتحقق خلال فترات متتالية من نشاط المشروع، فإن القيمة الحالية

للاستثمار تعطى بالعلاقة التالية:

$$VAN =$$

حيث :  $J_a$  : النفقات الاستثمارية في السنة  $J$ .

وتجدر الإشارة إلى <sup>(2)</sup>

1 - ABDELLAH BOUGHABA , ANALYSE ET EVALUATION DE PROJET , P20-21.

2- عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر 2004، ص290-291.



- طريقة القيمة الحالية الصافية تقوم على أساس التدفقات النقدية وليس على أساس الربح المحاسبي ونفترض مبدئياً عن تطبيقها أن التدفقات السنوية تتم في نهاية السنة، بينما تدفق الاستثمار المبدئي يتم في بداية السنة الأولى.

- معدل الخصم الذي يستخدم في حساب القيم الحالية للتدفقات النقدية يساوي الحد الأدنى من العائد المطلوب على هذا النوع من الاستثمارات، وهذا يعني أن معدل الخصم أكبر من معدل الفائدة على القروض، بحيث يعكس المخاطر التي يتعرض لها التمويل بالملكية.

- نظراً لأننا نهتم بقياس عائد الفرصة الاستثمارية من الناحية الاقتصادية ، لذلك لا نأخذ في الحسبان التدفقات النقدية المرتبطة بسياسة التمويل ( فوائد، سداد القروض، التوزيعات ... ) ، ولكن مكني أخذها بعين الاعتبار في تحاليل أخرى.

### 1-2 تقييم معيار القيمة الحالية الصافية:

- يعترف بالقيمة الزمنية للنقود.
- يحسب التدفقات النقدية خلال المدة الكاملة للمشروع.
- أما مشكله الوحيد، فيكمن في اختيار أحسن وأنسب معدل خصم.

### 2- معدل العائد الداخلي:

#### 1-2 مفهوم معدل العائد الداخلي<sup>(1)</sup>:

يعتبر معيار معدل العائد الداخلي من المعايير الهامة التي تستخدم للمفاضلة بين المشاريع، والبدائل الاستثمارية المقترحة وذلك نظراً لدقته وأهميته.

1- محمد دياب ، مرجع سبق ذكره، ص146-147.

## الفصل الثالث: التقييم المالي و الاقتصادي

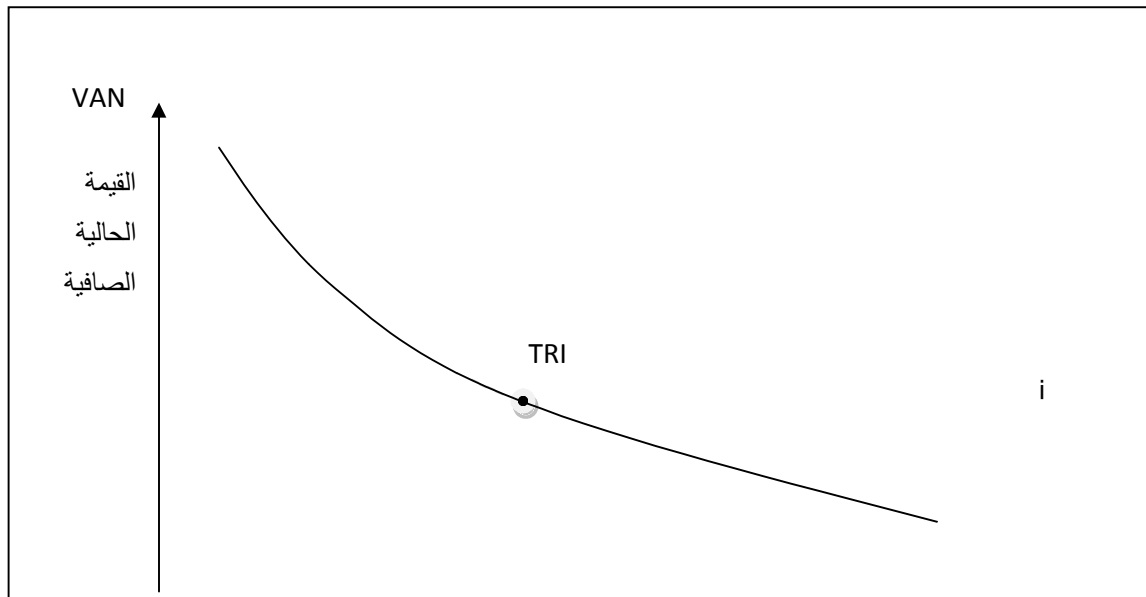
يعرف بأنه معدل الفائدة (الخصم) الذي تتعدم عنده القيمة الحالية الصافية، بمعنى آخر، هو معدل الفائدة الذي تتساوى عنده مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية مع القيمة الحالية للإيرادات النقدية المتوقعة، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$VAN = 0$$

حيث :  $i$  : معدل العائد الداخلي.

يمكن بيان العلاقة الموجودة بين القيمة الحالية الصافية ومعدل الخصم من خلال الشكل (24)

الشكل رقم (24) العلاقة بين VAN ومعدل الخصم



معدل الخصم

$$VAN=F(i)$$

Source : ABDELLAH BOUGHABA , ANALYSE ET EVALUATION DE PROJET, 2<sup>ème</sup> EDITION, BERTI EDITION, ALGER 2005, P17

- إن البحث عن قيمة سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية الجارية، مساوية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية الاستثمارية، يعني البحث عن أعلى قيمة لسعر الفائدة الذي يمكن للمستثمر أن يدفعه ( في حال أراد أن يلجأ إلى الاقتراض من أجل تمويل المشروع) دون الوقوع في خسارة، لذلك يمكن تعريف معدل العائد الداخلي بأنه أعلى قيمة لسعر الفائدة الذي يمكن للمستثمر أن يدفعه دون أن يقع مشروعه في خسارة، وينتج عن ذلك:

- عندما يكون معدل العائد الداخلي أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق، يعتبر المشروع رابحا.

- عندما يكون (TRI) أدنى من سعر الفائدة السائد في السوق يعتبر المشروع خاسرا.

- أما عندما يكون (TRI) مساويا لسعر الفائدة السائد في السوق، فالمشروع لا يحقق ربحا، ولا يقع في خسارة.

## 2-2 كيفية حساب العائد الداخلي :

- للوصول إلى قيمة معدل العائد الداخلي يتم استخدام الطريقة التالية:

نقوم باختيار معدل خصم عشوائي.

نقوم بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية باستخدام سعر الخصم المقترح.

إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات النقدية أقل من تكلفة الاستثمار المبدئي نقوم بتخفيض معدل الخصم والعكس صحيح.

نكرر العملية ونستمر في المحاولة، حتى تتساوى القيمة الحالية للتدفقات النقدية ، مع تكلفة الاستثمار أو على الأقل حتى يكون الفرق ضئيلاً سواء بالنقصان أو بالزيادة، وبصفة عامة نتحصل عليه بصفة تقريبية .

### 3- المقارنة بين القيمة الحالية الصافية ومعدل العائد الداخلي للمشروع<sup>(1)</sup>:

إن احتساب القيمة الحالية الصافية للمشروع يتطلب أن تحدد مسبقاً معدل الخصم، وهو عادة سعر الفائدة السائد في السوق، حيث أن هذا السعر يمثل تكلفة رأس المال، وفي الواقع من الصعب تحديد ما سيكون عليه سعر الفائدة خلال السنوات المقبلة، بسبب احتمال تقلبه وبعد هذا أحد عيوب معيار (VAN).

إذا كان الغرض من تقييم مشروع ما اتخاذ القرار حول قبول المشروع، أو رفضه ، بعد تحديد سعر الفائدة السائد في السوق، واستخدامه كمعدل خصم ، تكون نتيجة عملية التقييم واحدة سواء بالقبول أو الرفض، وسواء استخدمنا معيار القيمة الحالية الصافية، أو معدل العائد الداخلي.

معدل العائد الداخلي (TRI) لا يأخذ بالحسبان حجم الاستثمارات التي يتطلبها المشروع ، ولا الحجم الكلي للريح الذي ينتظر تحقيقه وبالتالي فإنه قد يقود إلى نتيجة خاطئة.

في حالة القيمة الحالية الصافية، يفترض إعادة استثمار الأموال بمعدل عائد يعادل معدل الخصم، أي الحد الأدنى من العائد المطلوب على الاستثمار بينما في حالة معيار العائد الداخلي، يفترض إعادة استثمار الأموال بمعدل عائد يعادل معدل العائد الداخلي ، فيلاحظ أن الحد الأدنى من

1- محمد دياب ، مرجع سبق ذكره، ص 159-160

## الفصل الثالث: التقييم المالي و الاقتصادي

العائد المطلوب يعادل تكلفة الأموال بحيث إذا كان معدل العائد المتوقع من الاستثمار أقل من تكلفة الأموال ، فهذا يعني أن الاستثمار يحمل المؤسسة خسائر، وفي ظل إعادة الاستثمار والتمويل بهذا المعدل فإنه يتعين على المؤسسة رفض الاقتراح، ويكون الاستثمار مربحا إذا أنتج عائدا أكبر من تكلفة التمويل وفي ظل افتراض إعادة التمويل، والاستثمار المستمر بمعدل العائد المحقق، فإنه من المنطقي قبول الاقتراح إذا توفر هذا الشرط (1).

يمكن توضيح العلاقة بين (VAN) و (TRI) بخصوص تقييم مشروع ما بالمثال التالي (2):

لدينا مشروعان A و B بحيث يكون معدل العائد الداخلي لكليهما مختلفان حيث:

$r_A$ : معدل العائد الداخلي للمشروع A

$r_B$ : معدل العائد الداخلي للمشروع B

الاختيار بين المشروعين A و B يعتمد على اختيار معدل الخصم (i) في هذه الحالة يوجد

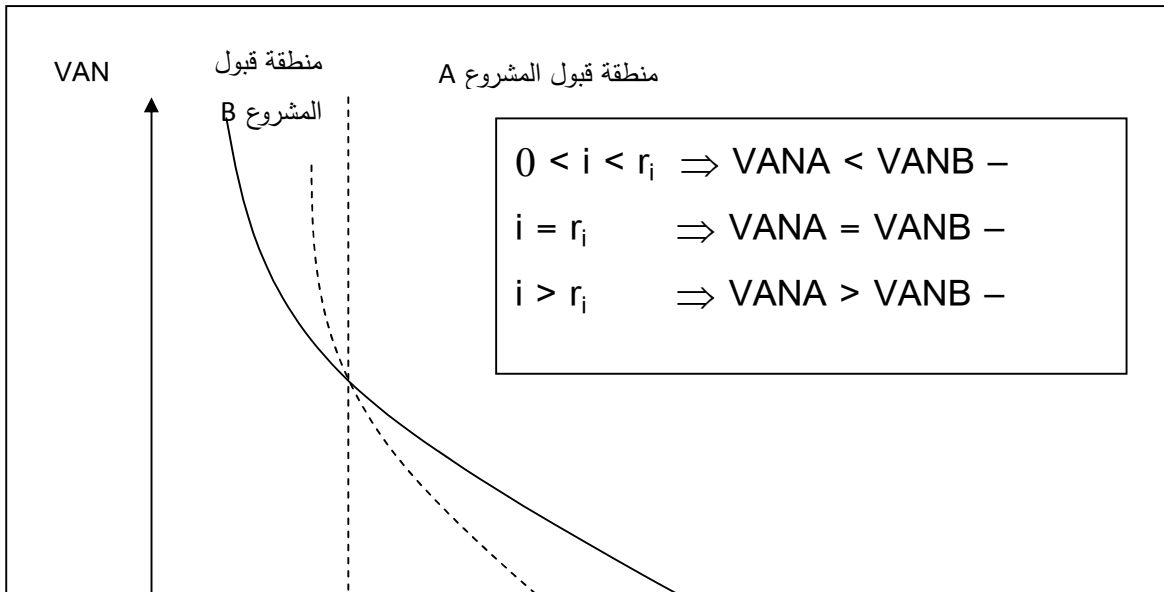
معدل ( $r_i$ ) من خلاله تتساوى القيم الحالية الصافية للمشروعين حيث يسمى ( $r_i$ )

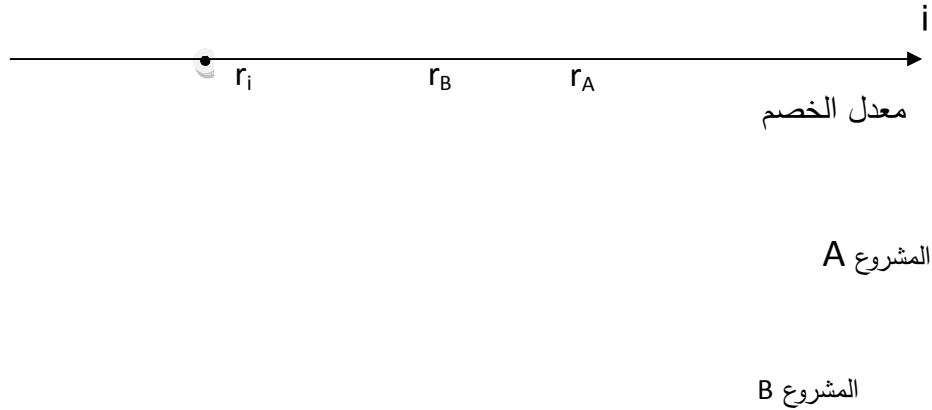
بـ (Taux d'indifférence ou Taux pivot)

حيث :  $VAN_A = VAN_B$

والشكل رقم (25) يوضح ذلك.

الشكل رقم (25) : العلاقة بين VAN و TRI





Source : ABDELLAH BOUGHABA , ANALYSE ET EVALUATION DE PROJET, 2<sup>ème</sup>

EDITION, BERTI EDITION, ALGER 2005, P29.

#### 4- التنمية النسبية لرأس المال:

التنمية النسبية لرأس المال تعبر عن العلاقة بين القيمة الحالية الصافية، وقيمة الاستثمار المخصصة ويتم حسابها عن طريق قسمة القيمة الحالية الصافية على مقدار قيمة الاستثمار المخصصة وتعطى بالعلاقة التالية

$$ERC = \frac{VAN}{\sum_{j=1}^K I_j (1+i)^{-j}}$$

حيث ERC: التنمية النسبية لرأس المال (L'enrichissement du capital)

VAN: القيمة الحالية الصافية.

رأ: الاستثمار في السنة j.

i: معدل الخصم.

يتم التعبير عن هذا المعيار بنسبة مئوية.

يتم قبول الاستثمار الذي يتمتع بأكبر معدل من التنمية النسبية لرأس المال.

### المبحث الثالث : التقييم الاقتصادي.

يعتبر التقييم الاقتصادي أو دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروع والمزعم إقامته على درجة بالغة من الأهمية، كونها تعني دراسة جدوى المشروع من وجهة نظر فائدته للمجتمع أو الاقتصاد الوطني ككل.

هناك نوعان من طرق التقييم، التي تأخذ بعين الاعتبار ، فائدة المجتمع ككل، وتتمثل فيما يلي:

- طريقة السعر المرجعي.

- طريقة الآثار.

سنقتصر على دراسة الآثار ، وسنحاول من خلال هذا المبحث تقديم نظرة شاملة حول هذه

الطريقة بالتطرق لمفهومها، ومحدداتها والمعايير التي تعتمد عليها.

### المطلب الأول: دراسة الجدوى الاقتصادية:

#### 1- مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية<sup>(1)</sup>:

تحتل دراسة الجدوى الاقتصادية مكانة عالية في التقييم الاقتصادي للمؤسسة كونها تعني بدراسة جدوى المشروع من وجهة نظر فائدته للمجتمع أو الاقتصاد القومي ككل، هذا النوع من الدراسات يهتم عموماً بمعرفة العلاقات المتبادلة بين المشروع المقترح والمجتمع الذي يقام فيه، من خلال معرفة مدى استفادة المشروع من المجتمع أو البيئة التي يتوطن فيها من جهة، والفائدة التي يعود بها قيام هذا

1- محمد دياب ، مرجع سبق ذكره، ص 203-204

المشروع على المجتمع من جهة أخرى، ويمكن الحكم على جدوى المشروع من الناحية القومية أو الاجتماعية من خلال المقارنة بين التكاليف الاجتماعية، والمنافع الاجتماعية.

تعد طريقة الآثار التي تعتمد عليها دراسة الجدوى الاقتصادية، تقوم دراسة الآثار على دراسة مدى تأثير المشروع المقترح على المجتمع ، وكيفية إدراجه أو اندماجه في الاقتصاد القومي ، مع تحديد مختلف الاضطرابات والآثار التي تنتج من جراء إدماجه.

### 2- موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية (1):

و في ما يتعلق بمدى تأثير المشروع المقترح على المجتمع فإن دراسة الجدوى ، تهتم بمعرفة درجة تأثير هذا المشروع على الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع ودرجة استغلالها ، وعلى أفراد المجتمع ، ومستوى المعيشة، وعلى علاقات الإنتاج ، والعلاقات الاجتماعية ومدى مساهمة المشروع في تأسيس قاعدة صناعية وتأثيره على المشاريع القائمة في المنطقة وكذلك تحديد أثر المشروع على البيئة بعناصرها المادية و البشرية.

لتحليل درجة تأثير المجتمع على المشروع المقترح أو المؤسسة ومدى إمكانية استفادة المؤسسة من البيئة التي تقام فيها، لا بد من معرفة الوفورات التي يحققها المشروع ، والناجمة عن وجوده في المجتمع منها مثلا الوفورات التي تتعلق باستفادة المشروع من البنى التحتية المتاحة في المجتمع ، كالطرق وشبكات المياه والكهرباء والهاتف والمجاري والبنوك وانخفاض تكاليف الموارد المتاحة و المستخدمة في المشروع مقارنة بالدول الأخرى، مثل انخفاض الأجور وكذلك توفر الكفاءات الضرورية محليا ، فضلا عن البيئة الضريبية والاستثمارية الملائمة إضافة إلى توفر الأمن والاستقرار وكذلك توفر

---

1- محمد دياب ، مرجع سبق ذكره، ص 204.



الظروف الجغرافية والطبيعية (كالمناخ والتربة،...) حيث أن توفر هذه المستلزمات في المجتمع يمكن أن تساعد على تخفيض كلفة إقامة المشروع ورفع كفاءة أدائه .

إن المشروع يعمل في بيئة مجتمعية محددة ، يمثل جزءا من البنية الاقتصادية يجب أن لا تقتصر على دراسة وتحليل الجوانب المالية والتجارية على مستوى المشروع الخاص بل لا بد أن تشمل الجوانب الأخرى للمشروع للتأكد من عدم وجود تعارض بين أهداف المشروع المقترح والأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي.

#### المطلب الثاني : أوجه الاختلاف بين دراسة الجدوى الخاصة ودراسة الجدوى الاقتصادية (1):

ثمة من الناحية النظرية والتطبيقية العديد من نقاط الاختلاف بين طبيعة ونتائج دراسة الجدوى الخاصة، ودراسة الجدوى القومية، فبعض الفرص الاستثمارية قد تكون مقبولة اقتصاديا من وجهة نظر المستثمر الخاص في حين أنها قد لا تكون كذلك من وجهة نظر الاقتصاد الكلي ، والعكس صحيح. وذلك لمجموعة من الأسباب من بينها:

1- اختلاف طبيعة الأهداف والمعايير التي يتم الاحتكام إليها في تقييم نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة والمفاضلة في ما بينها ، فمن نظر وجهة نظر الربحية التجارية فإن معيار التقييم والمفاضلة هو تحقيق أقصى حجم من الأرباح الصافية للمشروع، دون إيلاء الاهتمام الكافي للآثار الناجمة عن تنفيذ وتشغيل المشروع على المشاريع الأخرى وعلى الاقتصاد الكلي في حين أن تحقيق أقصى قدر من الربحية القومية، والرفاهية لأفراد المجتمع هو معيار التقييم ، والاختيار في نطاق دراسة الجدوى القومية ، والتي تسعى إلى تحقيق:

- الكفاءة الاقتصادية في مجال الاستخدام الأمثل للموارد من وجهة نظر المجتمع.

1- محمد دياب ، مرجع سبق ذكره، ص 205.

- تحقيق العدالة في توزيع المنافع بين المناطق ضمن البلد الواحد.

2- اختلاف بنود المنافع والتكاليف وأساليب وطرق تقديرها في نطاق دراسة الجدوى القومية عنها

في نطاق الجدوى الخاصة، ومن بين تلك الاختلافات :

- يتم تقدير المنافع والتكاليف المتوقعة من الفرص الاستثمارية موضع الدراسة في نطاق دراسة

الجدوى الخاصة، استنادا إلى أسعار السوق السائدة والمتوقعة، أما في نطاق دراسة الجدوى الاقتصادية

فإن تقدير بنود المنافع، والتكاليف يستند إلى الأسعار المعدلة أو ما يسمى أسعار الظل ، أو الأسعار

المحاسبية، فتقدير بنود المنافع والتكاليف من وجهة نظر الربحية القومية ينبغي أن يتند إلى أسعار تعكس

درجة الوفرة والقدرة النسبية لعوامل الإنتاج لتحقيق اعتبارات الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية.

- في نطاق دراسة الجدوى الخاصة (التقييم المالي) يتم إهمال الآثار الخارجية ، أو الجانبية (أثر

المشروع المقترح على البيئة) لبنود المنافع، والتكاليف على كل من الإنتاج والاستهلاك الكلي في المجتمع

حيث تقتصر الحسابات على المنافع الصافية المباشرة فقط، أما في نطاق دراسة الجدوى الاقتصادية فيتم

إدخال العوامل الخارجية وقد ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بتقييم بنود الآثار الخارجية ، ضمن بنود

منافع وتكاليف المشروع المقترح ، ومن إدخالها كعنصر أساسي عند تقييم المشاريع و المفاضلة فيما

بينها.

- تتم معالجة الضرائب على أنها بند من بنود المنافع الكلية وفقا لمفهوم الربحية القومية، في

حين أنها تخصم من المنفعة الكلية للفرص المتاحة من وجهة نظر الربحية الخاصة.

3- الاختلاف في معالجة العمليات الائتمانية :

يقصد بالعمليات الائتمانية القروض ، وأقساطها والفوائد المدفوعة عليها، ففي نطاق دراسة

الجدوى الخاصة يعتبر حصول المشروع على قرض تدفقا نقديا داخلا في حين يعد سداد الأقساط والفوائد

بمثابة تدفقات نقدية خارجية، أما في نطاق دراسة الجدوى القومية فإن كافة العمليات الائتمانية لا تعد سوى تحويل منفعة أو نفقة بين مؤسسات الإقراض و المشاريع وبالتالي لا ينجم عنها منفعة أو نفقة خاصة على المستوى القومي ، ومن ثم فإن قيمة بنود العمليات الائتمانية يتعين استبعادها من قائمة التحليل المالي وصولاً إلى قائمة التحليل الاقتصادي

### المطلب الثالث: معايير قياس الجدوى الاقتصادية :

ثمة مجموعة من المعايير التي يمكن استخدامها للحكم على مدى جدوى المشروع المقترح من الناحية الاقتصادية، أو الاجتماعية من بينها:

#### 1- أثر المشروع المقترح في توفير فرص العمل<sup>(1)</sup>:

يهتم هذا المعيار بمعرفة عدد العمال المحليين الذين يتم تشغيلهم ، ونسبتهم إلى إجمالي عدد العاملين في المشروع كما يهتم أيضا بمعرفة متوسط أجر العامل المحلي مقارنة بمتوسط أجر العامل الأجنبي المفترض توظيفه في المشروع، يعتبر عادة أنه كلما ارتفعت نسبة العمالة المحلية إلى إجمالي العمالة في المشروع ، وكلما ارتفع متوسط نصيب العامل المحلي من الأجر الكلية المدفوعة في السنة وعلى امتداد العمر الافتراضي للمشروع ، وكلما ارتفعت درجة الربحية الاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالمشاريع التي يمكن أن تعتمد على تكنولوجيا متطورة ( ذات كثافة رأسمالية عالية) وعلى الرغم من أنها تساعد على انخفاض التكاليف وزيادة العائدات، والنوعية الجيدة للمنتجات، إلا أنها تمثل عبئا اجتماعيا ، خاصة في المجتمعات ذات الكثافة السكانية العالية، وعادة فإن هذه المشاريع تتميز بانخفاض درجة الربحية القومية.

1- محمد دياب ، مرجع سبق ذكره، ص 208.

ومن جهة أخرى فإن بعض المشاريع يعتمد فقط على استخدام العمالة الماهرة وحدها، لذا فإن قيامها يؤدي (في حال تقديمها إجراءات معينة) إلى جذب العمالة الماهرة ، والكفاءات، والخبرات المتميزة التي تعمل في المشاريع العامة، الأمر الذي ينجم عنه اختلالا في توزيع العمالة على المستوى الوطني، وفي هذه الحالة يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الربحية الاقتصادية لتلك المشاريع نتيجة جذبها العمالة الماهرة من مشاريع أخرى عامة.

ويمكن كذلك استخدام معيار آخر لقياس مدى مساهمة المشروع المقترح في توفير فرص العمل

هو معامل التوظيف، وهو يقيس نسبة العمل / رأس المال ويقاس وفق الصيغة التالية:

$$\text{معامل التوظيف} = \frac{\text{فرص التوظيف المتوقعة}}{\text{التكلفة الاستثمارية المقدرة}}$$

وتبرز أهمية هذا المعيار في الدول النامية كثيفة العمل بصورة خاصة، حيث يتوافر فائض كبير من العمالة غير الماهرة، وهنا تبرز مهمة معالجة مشكلة البطالة ، ولذا فإن المشاريع التي ترتفع فيها نسبة العمل / رأس المال تصبح أكثر تفضيلا من المشاريع التي تنخفض فيها تلك النسبية .

## 2- أثر المشروع على القيمة المضافة (1):

الهدف من هذا المعيار تحديد مدى مساهمة المشروع في تحقيق إضافة إلى الدخل الوطني ويمكن أن يتم ذلك من خلال احتساب القيمة المضافة التي يولدها المشروع، ونسبتها إلى القيمة المضافة الإجمالية المتولدة على مستوى الاقتصاد الوطني.

بعد حساب القيمة المضافة التي يولدها المشروع ، يتم احتساب نسبتها إلى القيمة المضافة

الإجمالية ، وعلى مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الصيغة التالية:

مساهمة المشروع في توليد الدخل الوطني =

القيمة المضافة للمشروع في سنة معينة

100x

القيمة المضافة المتولدة على مستوى الاقتصاد الوطني (أي الناتج المحلي الإجمالي)

ومن أجل احتساب نسبة القيمة المضافة سنويا ثم نسبتها إلى القيمة المضافة على المستوى

الاقتصاد الوطني ، لا بد من توفر البيانات التالية:

- القيمة المضافة للمشروع ، ولكل سنة من سنوات عمره الافتراضي.

- تقدير القيمة المضافة المتولدة على مستوى الاقتصاد الوطني خلال نفس سنوات العمر

الافتراضي للمشروع.

- حساب نسبة القيمة المضافة للمشروع إلى القيمة المضافة المتولدة على مستوى الاقتصاد

الوطني.

وعادة كلما ارتفعت نسبة المساهمة كلما كان ذلك دليل على زيادة الربحية القومية، والعكس

صحيح.

### 3- أثر المشروع المقترح على ميزان المدفوعات (1):

الهدف من استخدام هذا المعيار التوصل إلى تحديد مدى مساهمة المشروع في التوفير في

العملات الأجنبية أو إذا ما كان تشغيله يتطلب المزيد من هذه العملات فإذا كان المشروع مقتصدا في

استخدام العملات الأجنبية ، فهذا يعني أنه يساعد في تحسين ودعم ميزان المدفوعات وبالتالي فإنه

يساهم في زيادة الربحية الاقتصادية والعكس صحيح في حال كان المشروع يحتاج إلى المزيد من

العملات الأجنبية .

1- محمد دياب ، مرجع سبق ذكره، ص 216.

ومن أجل معرفة مدى مساهمة المشروع في دعم ميزان المدفوعات فإنه يلزم معرفة ما يلي:

- قيمة الصادرات التي سوف يحققها المشروع أو المؤسسة.
- قيمة الواردات التي سوف يستوردها المشروع.
- الإيرادات بالعملة الأجنبية من مصادر خارجية خلاف السلع المصدرة.
- المدفوعات بالعملة الأجنبية ، خلاف المدفوعة من الواردات السلعية.
- قيمة السلع التي ينتجها المشروع والتي يمكن أن تحل محل السلع التي كان البلد يعتمد على استيرادها من الخارج (الإحلال محل الواردات) .
- تحويلات رؤوس الأموال ، والفوائض، والأرباح إلى الخارج.
- تحويلات رؤوس الأموال من الخارج.

وسوف نتناول فيما يلي كل بند من هذه البنود باختصار:

أ- **الصادرات**: يجب أن تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ، معرفة حجم الصادرات التي سوف يقوم بتصديرها بعد البدء بتشغيله ولكل سنة من سنوات عمره الإنتاجي وفي هذه الحالة يمكن استخدام طرق التنبؤ بالطلب الخارجي على مبيعات المشروع كالتطرق الإحصائية والكمية والرياضية المستخدمة في دراسة السوق.

ب- **الواردات** : لا بد أن تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية أيضا معرفة أنواع وكميات مستوردات المشروع من الموارد الأولية والمواد نصف المصنعة وقطع الغيار وكافة مستلزمات الإنتاج ... إلخ ، ومتوسط سعر الاستيراد من الخارج وخلال سنوات عمر المشروع.

ومن خلال معرفة قيمة الصادرات والواردات يمكن معرفة وتحديد أثر المشروع على الميزان التجاري فإذا كان الفرق بين الصادرات والواردات موجبا فإن ذلك يدل على أن قيمة الصادرات أكبر من الواردات وأن للمشروع المقترح أثرا ايجابيا في الميزان التجاري.

**ج - الإيرادات بالعملة الأجنبية من مصادر خارجية خلاف السلع المصدرة:** ويقصد بهذه الإيرادات تلك المبالغ التي يمكن أن يحصل عليها المشروع من الخارج، إنما ليس عن طريق التجارة المنظورة بل من إمكانية تقديم خدمات لجهات أجنبية كالحصول على إيجار مبان تابعة للمشروع في خارج البلد أو الحصول على أرباح على أسهمه في شركات أجنبية، أو القيام بتنفيذ وبتشغيل مشاريع في دول أخرى ، أو القيام بأعمال استشارية أو تدريبية في الخارج، أو القيام بنقل البضائع لجهات أجنبية على وسائل نقل تابعة للمشروع، وهذه الأعمال لا بد أن يترتب عليها تحويل إيرادات وبالعملة الأجنبية لصالح المشروع وعلى هذا النحو يمكن أن يسهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات .

**د- المدفوعات بالعملة الأجنبية التي يدفعها للمشروع خلاف الاستيرادات السلع:** وهي المدفوعات التي يتعين على المشروع تحويلها إلى الخارج وبالعملة الأجنبية مقابل حصوله على بعض الخدمات منها مثلا ما يمكن أن يدفعه المشروع لبعض المكاتب الاستشارية الأجنبية المتخصصة بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية أو طلب خبراء أجانب للقيام بتركيب ، وتشغيل الآلات الجديدة وغيرها من الخدمات، فهذه المدفوعات تمثل عبئا على ميزان المدفوعات كونها بالعملة الأجنبية.

**هـ - الإحلال محل الواردات:** في بعض الأحيان قد تعطى الأفضلية لإقامة بعض المشاريع التي يمكن أن تنتج سلعا أساسية تحل مكان سلع كان البلد يعتمد على استيرادها من الخارج هذه المشاريع تعتبر ذات عائد اجتماعي مرتفع كونها توفر فرص عمل جديدة، وتلبي جزءا مهما من الطلب الكلي في المجتمع وبتكلفة أقل.

و- المدفوعات التحويلية من الداخل إلى الخارج : وتشمل المدفوعات التي يدفعها المشروع إلى الخارج سواء على صورة أرباح أو فوائد على قروض أجنبية أو قيام المشروع بإنشاء فرع له في الخارج، وكذلك تحويلات العملة الأجنبية العاملة في المشروع، وهذه المدفوعات تمثل عبئا على ميزان المدفوعات.

ز- المدفوعات التحويلية من الخارج إلى الداخل : تتمثل هذه المدفوعات في الاستثمارات الأجنبية في داخل البلد، أو تحويلات العملة الوطنية في الخارج إلى الوطن أو الأرباح التي تحصل عليها المشاريع من خلال شرائها لأسهم شركات أجنبية عاملة في الخارج وغيرها حيث أن كافة هذه المدفوعات تمثل إيرادات يحصل عليها البلد بالعملة الأجنبية وهي بذلك تشكل عاملا مساعدا في تحسين ميزان المدفوعات .

كما يمكن التعبير عن مدى مساهمة المشروع المقترح في دعم ميزان المدفوعات من خلال معيار الاستفادة من النقد الأجنبي وتبعا لهذا المعيار فإن المشروع الأفضل هو ذلك الذي يحتاج إلى عملات أجنبية أقل، ويحقق عوائد أكبر.

استخدام هذا المعيار يمكن أن يساعد في معرفة مدى تأثير المشروع المقترح على ميزان المدفوعات ويمكن التعبير عن هذا المعيار على النحو التالي:

$$\text{الوفر الصافي} = \frac{\text{معيار النقد الأجنبي}}{100X} \text{ رأس المال الثابت بالعملة الأجنبية}$$

$$\text{الوفر الصافي (العائد الصافي)} = \text{الوفر الإجمالي السنوي} - (\text{قيمة مستلزمات الإنتاج} + \text{الاهتلاك السنوي} + \text{الفوائد السنوية})$$

وتزداد أفضلية المشروع عادة كلما ارتفع معيار النقد الأجنبي.



4- أثر المشروع المقترح في زيادة إنتاجية العمل<sup>(1)</sup>:

يعكس هذا المعيار درجة الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة والمستخدم في العملية الإنتاجية ولكون هذا المعيار يعتمد أساساً على المقارنات الزمانية والمكانية لذا يمكن استخدام هذا المعيار في المقارنة بين المشاريع، وتحديد الأفضل من بينها، حيث ان المشروع الأفضل هو ذلك الذي يحقق أعلى مستوى من إنتاجية العمل.

كما يمكن من خلال هذا المعيار المقارنة بين إنتاجية العمل في المشروع المقترح وإنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد الوطني ومن خلال تلك المقارنة يمكن معرفة ما إذا كان المشروع يساهم في زيادة الإنتاجية على المستوى الوطني.

كما يمكن من خلال المقارنة بين مستويات إنتاجية العمل بين عدة مشاريع معرفة أثر كل مشروع على الاقتصاد الوطني، ومدى مساهمته في تسريع عملية التنمية الاقتصادية ويمكن أن تتحقق الزيادة في إنتاجية العمل من خلال ما يلي:

- الحصول على مزيد من الإنتاج بنفس الكمية السابقة من المدخلات.

- الحصول على نفس الإنتاج السابق بكمية أقل من المدخلات.

- الحصول على زيادة في الإنتاج بزيادة أقل في المدخلات.

ويمكن التعبير عن إنتاجية العمل بالمعادلة التالية:

$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{عدد العاملين}} = \text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{قيمة الإنتاج (المخرجات)}}{\text{عدد العاملين}}$
---

1- محمد دياب ، مرجع سبق ذكره، ص 225.

ويفضل عادة أسلوب القيمة المضافة في احتساب إنتاجية العمل لأنه يستبعد قيمة مستلزمات الإنتاج ويعطي الصورة الحقيقية عن واقع النشاط الذي تم فعلا في المشروع، كما يفضل أن تقاس القيمة المضافة بالأسعار الثابتة بدلا من الأسعار الجارية ، من أجل استبعاد أثر التضخم في الأسعار.

أما لقياس معدلات نمو إنتاجية العمل، فيمكن استخدام المعادلة التالية:

$$\text{معدل نمو إنتاجية العمل} = 100 \times \frac{\text{إنتاجية العمل في السنة الجارية}}{\text{إنتاجية العمل في سنة الأساس}}$$

5- الآثار السلبية للمشروع على البيئة :

لدى إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية لابد وأن يؤخذ بعين الاعتبار مدى التأثير السلبي الذي يمكن أن تتركه المؤسسة على البيئة ، فبعض المشاريع التي تقوم بها المؤسسات تترك آثارا سلبية على البيئة تغطي نتائجها على الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحققها المشروع الاقتصادي والمجتمع وتجدر الإشارة إلى أنه عند تقييم الربحية الاجتماعية تبرز مشكلة احتساب الآثار غير المباشرة، السلبية والإيجابية للمشروع على المجتمع ، وعلى البيئة حيث أن العديد من المتغيرات التي تظهر عند التحليل يصعب قياسها أو التعبير عنها كميا.

6- معيار أدنى كثافة رأسمالية<sup>(1)</sup>:

يعاني العديد من البلدان لا سيما النامية ندرة شديدة في عنصر رأس المال ، الأمر الذي يجعل رأس المال قيدا رئيسيا عند تقييم و اختيار المشاريع الاستثمارية في تلك البلدان ويعتبر معيار أدنى كثافة رأسمالية أحد المعايير المستخدمة في المفاضلة بين المشاريع وإعطاء الأفضلية للمشروع الذي يقلل من استخدام عنصر رأس المال.

1- محمد دياب ، مرجع سبق ذكره، ص 227.

ولدى تحديد مفهوم ومضمون معامل أدنى كثافة رأسمالية نشير إلى ضرورة التفريق بين معامل رأس المال / الإنتاج و رأس المال / العمل، و رأس المال / القيمة المضافة، ويمكن استخدام أي واحد من هذه المفاهيم في تقييم واختيار المشاريع المقترحة ولكن لكل معامل طبيعته الخاصة وقد يحقق نتائج مختلفة في تحديد وترتيب أولوية تنفيذ المشاريع. لابد أخيرا من إشارة إلى بعض الالتباسات التي يمكن

أن تتجم عن استخدام معيار أدنى كثافة رأسمالية في التقييم ، منها على سبيل المثال :

- هذا المعيار يعتمد في حساباته على القيمة المضافة السنوية أي أنه يركز على الفترة القصيرة ويهمل الفترة البعيدة المدى، ، ولكن المشاريع التي يمكن أن تحقق أدنى كثافة رأسمالية في الفترة القصيرة ، قد لا تكون كذلك على المدى البعيد، كما أن المشاريع التي تحقق نسبا مرتفعة من معامل رأس المال / الإنتاج أو رأس المال / القيمة المضافة في الفترة القصيرة قد تحقق نسبا منخفضة في الفترة الطويلة.

- إن معيار أدنى كثافة رأسمالية لا يأخذ في الحسبان كل المنافع الخارجية التي قد تتجم عن تنفيذ المشروع وتشغيله ومن ثم فإن قيمة معامل رأس المال / الإنتاج وقيمة معامل رأس المال / القيمة المضافة ، لا تتضمن كل المنافع غير المباشرة التي يحققها المشروع المقترح .

- يختلف معامل رأي المال اختلافا كبيرا من نشاط استثماري إلى آخر، فثمة أنشطة اقتصادية تكون بطبيعتها كثيفة رأس المال، وثمة مشاريع أخرى تكون بطبيعتها كثيفة العمل، حيث تنخفض فيها الكثافة الرأسمالية.

- قد يتناقض استخدام معيار أدنى كثافة رأسمالية مع مبدأ الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية فليس من الضروري أن تكون المشاريع التي تنخفض فيها الكثافة الرأسمالية هي المشاريع الأكثر إنتاجية وكفاءة على المستوى الوطني.

يتضح مما سبق أن الاعتماد على معيار أدنى كثافة رأسمالية في تقييم واختيار المشاريع قد يترتب عنه العديد من الآثار السلبية التي قد تفوق إيجابياته في حال تم استخدامه بصورة منفردة وجزئية لذا يجب أن يستخدم في آن واحد مع المعايير الأخرى سعياً للحصول على تقييم أكثر شمولية وواقعية.

#### 7- معيار حجم المشروع<sup>(1)</sup>:

إن المفاضلة بين الأحجام المختلفة للمشاريع لا بد أن تستند إلى بعض الأسس والقواعد من بينها:

- نوع الصناعة فالحجم الذي يصلح لصناعة معينة قد لا يصلح أو لا يكون ملائماً لصناعة

أخرى.

- مدى إمكانية الإحلال في عناصر الإنتاج (بين العمل ورأس المال).

- الطاقات الإنتاجية ومستلزمات تحققها.

- المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

فالبعض يرى بأنه من الأفضل بالنسبة للدول النامية مثلاً السعي لإقامة المشاريع الصناعية

الصغيرة باعتبارها الأكثر ملاءمة لواقع هذه البلدان وذلك استناداً إلى الحجج التالية:

- إن هذه المشاريع لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة .

- أنها لا تحتاج إلى خبرات فنية عالية، تفنقر إليها تلك البلدان .

- لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة بصورة خاصة.

- هذه المشاريع كافية لسد حاجات السوق المحلية


- يمكن أن تساعد هذه المشاريع في معالجة معضلة البطالة، خصوصاً إذا توزعت في مختلف

مناطق البلاد.

1- محمد دياب ، مرجع سبق ذكره، ص 232.

- هذه المشاريع سريعة العائد نسبيا، ودرجة و المخاطرة منخفضة... إلخ.
- لكن في الحقيقة من غير الممكن أحيانا المفاضلة بين إقامة الصناعة الكبيرة و الصغيرة حيث يمكن أن تعمل الصناعات الصغيرة إلى جانب الصناعات الكبيرة وأن تكون مكتملة لها في حالات معينة.
- وبصورة عامة ثمة ثلاث أمور لا بد من أخذها في الحسبان عند تطبيق معيار الحجم هي:
- الحالات الإنتاجية التي تكون فيها توليفة عناصر الإنتاج مرنة، أي التي تتميز بمرونة عالية في مجال الإحلال في عناصر الإنتاج (كصناعة النسيج).
- الحالات الإنتاجية التي تكون فيها توليفة عناصر الإنتاج تجعل الإحلال في عناصر الإنتاج محدودا جدا وبنسبة قليلة، لا يمكن تجاوزها لأسباب فنية وتقنية (صناعة البتروكيماويات).
- الحالات التي لا يمكن الإحلال فيها مطلقا (كصناعة الحاسبات الإلكترونية، مثلا).
- وهذا يعني أن تطبيق معيار الحجم يعتمد على مدى ندرة أو توفر عناصر الإنتاج من جهة وعلى أسعارها من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس فإن التفاوت في أسعار عناصر الإنتاج والذي يعتمد على مدى توفرها أو ندرتها، سوف يلعب دورا أساسيا في اختيار الفن الإنتاجي الملائم وبالتالي في تحديد الحجم المناسب للمشروع المقترح.





الفصل الرابع  
دراسة تقييمية للوضع المالي  
والاقتصادي لشركة SOFACT

المبحث الأول: تقديم شركة صناعة الأغطية النسيجية.

سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم نظرة شاملة حول شركة صناعة الأغطية النسيجية

بتيسمسيلت (SOFACT).

المطلب الأول: التعريف بشركة صناعة الأغطية النسيجية بتيسمسيلت (SOFACT)

1- نشأة الشركة<sup>(1)</sup> :

لقد تقرر إنشاء شركة صناعة الأغطية النسيجية بتيسمسيلت (SOFACT) بموجب القرار (2) لمجلس الصندوق القابض للصناعات التحويلية، المنعقد بتاريخ 1997/11/09 وذلك على إثر حل الشركة الأم (COUVERTEX-SPA) وهي شركة ذات أسهم، والتي أنشئت بتاريخ : 1987/01/20.

وقد تقرر بموجب القرار (2) إنشاء أربع شركات والتي كانت عبارة عن مؤسسات فرعية للشركة

الأم نذكرها كما يلي:

- شركة SOFACT بولاية تيسمسيلت.

- شركة FITAL بباب الزوار، ولاية الجزائر.

- شركة SAFILCO بعين جاسر، ولاية باتنة.

- شركة MANTAL بولاية تلمسان.

كل هذه الشركات مختصة في صناعة الأغطية النسيجية والخيط الخشن.

تم الإنشاء الرسمي لشركة (SOFACT) ، وهي شركة ذات أسهم، بتاريخ 1198/03/15 برأس

مال اجتماعي يقدر بمليون دينار جزائري، بموجب عقد توثيقي وقد تم رفعه إلى سبعمائة مليون دينار

جزائري بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية، المنعقدة بتاريخ: 2000/06/24 ، وذلك مراعاة للنتائج



الإيجابية التي حققتها الشركة ، منذ انعقاد أول اجتماع لمجلس إدارة المؤسسة بحضور الموثق، وبموجب العقد التوثيقي ، تم تعيين المدير العام للشركة، وقد قامت الشركة بفتح سجل تجاري بتاريخ: 1998/05/10 يحمل رقم: 98B07002021، وحساب بنكي لدى البنك الوطني الجزائري، وكالة تيسمبيلت.

### 2- الموقع الجغرافي للشركة:

تقع شركة (SOFACT) في الشمال الشرقي لمدينة تيسمبيلت حيث تبعد عنها بحوالي 1 كلم، وما جعل موقعها استراتيجيا كونها تقع بالقرب من الطريق الوطني رقم 14، الذي يربط غرب البلاد بوسطها. تتربع الشركة على مساحة تقدر بـ 10 هكتارات و 3 آرات ، وتبلغ المساحة المغطاة 5.3 هكتار، أين توجد الورشات والمخازن والمرافق الاجتماعية والإدارة.

### 3- نشاط الشركة:

تختص شركة (SOFACT) في إنتاج، تسويق الأغذية النسيجية المصنوعة محليا من مادة الأكرليك (ACRYLIQUE) المستوردة من عدة دول كما تنتج الشركة الخيوط الغليظة ، التي تباع في الغالب إلى القطاع الخاص بالنسيج التقليدي، ولإشارة فإن مادة الأكرليك مشتقة من البترول، وهي سريعة الاشتعال ، كما أن سعرها يتغير بتغير سعر النفط، وتقدر الطاقة الإنتاجية للشركة بمليون غطاء، و2000 طن من الخيوط الغليظة سنويا.

### 4- أهداف الشركة:

لقد عرفت شركة (SOFACT) تطورا ملحوظا، واستقرارا كبيرا، منذ تأسيسها مقارنة بمثيلاتها من الشركات الوطنية، لذا فهي تسعى إلى تحقيق أهدافها باستمرار من أجل تطوير نفسها من جهة وبغرض المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

من بين الأهداف الرئيسية لإنشاء شركة (SOFACT) هو توفير متطلبات السوق الداخلية من الأغذية النسيجية والتقليل من عبء التكاليف المرتفعة للاستيراد ، إذ أصبحت الشركة تمون بنسبة كبيرة السوق المحلية بالأغذية النسيجية ، نظرا لجودة منتجاتها وقدرتها الكبيرة على المنافسة ومن أجل تحقيق أهدافها تقوم الشركة بتسطير برنامج سنوي ، تسعى لتحقيقه بتجنيد كل الطاقات الإنتاجية وتضافر جهود كل المديرات الموجودة على مستوى الشركة.

ومن بين أهداف الشركة:

- المحافظة على هذا المكسب العظيم ، وهو مركب الأغذية والذي يعد من الهياكل القاعدية في الصناعة النسيجية بالجزائر .

- استعمال أحدث الوسائل والتقنيات في الإنتاج بغرض تحديث مواصفات المنتج وزيادة كميته لإعطائه قدرة تنافسية.

- الحصول على شهادة ISO للجودة والنوعية.

- التحكم في تقنيات الإنتاج لتفادي الانحرافات .

- تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ، بغرض تطوير الشركة، وتطوير الاقتصاد الوطني.

### 5- دور الشركة في الاقتصاد الوطني:

لقد ورثت شركة (SOFACT) مديونية كبيرة عن المؤسسة الم، بالرغم من هذا المشكل، تبقى ظروفها الإنتاجية والتجارية و التسويقية في تحسن مستمر ، فقد أصبحت تساهم بشكل كبير في تدعيم خزينة الدولة عن طريق الضرائب التي تدفعها بانتظام لمصلحة الضرائب.

إن الشركة لا تلجأ إلى الدولة في تموينها بالمواد الأولية اللازمة للإنتاج من الخارج، بل تعتمد

على أموالها الخاصة، لكون ميزانيتها إيجابية منذ سنة 1998.

تشغل الشركة عددا لا بأس به من العمال، إذ تساهم في امتصاص البطالة.

تعتبر ولاية تيسمسيلت من الولايات النائية التي تفتقر إلى المؤسسات الصناعية، لذا فشركة (SOFACT) تساهم بشكل كبير، في فك العزلة عن الولاية وتحاول أن تعطي لها طابعا صناعيا إلى جانب الطابع الفلاحي المميز لها.

#### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة (SOFACT)<sup>(1)</sup>:

اعتمدت شركة SOFACT هيكلًا تنظيميًا يتناسب مع طبيعة وحجم أنشطتها ويترأس هيكلها التنظيمي الرئيس المدير العام، الذي يشرف على قسم المنازعات القضائية، وأمانة مجلس إدارة الشركة، ومصالحة الأمن الوقائي كما يقوم بعملية المراقبة، والتنسيق بين مختلف المديرات المكونة للمؤسسة والمتمثلة في:

- المديرية التقنية.

- مديرية الموارد البشرية.

- مديرية التجارة والتسويق.

- مديرية المالية والمحاسبة.

#### 1- دراسة القسم الإداري والمالي للمؤسسة<sup>(2)</sup>:

يعد القسم الإداري والمالي من أهم الأقسام الموجودة على مستوى المؤسسة، بالنظر إلى كثرة المهام الموكلة إليه.

#### 1-1 المديرية العامة ومجلس الإدارة:

1- أنظر الملحق رقم (16)

2- مديرية الموارد البشرية

يوجد على رأس شركة (SOFACT) الرئيس المدير العام ، ويقوم بوظيفتين معا ، وهما تسيير الشؤون المالية والإدارية للشركة بإشرافه على المديرية العامة ، ويترأس مجلس الإدارة. المديرية العامة يترأسها المدير العام، وهو المسير الأول للمؤسسة توجد تحت سلطته مختلف الهيئات الإدارية.

**قسم المنازعات القضائية:** يدخل في هذا الإطار كل ما يتعلق بالجانب القضائي، حيث يتخذ المدير العام كل الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة وتمثل فيما يلي: - إجراءات تخص القسم الاجتماعي - إجراءات تخص القسم الاستعجالي والمدني. - إجراءات تخص الجانب الجزائي.

**مصلحة الأمن الوقائي:** ينشط بهذه المصلحة 29 عون امن، تعمل هذه المصلحة بأربعة أفواج واحد منهم احتياطي، وهو ما يعكس أن المؤسسة تحتاج إلى أمن متواصل، وتشير إلى الوضعية المتواجدة بها المؤسسة من حيث المقر الاجتماعي وبعدها عن المدينة وأهمية الموارد المادية المتواجدة بها. **أمانة مجلس الإدارة:** تقوم بالانتقال مع رئيس مجلس الإدارة ومختلف الهيئات الإدارية، وذلك لتحضير ملف الجلسة المراد انعقادها.

**مجلس الإدارة :** يتكون مجلس الإدارة من أعضاء استثمانيين يلجأ إليهم مسير المؤسسة، كلما دعت الضرورة لذلك، حيث يطرح عليهم جدول أعمال مسطر مسبقا في جلسة تتعقد باستدعاء من المسير بالمقر الاجتماعي للمؤسسة من بين الأعضاء الاستثمانيين نجد قانونيين والذين يتم اختيارهم من طرف المساهم الوحيد للمؤسسة (الدولة)، وممثلين للعمال، وتتخذ القرارات عن طريق التصويت بالأغلبية وبعد انتهاء الجلسة يتم تحرير المحضر وتوكل مهمة تنفيذ القرارات للرئيس المدير العام.

مديرية المالية والمحاسبة : تعتبر أحد أهم الركائز التي تقوم عليها المؤسسة فهي المسؤولة عن تقييم نشاطها وتسهر على تسجيل ومراقبة كل العمليات المحاسبية والمالية التي تقوم بها المؤسسة، بالنسبة لهذه المديرية، فإن المصلحة الوحيدة التي لها وجود فعلي هي مصلحة المحاسبة العامة، أما مصلحة المالية ومصلحة المحاسبة التحليلية فوجودها بالاسم فقط.

**مصلحة المحاسبة العامة:** تقوم بعدة أدوار أساسية ، مثل: تسجيل كل المعلومات المتعلقة بنشاط مختلف الأقسام والمصالح كما تهدف إلى استخراج النتائج العامة الإجمالية للسنة وتحديد الميزانية الختامية، كما تؤسس هذه المصلحة عدة علاقات مع المتعاملين معها، وتمدهم بمختلف المعلومات مثل البنوك، الموردين والزبائن ، تحتوي هذه المصلحة على عدة أقسام نذكر منها ما يلي:

أ- **قسم الزبائن :** بعد استلام الفواتير من مصلحة التجارة، يقوم مسؤول هذا القسم بترتيبها وتصنيفها ويراقب مدى مطابقتها لما هو مسجل في الدفاتر المالية.

ب - **قسم المبيعات الآجلة والفورية :** يقوم بتسجيل عمليات التسديد التي تتم في البنك (BNA) واستلام الفواتير ووصلات التسليم من دائرة التسويق، إضافة إلى مراقبة الفواتير، وتسجيل عمليات البيع.

ج- **قسم الموردين :** يقوم بعدة مهام أهمها ما يلي:

- تسجيل كل التعاملات مع البنك، ومراجعة حسابات المؤسسة والديون المترتبة عليها.

- مراقبة وتسجيل العمليات التي تدخل في إطار علاقة المؤسسة مع مورديها الأجانب أو

المحليين وتفتح حسابات خاصة بالموردين الجدد على مستوى هذا القسم.

- يعتبر هذا القسم المسؤول عن دفتر المشتريات، إذ يسجل العمليات التي تقوم بها مصلحة

التمويل.

2- دراسة القسم الإنتاجي والتجاري (1):

يضم هذا القسم مديرتين ، نشاطهما متكامل، وهما المديرية التقنية ومديرية التسويق والتجارة.

2-1 المديرية التقنية:

تشمل هذه المديرية ، المصالح والمديريات التي تشرف على مراقبة سير العملية الإنتاجية وكذلك مجموع الورشات التي تقوم بعملية الإنتاج.

2-1- المديرية الفرعية للتموين : تشغل 14 عاملا وتتفرع إلى مصلحتين هما : مصلحة الشراء

ومصلحة تسيير المخزون.

أ- مصلحة الشراء :مسؤولة عن عملية شراء المواد الأولية والاستهلاكية وقطع الغيار اللازمة

للعلمية الإنتاجية بما يتوافق و البرنامج الإنتاجي السنوي ، وتتمثل مهامها فيما يلي:

- استلام تقديرات مصلحة الإنتاج والصيانة من مواد أولية وقطع غيار .

- الإعلان عن مناقصات وطنية ، ودولية للتموين.

- تسوية عملية الشراء مع الموردين ، عن طريق البنك (BNA).

- القيام بإجراءات الشحن والنقل والجمارك والتأمين على البضاعة.

هناك نوعان من الشراء على مستوى هذه المصلحة وهما:

- الشراء المحلي :يتم الشراء من السوق المحلية، ويتم الاتفاق مع الموردين على السعر الجودة

طريقة ووقت التسليم، ومن بين المؤسسات الوطنية التي تتعامل معها شركة (SOFACT) نذكر:

.DISTRIM ALGER, FLYSARL, SITEX

- **الشراء الخارجي**: تستورد المؤسسة مادة الأكريليك من الخارج إضافة إلى قطع الغيار ومواد

التلوين عن طريق مناقصات دولية، وتسدد عن طريق البنك الوطني الجزائري.

**ب- مصلحة تسيير المخزون**: يكمن دورها فيما يلي:

- حساب كميات المواد الداخلة في المخازن.

- مراقبة نوعية المواد المقنتاة، ومدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة.

- تحرير وصل الاستلام ومراقبة الفواتير وكذلك تحرير سند إخراج السلع من المخازن.

**2-1-2- المديرية الفرعية للصيانة** : يعمل بها 58 عاملا، وهو ما يفسر أن آلات المؤسسة

تحتاج إلى صيانة متواصلة ، وتشمل على عدة مصالح منها:

**مكتب الدراسات**: يختص بدراسة كل ما يتعلق بتصليح الآلات وتحديد أسباب العطل، وطرق

استعمال التجهيزات الجديدة.

**مصلحة الصيانة**: تشرف على مراقبة عمال الصيانة بما فيهم المختصون بالميكانيكا والتشحيم

والتنظيف.

**مصلحة الكهرباء** : تتدخل حين يتعلق الأمر بعطب كهربائي.

**مصلحة التصنيع**: تقوم بصنع بعض قطع الغيار بطلب من مصلحة الصيانة .

**مصلحة معالجة المياه** : تربطها علاقة مباشرة بورشة الصباغة وتختص بتسخين المياه وإضافة مواد

كيمياوية ومعالجة المياه القذرة وتصريفها.

**2-1-3- مصلحة البرمجة** : يكمن دور هذه المصلحة في تقدير كمية المواد الأولية التي تدخل في

الإنتاج ، المحدد وفق البرنامج السنوي ، وتقوم بتطبيقه بالاتفاق مع مديرية التجارة والتسويق ومصلحة

مراقبة الجودة والنوعية.

**2-1-4- مصالحة مراقبة الجودة والنوعية : وتشمل ما يلي:**

**المخبر الكيميائي :** يوجد على مستوى ورشة الصباغة، حيث يتوفر على عدة أجهزة تستخدم في مزج واستخراج الألوان المطلوبة .

**المخبر الفيزيائي:** يختص بمراقبة مقياس الخيط وكثافته وكذلك الأخطاء المرتكبة في الرسومات، ومقاييس الغطاء الجاهز ووزنه.

**2-1-5- الورشات<sup>(1)</sup> :** تعمل تحت الرقابة المباشرة للمديرية التقنية، يعمل بها 244 عامل، ويمكن

ترتيبها حسب مراحل الإنتاج بما يلي:

**ورشة الصباغة :** يعمل بها 60 عاملا تختص في نسج الغطاء حسب المقاييس والمواصفات المطلوبة.

**ورشة الإتمام:** يعمل بها 31 عاملا بتزغيب الأغشية وتسوية الزغبات.

**ورشة الإتقان :** يعمل بها 44 عاملا يتم فيها تقطيع الغطاء حسب المقاييس المطلوبة ووضع اللمسات الأخيرة على المنتج ليصبح جاهزا للتسويق.

**ورشة الصباغة:** يعمل بها 21 عاملا تتم على مستواها عملية صباغة المادة الأولية

**3- مديرية التسويق و التجارة :**

ينشط بها 13 عاملا، وتنقسم إلى مديرتين فرعيتين هما: المديرية الفرعية للتسويق والمديرية الفرعية للتجارة.

**3-1- المديرية الفرعية للتسويق :** إن الدور الأساسي لهذه المديرية هو بيع المنتج بمختلف

الوسائل ومن أجل ذلك انتهجت المؤسسة سياسة اقتصادية تسمح لها بإيجاد منافذ لمنتجاتها تتمثل هذه

1- أنظر الملحق رقم(1).



السياسة في المشاركة في المعارض المختلفة ، والبيع بالتقسيط للجماعات المحلية، والإدارات التابعة للدولة، والبيع بالجملة للخواص والمؤسسات العمومية وتقديم تخفيضات للزبائن المتعاقدين (-4% في فصل الشتاء، -9% في فصل الصيف) إضافة إلى التعريف أكثر بالمنتج عن طريق الدعاية والترويج ، كما تقوم بدراسة السوق وعروض المؤسسات المنافسة.

**3-2- المديرية الفرعية للتجارة :** هي المسؤولة عن تسيير مخزونات المنتج النهائي، كما تقوم بإجراءات البيع ، وتتعامل مع عدة فئات من العملاء كسلك الأمن والجامعات والثانويات ومختلف القطاعات العمومية إضافة إلى الخواص المتعاقدين أو الجدد ، وتمارس نشاطها بالتنسيق مع مديرتي الإنتاج والمحاسبة.

#### **4- مديرية الموارد البشرية:**

إن تطور المؤسسات الاقتصادية يتوقف على كفاءات العمال التي تشغلهم لذا نجد شركة (SOFACT) تحرص على تكوين العمال باستمرار للرفع من خبراتهم المهنية، تقوم هذه المديرية بمهام كثيرة نظرا لعدد العمال الكبير الذي يتعامل معه والذي قدر في سنة 2007 بـ 411 عامل، وللتحكم أكثر في تسيير الموارد البشرية، فإن هذه المديرية تتفرع إلى عدة مصالح، نذكرها فيما يلي بإيجاز:

#### **4-1- مصلحة المستخدمين :**

تعد أهم مصلحة على مستوى مديرية الموارد البشرية وهي المسؤولة عن متابعة الحياة المهنية للعمال وتسيير الأجور تحتوي على فرعين هما:

**4-1-1- فرع الموارد البشرية:** يختص هذا الفرع بإتباع مسار الحياة المهنية للعمال بداية بالتوظيف ويقوم بمهام عديدة وكثيرة، منها ما يتعلق بالموظفين الجدد كاختيار العمال وإمضاء عقود

التشغيل وتكوينهم وتقييمهم بالإضافة إلى متابعة انضباط العمال وتسجيل غياباتهم ، وتسجيل الحالات المرضية والعطل السنوية للعمال وتحرير وثائق تؤكد الساعات الإضافية التي يقوم بها العمال، وكذلك تقديم الوثائق التي يحتاج إليها العمال.

**4-1-2- فرع الأجور:** تتمثل مهامه في تحضير أجره العمال مهما كانت درجة مسؤوليتهم وذلك تبعاً للأجر القاعدي المحدد في الاتفاقية الجماعية على أساس المساواة بين العمال، وحسب التصنيف المهني في الهيئة المستخدمة.

**4-2- مصلحة الشؤون الاجتماعية :** تقوم هذه المصلحة بعدة وظائف أساسية في سبيل التكفل بمستلزمات العمال والمحافظة على صحتهم وذلك من خلال المركز الطبي المتواجد في المؤسسة، كما تقوم بتوفير تعويضات العلاج والأدوية التي صرفها العمال من قبل صندوق الضمان الاجتماعي وتخصيص المنحة العائلية.

**4-3- مصلحة الوسائل العامة :** تختص هذه المصلحة فيما يلي :

- المحافظة على نظافة المحيط والمؤسسة.

- تسيير وسائل النقل والاختصاص في صيانة أملاك المؤسسة المبنية.

**المطلب الثالث: تطور قدرات المؤسسة.**

قبل التطرق للتقييم المالي والاقتصادي، وجب علينا معرفة إمكانيات وقدرات وموارد المؤسسة سواء المادية أو البشرية وتطورها.

**1- إنتاج المؤسسة :**

## الفصل الرابع: دراسة تقييمية للوضع المالي والاقتصادية لشركة SOFACT

يعتبر إنتاج الأغطية النسيجية والقماش القطني النشاط الرئيسي في الإنتاج، نلخص إنتاج الشركة

من الأغطية والقماش القطني للفترة الممتدة من 2003 إلى 2007 في الجدول التالي:

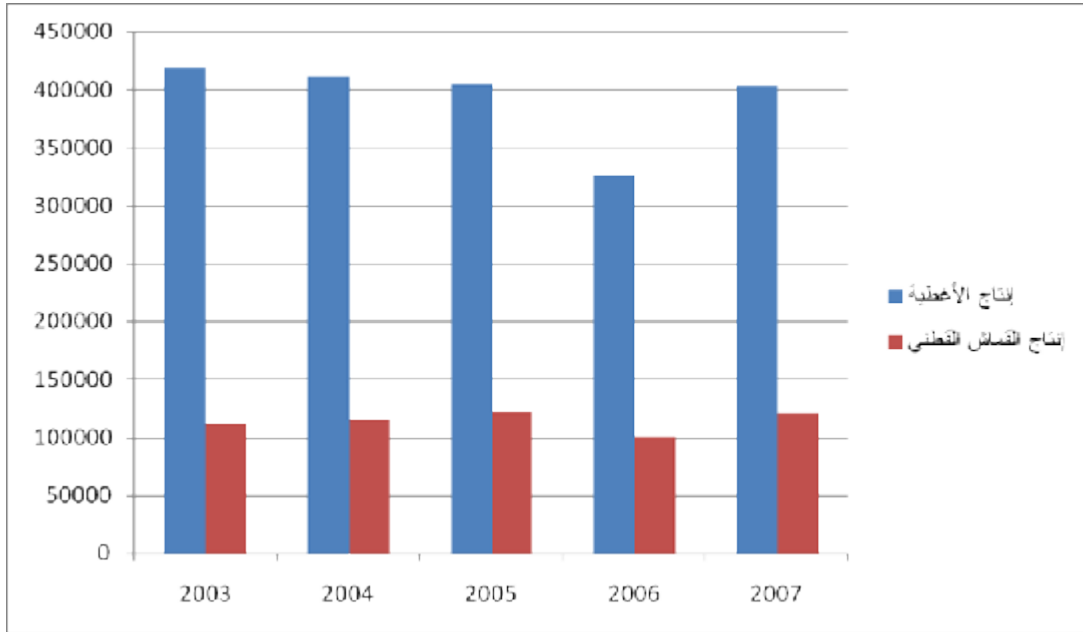
الجدول رقم (6): تطور إنتاج شركة SOFACT

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
إنتاج الأغطية	419175	411195	404533	325975	402841
معدل نمو الإنتاج	/	-1.90	-1.62	-19.41	23.58
إنتاج القماش الوحدة: متر طولي	111875	115071	121411	100567	120000
معدل نمو الإنتاج %	/	2.85	5.51	-17.16	19.32

المصدر: الملحق رقم 04.

ويمكن تمثيل هذه النتائج ببيانات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (26) : تطور إنتاج شركة SOFACT



المصدر: من إعداد الطالب.

#### تحليل تطور الإنتاج:

من خلال الجدول رقم 06 والشكل البياني رقم 26 نلاحظ أن إنتاج الأعطية في تراجع مستمر وهذا ما يفسر معدلات النمو السالبة من 2004 إلى غاية 2006 حيث شهد إنتاج الأعطية في عام 2006 سقوطا حرا ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى وجود فائض في المخازن بسبب انخفاض المبيعات، أو بمعنى آخر نقصان الطلب على منتجات الشركة، بسبب اشتداد المنافسة في السوق وبسبب انخفاض أسعار السوق خاصة في عام 2006 وحدثت اختلالات على مستوى شبكات التوزيع وفي عام 2007 عاد الإنتاج إلى مستواه الطبيعي وبنسبة نمو مرتفعة تقدر بـ 23.58% بسبب تحسن أحوال السوق والتغيرات التي أحدثتها الإدارة مما انعكس ذلك على رقم أعمالها في هذه السنة حيث قدر بـ 441054 ألف دينار جزائري.

## الفصل الرابع: دراسة تقييمية للوضع المالي والاقتصادية لشركة SOFACT

أما لإنتاج القماش القطني فقد شهد ارتفاعا من 2003 إلى 2005 بنسبة تقدر بـ: 5.51% في عام 2005 مع العلم أن هذا المنتج ينتج لنوع خاص من الزبائن هم الشرطة والجيش فانتهاج المؤسسة لسياسة البيع بالتقسيط لصالح مؤسسات القطاع العام أكسبها قدرة على المحافظة على رقم أعمالها وعلى نسبة الإنتاج غير أن إنتاج القماش شهد انخفاضا كبيرا في 2006 بنسبة نمو: -17.16% بسبب اضطرابات السوق ليعود في عام 2007 إلى مستواه المعهود.

### 2- مشتريات المؤسسة:

يمكن تلخيص مشتريات المؤسسة ، للفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2007 في الجدول

التالي:

الجدول رقم (7) : تطور مشتريات شركة SOFACT الوحدة 10<sup>3</sup> دج

النسبة %	2007	النسبة %	2006	النسبة %	2005	السنوات
88.97	296742	86.43	238295	83.85	279967	مشتريات مستوردة
11.03	36753	13.57	37394	16.15	53917	مشتريات محلية
100	333495	100	275689	100	333884	المجموع

المصدر : الملحق رقم 09

### التعليق :

نلاحظ انخفاض مستمر في مجموع المشتريات بما يتناسب وانخفاض الإنتاج، وقد يعود هذا لوجود فائض في المخزونات أما بالنسبة للمشتريات المستوردة فهي في ارتفاع مستمر ما عدا عام 2006 الاستثنائي وهي أكبر بكثير من المشتريات المحلية وهذا يدل على تبعية الشركة للخارج.

الجدول رقم (8) تطور التموين بالمؤسسة الوحدة 10<sup>3</sup> دج

2007		2006		2005		
مستورد	محلي	مستورد	محلي	مستورد	محلي	
244399	/	199410	/	192396	1330	مواد أولية (أكريليك)
4964	/	4686	404	5574	2092	مواد التلوين
13493	4095	11637	3359	14214	4161	قطع غيار
262856	4095	215733	3763	212184	7583	المجموع

المصدر : الملحق رقم 09

التعليق:

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عملية التموين بالمادة الأولية (الأكريليك) المستوردة من الخارج في تزايد مستمر وهذا لعجز الاقتصاد الوطني على توفير هذه المادة الحيوية لقطاع النسيج وبالجودة المطلوبة وتغير أسعار هذه المادة يؤثر أيضا تأثيرا على إنتاج الشركة.

أما مواد التلوين فنلاحظ أن عملية التموين متذبذبة وقد يرجع هذا إلى وجود فائض في المخزونات وأغلبها مستوردة وهذا نظرا لجودتها قياسا بالمنتج المحلي.

أما بالنسبة لقطع الغيار، فنلاحظ انخفاضا في نسبة التزود بها في عام 2006 حيث سجلت أدنى مستوى لها نظرا لانخفاض وتيرة الإنتاج في هذه السنة والاضطرابات الكبيرة التي شهدتها لتعود إلى مستواها الطبيعي في 2007 في ظل الوضعية الجديدة المستقرة للمؤسسة.

3- حالة رقم أعمال الشركة:

نلخص رقم أعمال الشركة للفترة الممتدة من 2002 إلى 2007 في الجدول التالي:

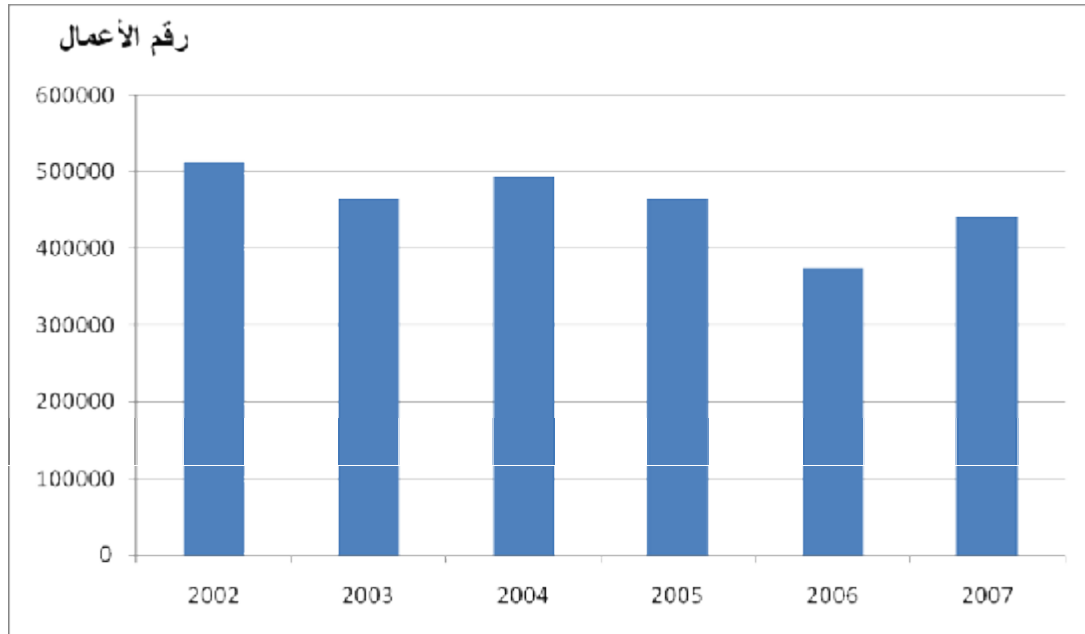
الجدول رقم (9) حالة رقم أعمال شركة SOFACT الوحدة 10<sup>3</sup>دج

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رقم الأعمال	512743	464961	493165	464618	374437	441054
معدل النمو %	/	-9.31	6.06	-5.78	-19.40	17.79

المصدر : مصلحة المحاسبة العامة.

ويمكن تمثيل هذه النتائج بيانيا من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (27): تطور رقم أعمال شركة SOFACT



المصدر : من إعداد الطالب.

التعليق :

## الفصل الرابع: دراسة تقييمية للوضع المالي والاقتصادية لشركة SOFACT

من خلال الجدول رقم(9) والشكل رقم (27) نلاحظ أن رقم أعمال الشركة في انخفاض مستمر منذ 2002، ليسجل أدنى مستوى له في عام 2006، وما يفسر ذلك معدلات النمو السالبة في 2003، 2005 و 2006 ويمكن إرجاع ذلك إلى اشتداد المنافسة في السوق ، وتراجع الطلب على منتجات الشركة إضافة إلى انخفاض أسعار السوق مما أثر على المبيعات ، والمشاكل التي تعاني منها الشركة من قدم وسائل الإنتاج الأمر الذي أثر على جودة الإنتاج وفي عام 2007 عاد رقم أعمال الشركة إلى مستواه الطبيعي بنسبة نمو كبيرة تقدر بـ 17.79% وهذا يدل على قابلية الإدارة وقدرتها على إعادة التوازن للمؤسسة رغم الظروف الصعبة والمتغيرة للسوق.

### 4- الموارد البشرية :

#### 4-1- تصنيف العمال :

عدد عمال شركة (SOFACT) في انخفاض مستمر منذ استقلالها عن المؤسسة الأم في 1998 ووصل عددهم إلى 411 عامل في 2007/12/31 يتوزعون حسب مستوياتهم إلى أربعة أصناف (إطارات سامية، إطارات، أعوان المراقبة ، أعوان التنفيذ ) والجدول التالي يبين كيفية توزيعهم وذلك بالمقارنة مع سنتي 2005 و 2006.

#### الجدول رقم(10): توزيع عمال شركة SOFACT

النسبة %	2007	النسبة %	2006	النسبة %	2005	الصنف
3.89	16	3.77	16	3.77	16	إطارات سامية
3.89	16	4.01	17	4.01	17	إطارات
17.03	70	17.21	73	11.08	47	أعوان المراقبة
75.18	309	75	318	81.13	344	أعوان التنفيذ



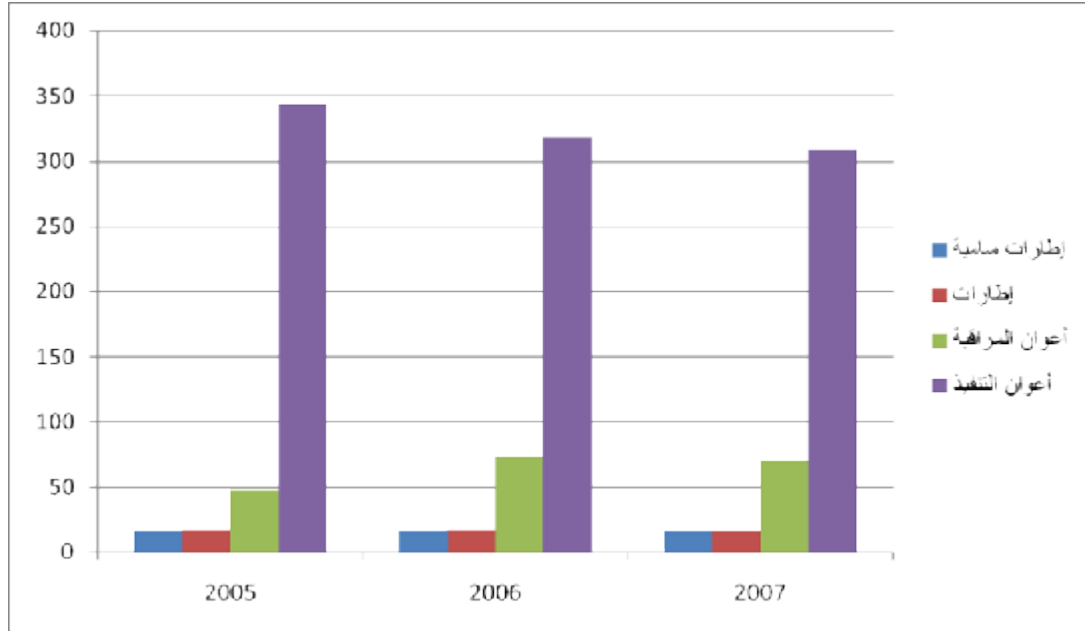
## الفصل الرابع: دراسة تقييمية للوضع المالي والاقتصادية لشركة SOFACT

100	411	100	424	100	424	المجموع
-----	-----	-----	-----	-----	-----	---------

المصدر : مديرية الموارد البشرية

وفيما يلي الشكل رقم (28) يبين تطور عدد عمال شركة SOFACT

الشكل رقم (28) يبين تطور عدد عمال شركة SOFACT



المصدر: من إعداد الطالب

التعليق:

إن توزيع عمال شركة SOFACT يتناسب مع طبيعة وحجم أنشطتها ومن خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة هي نسبة أعوان التنفيذ وذلك أن أغلبية عمال الشركة يعملون في تنظيم الفرق (2/8) و(3/8) ، وتشغل الورشات لوحدها 244 عاملا، وهذا يدل على أهمية وحجم الإنتاج في المؤسسة وعلى طبيعة مواردها البشرية.

2-4- مصاريف العمال:

الجدول رقم (11) يوضح تطور مصاريف العمال خلال الفترة 2005-2007.

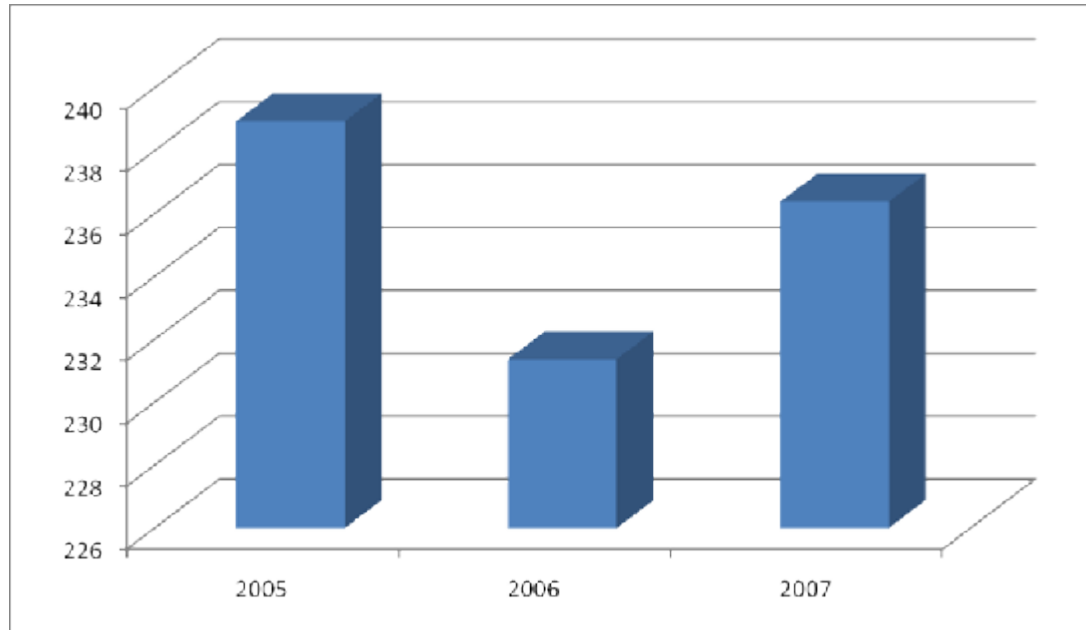
الجدول رقم (11): تطور مصاريف العمال لشركة SOFACT. الوحدة 10<sup>3</sup>دج

السنوات	2005	2006	2007
مصاريف العمال	101314	98103	97154
عدد العمال	424	424	411
مصاريف عامل واحد	238.94	231.375	236.38

المصدر : الملحق رقم 05.

ويمكن تمثيل مصاريف العمال بيانيا من خلال الشكل التالي

الشكل رقم (29): تطور مصاريف العمال لشركة SOFACT



المصدر : من إعداد الطالب

انخفاض مصاريف العمال هو نتيجة طبيعية لانخفاض العمال في الشركة وكذلك لانخفاض الإنتاج ، والنتائج المحققة من طرف الشركة نلاحظ من خلال الجدول انخفاضا في مصاريف العمال بنسب ضئيلة ، فرقم أعمال الشركة رغم انخفاضه، إلا أنه يلبي حاجياتها من تمويل، ضرائب ومصاريف العمال.